بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

شرح الشيخ الأزهري على أوضح المسالك لابن هشام

(في الأبواب النحوية: دراسة في المنهج والمحتوى)

أطروحة دكتوراه

Sheikh Al- Azhari's Explanation on Awdah Al- Masalik by Ibn Hisham (A study Of Method and Content in the Syntax Chapters)

إعداد الطالب

عبد الرحمن أحمد سليم فحماوي

(2002200011)

إشراف الأستاذ الدكتور

سمير شريف استيتية

التخصص: اللغة والنحو

5 / 1 / 2010م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـــــــة اليرمـــــوك
كليـــــــــة الآداب
قسـم اللغـة العربيـة وآدابهـا

شرح الشيخ الأزهري على أوضح المسالك لابن هشام

(في الأبواب النحوية: دراسة في المنهج والمحتوى)

أطروحة دكتوراه

إعداد الطالب

عبد الرحمن أحمد سليم فحماوي

(2002200011)

إشراف الأستاذ الدكتور

سمير شريف استيتية

التخصص: اللغة والنحو

2010 / 1 / 5م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شرح الشيخ الأزهري على أوضح المسالك لابن هشام

(في الأبواب النحوية: دراسة في المنهج والمحتوى)

إعداد الطالب

عبد الرحمن أحمد سليم فحماوي

بكالوريوس لغة عربية وآدابها، جامعة اليرموك، إربد، 1985م

ماجستير لغة ونحو، جامعة اليرموك، إربد، 2000م

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه فلسفة في تخصص اللغة والنحو

في جامعة اليرموك: اربد – الأردن .

وافق عليها

أ.د سمير شريف استيتية ..... رئيساً ومشرفاً

أستاذ اللغويات- جامعة اليرموك

أ.د حنّا جميل حداد ..... عضواً

أستاذ اللغة والنحو- جامعة اليرموك

أ.د محمد حسن عواد ..... عضواً

أستاذ اللغة والنحو- الجامعة الأردنية

أ.د رسلان أحمد بني ياسين ..... عضواً

أستاذ اللغويات- جامعة اليرموك

أ.د عبد القادر مرعي الخليل ..... عضواً

أستاذ اللغة والنحو- جامعة اليرموك

تاريخ المناقشة 5 / 1 /2010

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الإهداء

إلى أستاذي الأستاذ الدكتور

سمير شريف استيتيه

إنساناً وعالماً

وإلى كل من له حقٌّ وفضلٌ علينا

وفاءً وعرفاناً

الدارس

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم التقدير وجميل العرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور **سمير استيتيه** على تفضّله بالإشراف على هذه الرسالة، وتحمّله مشاقّ النظر فيها، وتقويمها، وسعة صدره، فقد منحني من وقته، وعطفه، ولطفه ما لا يكافأُ له صنيع، حتىّ استوت على سوقها. فجزاه الله عنّي وعن العربيّة وأهلها كلّ خير وإحسان، وعامله الله بخفيّ لطفه، وجليّ حفظه، وعظيم عفوه، وأبقاه للعربيّة حارساً أميناً، وحمىً حصيناً.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم بقبول المناقشة، وتجشّمهم عناء النظر فيها، وتصويب ما حاد منها عن الصواب، نفعنا الله بعلمهم، ومتّعهم بالصحّة والعافية.

ولا يفوتني أن أشكر أعضاء مكتبة جامعة اليرموك وأمناءها الكرام على خدمتهم لطلبة العلم، ومعاملتهم الطيّبة، وعملهم الدؤوب.

كما أشكر كلّ من أعان أو قدّم نصحاً لتكون هذه الرسالة على الوجه الذي يليق.

والحمد لله ربّ العالمين.

بعض غراسكم

تلميذكم

عبدالرحمن أحمد فحماوي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
أعضاء لجنة المناقشة	ج
الإهداء	د
شكر وتقدير	هـ
فهرس المحتويات	و – ح
الملخّص بالعربيّة	ط – ي
المقدّمة	ك – ن
التمهيد: خالد الأزهريّ وكتابه (التصريح بمضمون التوضيح)	1–11
خالد الأزهريّ: اسمه ونسبه	2
لقبه وكنيته وولادته ووفاته	3
طلبه العلم	4
شيوخه وتلاميذه	5–6
شهرته وصيته	6
مؤلّفاته وآثاره	7–8
كتابه (التصريح بمضمون التوضيح): زمن تدوينه– طباعته– تحقيقه	9
أوّله– قيمته عند القدماء والمعاصرين	10
أهميّة كتاب التصريح	11
الفصل الأوّل: السماع عند الأزهريّ	12–39
توطئة: أصول النحو	13
الأصل الأوّل من أصول النحو: السماع	21
مصادر السماع وشواهده عند الأزهري	29
أنماط الاستشهاد بالشواهد القرآنية عند الأزهري في(التصريح)	37
الفصل الثاني: الشاهد القرآني عند الأزهريّ	40–92
المصدر الأوّل من مصادر السماع: القرآن الكريم	41
رأي علماء العربيّة في لغة القرآن وأسلوبه	47
الشاهد القرآني عند الأزهريّ وغاياته من الشواهد القرآنيّة	49
دراسة الشواهد القرآنيّة: آيات المصحف: قراءة حفص عن عاصم	50

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في المقدّمات النحويّة	50
المعرب والمبني: ما يحتمل الرفع والنصب	50
النكرة والمعرفة: في وجوب انفصال الضمير	51
النكرة والمعرفة: اتصال الضمير وانفصاله	53
النكرة والمعرفة: الضمير: نون الوقاية مع ياء المتكلّم	55
أسماء الإشارة: المشار إليه البعيد وأحوال المخاطب	55
الموصول الاسمي المشترك: الفرق بين ما الموصولة وما الاستفهاميّة	56
الموصول: صلته: شبه جملة (الصفة الصريحة) عطف الفعل عليها وعطفها عليه	57
الموصول: حذف العائد من الصلة وتقديره النحويّ	59
الموصول: حذف العائد من الصلة	59
في الأبواب النحويّة:	61
في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ: اختصاص (كان) بالزيادة	61
في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ: من الأمور التي تختصّ بها (كان)	63
في باب نواسخ الابتداء: إنّ وأخواتها (الأحرف الثمانية):دخول لام الابتداء على معمول الخبر	64
في باب نواسخ الابتداء: (الأحرف الثمانية): تخفيف (أنّ) إلى (أنْ)	65
في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر:نواسخ الابتداء(ظنّ وأخواتها): في إلحاق رأى الحُلْميّة برأى العِلميّة في التعدّي لاثنين	67
في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر(أفعال القلوب): في حذف مفعولي أفعال القلوب.	68
في باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة: في تعليق الفعل عن الجملة بأسرها باللام	71
في باب المفعول له: المفعول له النكرة يأتي منصوباً بكثرة، ومجروراً بقلّة	73
في باب المفعول فيه:الظرف الزماني والمكاني:المتصرّف وغيرالمتصرّف	74
في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر(نواسخ الابتداء:كان وأخواتها): في تصرّفها وعدمه	76
في باب المفعول معه: في امتناع العطف ووجوب النصب على المعية	78
في باب البدل: في التابع والمتبوع: المنعوت يصير بدلاً إذا أخّر عن تابعه النعت	78
في باب المستثنى:تضمن(إلا) معنى (غير) مقابل تضمن (غير) معنى(إلا)	80
في باب حروف الجر: معانيها ،(من) لبيان الجنس، وتأتي زائدة	81

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

في باب حروف الجر: معانيها، من معاني الباء: التبعيض	83
في باب حروف الجر: معانيها، من معاني الباء: الاستعلاء	85
في باب حروف الجر: معانيها، من معاني (في): الظرفية مجازية	86
في باب حروف الجر: معانيها، من معاني (على): الاستعلاء	88
في باب الإضافة: الإضافة على معنى(في) الظرفية	89
في باب الإضافة: في جواز إضافة الصفة إلى موصوفها	90
في باب الإضافة: في جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه	90
الفصل الثالث: شواهد القراءات القرآنية عند الأزهري	129-93
القراءات القرآنية بين القرّاء والنحاة	94
موقف الأزهري من القراءات القرآنية	101
دراسة شواهد القراءات القرآنية عند الأزهري	105
في المقدمات النحوية: في المعرب والمبني من الأفعال: فعل الأمر والفعل المضارع المجزوم بلام الطلب: الجزم باللام الطلبية	105
في الأبواب النحوية: في باب الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر: النافيات المعملات عمل (ليس): حذف مرفوع (لات) هو الغالب، وحذف منصوبها قليل في كلام العرب، وقد يجر بها	111
في باب المستثنى: جواز نصبه وإبداله من المستثنى منه ،والإبدال أرجح، في الاستثناء التام المنفي المتصل.	115
أقسام الاستثناء وحكم المستثنى في الإعراب	116
أولاً: الاستثناء التام	116
ثانياً: الاستثناء غير التام	119
(إن) نافية بمعنى (ما) واللام بعدها بمعنى (إلا)	124
من معاني حرف الجر اللام: بمعنى (عند)	125
من معاني حرف الجر الباء: التعدية	126
من معاني حرف الجر (على): موافقة الباء	127
من معاني (ربّ): للتكثير كثيراً	128
الخاتمة: الخلاصة وأبرز النتائج	130
المصادر والمراجع	144 -134
الفهارس الفنية	153-145
Abstract	154

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخّص

كتاب (التصريح بمضمون التوضيح) لخالد الأزهري (وفاته905هـ) شرحٌ على (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) لابن هشام (وفاته 761هـ)، له أثره في تعليم النحو العربيّ في العصور المتأخّرة، وقد حظي بالقبول لدى طلبة العربيّة لسهولته ووضوحه.

ولم يكن له منهجه المستقلّ، بل كان يدور مع المشروح حيث يدور، وجاء شرحه ممزوجاً بشرح ابن هشامٍ للألفيّة، وكان له أسلوبه المطّرد في إتمام شواهد ابن هشامٍ، وشرحها، وإعرابها، وبيان موضع الشاهد منها، وقد أضاف إليها شواهد كثيرة، عنه من مؤلّفاته الأخرى، وعن غيره من النحاة زيادةً في التوضيح، أو الترجيح، أو الاستدلال، أو مجاراةً له.

شرحَ الأزهريّ فيه (أوضح المسالك) بما في مؤلّفات ابن هشامٍ نفسِه من قواعد نحويّةٍ وآراءٍ له، وبخاصّة في كتابه (المغني). كما عاد الأزهريّ إلى ابن مالك، ومصادر ابن هشامٍ، وحشد فيه آراءَ كثيرٍ من نحاة العربيّة، وأشار إلى الخلاف النحويّ وأصحابه، وفي الغالب كان ينتصر لابن هشامٍ ويوافقه، وكان غالباً يأتي بالحجّة والتعليل. واستدرك عليه أحياناً. وكان في كلّ ذلك ينصّ عليه غالباً.

ودرست هذه الأطروحة السماع وبعض شواهده القرآنية عند الأزهريّ: آيات المصحف وقراءاته القرآنيّة، وخلصت إلى أنّ الأزهريّ اهتمّ كثيراً بالسماع، وقدّمه على غيره من أصول النحو، في الاحتجاج به، أو الحكم في مسألة ما، أو ترجيح رأي على آخر. وبيّنت موقفه العام من القراءات القرآنيّة، وأنّه لم يكنْ ممّن يطعن فيها، وأنّه استشهد بها كما استشهد بآيات المصحف على حدٍّ سواء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وكان يبيّن القراءة عند ابن هشامٍ، ويضبطها -كعادته في ضبط النصوص والشواهد- ويذكر قارءَها، ويعربها، ويوجّهها، مبيّناً موضع الشاهد منها. كما بيّنت الدراسة أنماط الاستشهاد بتلك الشواهد، بمسحٍ استقرائيٍّ عام.

ولم يكن الأزهريّ يقدّم شواهده القرآنيّة على غيرها من الشواهد الشعريّة والنثريّة، إذ قدّمها، وأخّرها، ووسّطها بين الشواهد، ولا ضابط لذلك.

الدارس

بإشراف أ.د. سمير استيتيه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، حمداً كثيراً طيباً، كما يليق بسعة علمه، وعظيم فضله ومنّه وكرمه، الأكرم الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام علـــى سيّدنا محمّد المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى إخوته الأنبياء والمرسلين، وبعد:

نالتْ ألفيّةُ ابن مالك شهرةً واسعةً عند النحاة وطلبة العلم، لدقتها وشمولها، فانبرى لهـــا بالشرح والتوضيح كثيرٌ منهم، وكان من أبرعهم صاحب (مغني اللبيب) ابنُ هشامٍ الأنصاريّ، فوضع لها شرحاً مختصراً سمّاه (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك)، ثم جاء الـــشيخ خالـــد الأزهري وشرح كتاب ابنِ هشامٍ شرحاً مطوّلاً سمّاه (التصريح بمضمون التوضيح)، وقد نال شهرةً واسعةً عند المتأخرين، وهو كتابٌ لتعليم النحو. ولمّا كان النحاةُ الأوائل والقـــدماء قـــد نالوا حظّهم من الدراسة والبحث، فقد رأيتُ من المفيد أن أدرس واحدًا من النحاة المتـــأخرين أيضاً إتماماً لما كان بدأه الباحثون والدارسون والمحققون فـــي النهـــضة اللغويّـــة الحديثـــة، واستكمالاً لحلقة الوصل بيننا، نحن الأحفاد، وبين النحاة المتقدّمين من الأجداد، في الكشف عن كنوز التراث واستظهارها، واستيعابها، وتجديدها، وتنمية الصالح المفيد منها.

وسأتوقف عند السماع وحده، وسأتناول نماذج من شواهد الأزهري من القرآن الكـــريم وقراءاته.

ولمّا كانت دراستي نحْويّة، فقد رأيتُ أن أدرس شواهده تلك في أبوابها النحويّة، فكـــان هذا هو المحتوى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأمّا دراسة المنهج في كتابه، فقد وجدتُ الشارحَ تابعاً للمشروح، فلا نكاد نتبيّن له منهجاً مستقلاً به وحده، لذا أشارت الدراسة إلى أسلوبه العام في شرحه، وأنماط استشهاده بالشواهد القرآنيّة، ولا نستطيع أنْ نطلق عليه منهجاً بالمفهوم الواسع له.

لم يدرس الدارسون كتاب (التصريح) لخالد الأزهريّ، ولم يقدّم محقّقُ الكتاب باسل عيون السود دراسة للكتاب مع التحقيق، وإنّما أشار إلى أهمّيته.

وقد واجهتني صعوبات عدة، منها:

أولاً: إنّ شرحه كان ممزوجاً مع نصّ ابن هشام، ولا يمكنُ الفصل بينهما إلاّ نادراً، لذا اعتبرتُ كلّ ما جاء في (التصريح) لخالد الأزهريّ تسهيلاً لتناوله بالدراسة، وما عزاهُ لابن هشامٍ، وابن مالك، وغيرهما من النحاة فهو لهم بعد التحقّق منه. وأمّا نصُّ ابنِ هشامٍ الخالص له فهو ما جاء في (أوضح المسالك) ليسهل تناوله أيضاً. ففصلتُ بينهما بهذه الطريقة ورأيت أنّها أسلم.

ثانياً: كتاب (التصريح) المحقّق موجود في مكتبة جامعة اليرموك، في قسم المراجع غيرُ متاح للإعارة، ولم يكنْ موجوداً في مكتبات إربد، وقد حصلتُ عليه منْ إحدى مكتبات عمّان بالتنسيق مع مكتبات دمشق وبيروت.

وانحازت الدراسة إلى النحو القرآنيّ، فدرست شواهده القرآنية، ونظراً لكثرتها، فقد تناولت نماذج منها في أبوابها النحويّة، وقد جاءت الدراسةُ في تمهيدٍ وثلاثة فصولٍ وخاتمة على النحو الآتي:

تناول التمهيد التعريف بالشيخ خالد الأزهريّ وكتابه (التصريح بمضمون التوضيح)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتناول **الفصل الأول**: السماع عند الأزهري وشـواهده ومـصادره بعامّـة، وأنمـاط الاستشهاد بشواهده القرآنية. وقد وطّأتُ له بتوطئةٍ تاريخيّة في أوّليّة علم العربيّـة وأصـول النحو.

وتناول **الفصل الثاني**: الشاهد القرآني عند الأزهريّ، وقد قدّمتُ له بالمصدر الأول من مصادر السماع: القرآن الكريم، ونبذة سريعة عن تاريخ توثيق نصّه، وموجزٍ في رأي علماء العربية في لغة القرآن وأسلوبه، وموقفهم منه في التطبيق، وبموجزٍ في غايـات الأزهـريّ العامّة من شواهده القرآنية، ثمّ درستُ نماذج من شواهده القرآنية في أبوابها النحوية.

وتناول **الفصل الثالث**: شواهد الأزهريّ من القراءات القرآنيّة، وقدّمتُ لـه بـالقراءات القرآنيّة بين القرّاء والنحاة، وتناولت فيه موقف الأزهريّ من القراءات القرآنية بعامّـة، ثـمّ درستُ نماذج من شواهده من القراءات القرآنيّة وتوجيهها في أبوابها النحويّة.

وخلصت الدراسة إلى جملةٍ من النتائج، أجملتُها في **الخاتمة**.

وكان منهجي في البحث المنهج الوصفيّ في عرضِ الشواهد، والمنهج التحليلي المقارن في عرض المسائل النحويّة وتناولها، مستعيناً بالمنهج التاريخيّ لتتبّع آراء النحاة فيها، ومـا تفّرع عنها، معزّزاً الاجتهاد بالشواهد والأدلّة ما استطعت.

وكانت مصادري في الدراسة إضافةً إلى القرآن الكـريم وقراءاتـه العـشر، وكتـاب (التصريح) موضوع الدراسة، وكتاب (أوضح المسالك) المصادر الآتية:

كتب المؤلفين والتراجم والطبقات، وكتب النحو وأصوله، وكتـب إعـراب القـرآن ومعانيه، وكتب القراءات القرآنية وشواذّها، وبعض كتـب الـصحاح والتفـسير والحـديث الشريف، وبعض كتب التاريخ، وبعض المعاجم اللغويّة، وبعض دواوين الـشعراء، وبعـض كتب المعاصرين في اللغة والنحو وأصوله، وبعض كتب المجاميع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي الختام أشكر كل من نصحَ وأعان، وأخصُّ بالشكر أستاذي الكبير الذي درستُ عليه مساقات عدّة، فنهلتُ من علمه، وأفدتُ من درسه، الأستاذ الدكتور سمير استيتيّة مشرفي على هذه الدراسة، والله الموفّق.

ربّنا هب لنا من لدنك رحمةً إنّك أنت الوهّاب، اللهمّ علّمنا ما ينفعُنا وانفعنا بما علّمتنا، إنّك أنت الحكيم العليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التمهيد

- خالد الأزهري
- كتابه (التصريح بمضمون التوضيح)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

خالد الأزهريّ[1]

اسمه ونسبه:

خالد الأزهري[2] هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي[3] الأزهريّ المصريّ النحويّ الشافعيّ، نسبةً إلى الجامع الأزهر، من أهل مصر.

---

(1) انظر مصادر ترجمته: السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، 3/ 153- 154. والغزّي: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، 188/1. والعماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 8/ 26. والخوانساري: روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، 3/ 278 برقم (289). وحاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، 2/ 1332- 1333و1372و1796- 1798.والباباني البغداديّ: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، 3/ 293. وابن إياس حنفي: بدائع الزهور في وقائع الدهور، 425/3. وإسماعيل باشا: هديّة العارفين، 1/ 343. والشنتاوي وآخرون: دائرة المعارف الإسلامية، مجلد2/75- 76. وإليان سركيس: معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، ص811. وعمر رضا كحّالة: معجم المؤلّفين- تراجم مصنّفي الكتب العربيّة، 96/3. والزركلي: الأعلام، 297/2.

وانظر من ترجموا له أيضاً:

- محمد الفحّام عضو مجمع اللغة العربية القاهري، في: مجلّة مجمع اللغة العربية، ج22، ص18- 24.
- شوقي ضيف في كتابه: المدارس النحويّة، ص359.
- د. البدراوي زهران في مقدمته ص57- 63 لكتاب خالد الأزهري (العوامل المائة النحويّة في أصول علم العربية)، وهو من تحقيقه.
- د. البدراوي زهران في مقدمة تحقيقه ص32- 33 لكتاب خالد الأزهري (موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب).
- د. محمد باسل عيون السود بعد مقدمته (ص5- 8) في تحقيقه لكتاب (التصريح بمضمون التوضيح) للشيخ خالد الأزهري. وهو الذي أقمت عليه دراستي.

وهناك مصادر أخرى لم أتمكّن من الوقوف عليها، ومنها:

- الخطط التوفيقية أو الخطط الجديدة، لعلي باشا مبارك. وهو من مصادر المحققين: البدراوي زهران ومحمد باسل عيون السود.
- فهرس مخطوطات دار الكتب بالظاهرية. وهو من مصادر عمر رضا كحالة.

(2) انظر: الزركلي: الأعلام، 2/ 297، وعمر رضا كحّالة: معجم المؤلّفين، 3/ 96.

(3) وفي الضوء اللامع، 3/ 153: الجَرْجيّ، نسبةً إلى بلدته جَرْجة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقيل[1]: ينتهي نسبه إلى الإمام أبي منصور الأزهريّ اللغويّ المشهور[2].

لقبه وكنيته:

كنيته أبو الوليد، ولُقّبَ بزَيْن الدين[3]، وكان يعرف بالوقّاد[4]؛ لعمله في الوِقــادة، وهــي مهنته التي كان يعمل فيها كسباً لرزقه في الجامع الأزهر يوقد قناديله[5]. واشتهر بالشيخ خالــد الأزهري. وعُرف باسم (المصرّح) نسبةً لكتابه (التصريح)[6].

ولادته ووفاته:

وُلد خالد الأزهري سنة ثمانٍ وثلاثين وثمانمئةٍ هجريّة 838هـ[7] الموافق لــسنة أربــعٍ وثلاثين وأربعمئةٍ وألفٍ ميلاديّة 1434م في جرجا من صعيد مصر. ورحل مع أبويه طفلاً إلى القاهرة، حيث نشأ وتعلّم وعاش فيها[8].

---

(1) انظر: الخوانساري: روضات الجنّات، 3/ 278.

(2) هو: محمّد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الهرويّ اللغويّ، نسبته إلى جدّه الأزهر. ولد في هــراة بخراسان سنة 282هـ، وتوفّي فيها سنة 370هـ. تبحّر في العربيّة، ورحل في طلبها، وقــصد القبائــل، وتوسّع في أخبارهم. أخذ عن الربيع بن سليمان، ونفطويه، وابن السراج، وأدرك ابن دريد ولم يرو عنــه. له: تهذيب اللغة، والأدوات، والزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي.(انظر ترجمته: الزركلي: الأعــلام، 6/ 202. والسيوطي: بغية الوعاة، 1/ 22 برقم(29). وابن خلكان: وفيات الأعيان، 1/ 501).

(3) انظر: الغزّي: الكواكب السائرة، 1/ 188. وإليان سركيس: معجم المطبوعات، 1/ 811. وعمــر رضــا كحّالة: معجم المؤلفين، 3/ 96. والزركلي: الأعلام، 2/ 297.

(4) انظر: السخاوي: الضوء اللامع، 3/ 153. والغزّي: الكواكب السائرة، 1/ 188. والعماد الحنبلي: شذرات الذهب، 8/ 26. والزركلي: الأعلام، 2/ 297.

(5) ويبدو أن أسرته كانت فقيرة، انظر: البدراوي زهران: مقدمته ص58 لكتاب (العوامل المائة النحوية).

(6) انظر: السابق، ص57.

(7) انظر: السخّاوي: الضوء اللامع، 3/ 153.

(8) انظر:السابق نفسه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتوفّي عائداً من الحج بعد أداء الفريضة في الرابع عشر[1]، وقيل: في التاسع عشر[2] من المحرّم سنة خمسٍ وتسعمئةٍ هجرية 905هـ الموافق لسنة تسعٍ وتسعين وأربعمئة وألفٍ ميلادية 1499م، ببركة الحاج[3] خارج القاهرة[4]. تغمّده الله برحمته الواسعة.

طلبه العلم:

قال السخّاوي: "وتحوّل وهو طفل مع أبويه إلى القاهرة، فقرأ القرآن، والعمدة، ومختصر أبي شجاع، وتحوّل إلى الأزهر، فقرأ فيه المنهاج"[5]. ويبدو لي أنه انقطع عن طلب العلم بعد ذلك؛ لعمله في الوِقادة؛ بسبب فقره وسوء معيشة أسرته.

وعاد فاشتغل بالعلم على كِبر[6]، فقد طلب العلم وهو في السادسة والثلاثين من عمره، ولذلك قصّةٌ ذكرها ابن العماد الحنبلي في ترجمته له، وهي أنّ الشيخ خالداً الأزهري كان قد حفظ القرآن في صغره، لكنّه لم يكن له اشتغال بالعلم، وإنما كان يعمل في الوقادة في الأزهر، فكان يشعل فوانيس الزيت في أروقته، وبينما كان ذات يومٍ يشعل إحدى الفتائل سقطت فتيلةٌ على كرّاس أحد الطلبة، فشتمه وعيّره بالجهل، فأخذته الهمّة والحميّة، فترك الوقادة، وأكبّ على طلب العلم حتّى برع فيه، وشغل الناس بعلمه[7].

---

(1) انظر: الغزّي: الكواكب السائرة، 1/ 188.
(2) انظر: دائرة المعارف الإسلامية، مج2، ص75. وفيها: الموافق 26 أغسطس (آب).
(3) قريباً من شبين القناطر. انظر: البدراوي زهران: مقدمته ص63 لكتاب (العوامل المائة النحوية).
(4) انظر: العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 8/ 26.
(5) السخّاوي: الضوء اللامع، 3/ 153.
(6) انظر: العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 8/ 26.
(7) السابق نفسه. وانظر: الزركلي: الأعلام، 2/ 297.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شيوخه وتلاميذه:

أخذ علوم العربية، وعلوم الدين، وبعض العلوم الأخرى عن العديد من شيوخ عصره، وتتلمذ له عدد من التلاميذ.

قال السخّاوي: "وأقرأ الطلبة، ولازم تغري بردي القادري فقرّره في المسجد الذي بناه الدوادار بخان الخليلي"[1]. وقال الغزّي: "برع – في العلم– وانتفعت به الطلبة"[2].

أ– شيوخه[3]:

أخذ علم العربيّة عن يعيش المغربي، وداود المالكي، والسنهوري، والأمين الأقصرائي.

وأخذ علم المعاني والبيان والمنطق والأصول والصرف والنحو أيضاً عن التّقيّ الحصني.

وأخذ قليلاً – من التفسير والحديث والنحو– عن الشمني. وقرأ– ربّما القرآن– على الجوجري، وإبراهيم العجلوني، والزين الأبناسي.

وأخذ الفرائض والحساب عن السيد علي تلميذ ابن المجدي. وأخذ اليسير – من العلوم – عن الشهاب السجيني، والزين المارداني، وغيرهم كالعبّادي، والمقسي، والمناوي، والكافِيَجّي، والقادري، والسخّاوي.

قال السخّاوي: "وسمع منّي يسيراً، وبرع في العربيّة، وشارك في غيرها"[4].

---

(1) الضوء اللامع،3/ 154.

(2) الكواكب السائرة،1/ 188.

(3) انظر:الضوء اللامع، 3 / 153– 154.

(4) الضوء اللامع، 3 / 154.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أ- تلاميذه[1]:

أشهر تلاميذه الذين أخذوا عنه وتتلمذوا له، وذكرتهم المصادر، هم:

أحمد بن يونس بن محمد بن الشلبي، وابن هلال النحوي، وخضر المالكي، وعطيّة الضرير، والقسطلاني، ونور الدين اللقاني.

شهرته وصيته:

الشيخ خالد الأزهري رحمه الله، صاحب مؤلفات متقنة نافعة، قيل عنه[2]: كان من أعاظم المتأخّرين، وأفاخم فضلاء المتبحّرين[3]، وفي طبقته العلاّمتان في العربيّة، والإمامان في العلوم الأدبية: عبد الرحمن الجامي وعبد الرحمن السيوطي، بل كان مقدّماً من بعض الجهات عليهما، وقد فاق سائر من تقدّمه- من النحاة- في رشاقة التأليف، وظرافة التصنيف، وجودة البيان، وعذوبة اللسان، وصفاء القريحة، واستقامة السليقة، وكثرة التتبّع [4]، إلاّ أنه قلّما في كتبه من تحقيق جديد، وتصرّف من جهة نفسه.

وهو من المعروفين لدى المتأخّرين من أهل العلم بالعربية، وذلك لما لمصنفاته من ذيوع وانتشار، والتي قال عنها ابن العماد الحنبلي: كثر النفع بها لإخلاصه ووضوحها[5].

---

(1) انظر: الضوء اللامع، 3 / 171. والكواكب السائرة، 1/68 و194. والأعلام: 1/ 276.

(2) انظر: إليان سركيس: معجم المطبوعات، 1/ 811.

(3) الخوانساري: روضات الجنات، 3/ 278.

(4) السابق نفسه.

(5) ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 8/ 26. وعند الغزّي في الكواكب السائرة، 1/ 188: "كثر النفع بتصانيفه لوضوحها".

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مؤلفاته وآثاره[1]:

نظراً لأنّ مؤلفاته تتّسم بالسهولة والوضوح فقد لقيت حظوةً بين الدارسين، وإقبالاً من طلبةِ العلمِ عليها[2]. وإليك أشهر مؤلفاته مرتبةً ترتيباً هجائياً، مع الإحالة على مصادرها: .

1- الألغاز النحويّة: أو ألغاز الشيخ خالد في النحو[3].

2- التصريح بمضمون التوضيح في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. وسيأتي التعريف به.

3- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب[4]: وهو إعراب لألفيّة ابن مالك.

4- الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدّمة الجزريّة في علم التجويد[5].

5- الزبدة في شرح قصيدة البردة[6].

6- شرح الآجرّوميّة[7].

---

(1) انظر: اسماعيل باشا: هدية العارفين، 1/ 181، وإيضاح المكنون، 1/ 118. وإليان سركيس: معجم المطبوعات، 1/ 811. وحاجي خليفة: كشف الظنون، 2/ 1332- 1333و1372و1796- 1798. والزركلي: الأعلام، 2/ 297.

(2) انظر: البدراوي زهران: من مقدمته ص59 لكتاب (العوامل المائة النحوية).

(3) انظر: إليان سركيس: معجم المطبوعات، 1/ 811. وعمر كحالة: معجم المؤلفين، 3/ 96.

(4) انظر: الغزي: الكواكب السائرة، 1/ 188. والعماد الحنبلي: شذرات الذهب، 8/ 26. والخوانساري: روضات الجنات، 3/ 279. والشنتاوي وآخرون: دائرة المعارف الإسلامية، مجلد 2/ 75. وعمر كحالة: معجم المؤلفين، 3/ 96.

(5) انظر: الغزي: الكواكب السائرة، 1/ 188. وإليان سركيس: معجم المطبوعات، 1/ 812. والعماد الحنبلي: شذرات الذهب، 8/ 26. والشنتاوي وآخرون: دائرة المعارف الإسلامية، مجلد 2/ 75. وعمر كحالة: معجم المؤلفين، 3/ 96.

(6) انظر: الغزي: الكواكب السائرة، 1/ 188. وإليان سركيس: معجم المطبوعات، 1/ 812. والعماد الحنبلي: شذرات الذهب، 8/ 26. وعمر كحالة: معجم المؤلفين، 3/ 96.

(7) انظر: السخاوي: الضوء اللامع، 3/ 154. والغزي: الكواكب السائرة، 1/ 188. والعماد الحنبلي: شذرات الذهب، 8/ 26. والشنتاوي وآخرون: دائرة المعارف الإسلامية، مجلد 2/ 75. وإليان سركيس: معجم المطبوعات، 1/ 812.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

7- شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية[1]: وهو شرحه على مقدمته، وسيأتي ذكرها.

8- القول السامي على كلام ملاّ عبد الرحمن الجامي في النحو[2].

9- المقدمة الأزهرية في علم العربية[3].

10- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب[4].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

---

(1) انظر: الغزي: الكواكب السائرة، 1/ 188. والعماد الحنبلي: شذرات الذهب، 8/ 26. والشنتاوي وآخرون: دائرة المعارف الإسلامية، مجلد 2/ 75. وإليان سركيس: معجم المطبوعات، 1/ 812.

(2) انظر: حاجي خليفة: كشف الظنون، 2/ 1372. واسماعيل باشا: هدية العارفين، 1/ 344.

(3) انظر: الغزي: الكواكب السائرة، 1/ 188. والعماد الحنبلي: شذرات الذهب، 8/ 26. والشنتاوي وآخرون: دائرة المعارف الإسلامية، مجلد 2/ 75. وإليان سركيس: معجم المطبوعات، 1/ 812. وعمر كحالة: معجم المؤلفين، 3/ 96.

(4) انظر: الغزي: الكواكب السائرة، 1/ 188. والعماد الحنبلي: شذرات الذهب، 8/ 26. والخوانساري: روضات الجنات، 3/ 279. والشنتاوي وآخرون: دائرة المعارف الإسلامية، مجلد 2/ 75. وعمر كحالة: معجم المؤلفين، 3/ 96. وإليان سركيس: معجم المطبوعات، 1/ 812.

التصريح بمضمون التوضيح[1]:

هو شرح خالد الأزهري على كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) لابن هشام (وفاته 761هـ). ويعرف باسم (التصريح)، و(شرح التوضيح)، و(التصريح على التوضيح). و(التوضيح) هو (أوضح المسالك).

زمن تدوينه:

قيل: فرغ الأزهري من تدوينه يوم عرفة المشرّفة سنة 896هـ [2]، وقيل: سنة 890هـ[3].

طباعته:

طبع ببولاق في جزءين عام 1294هـ وبهامشه حاشية لياسين العليمي الحمصي (وفاته 1061هـ=1650م)، وأعيدت طباعته عام 1305هـ بمطبعة محمد مصطفى، وفي المطبعة الأزهريّة عامي 1325 و1326هـ[4].

تحقيقه:

حقّقه د. محمد باسل عيون السود عام 2000م، وقدّم له بمقدمةٍ قصيرةٍ جدّاً، وترجمةٍ عن مؤلفه الأزهريّ، وأهميّة شرحه، ومنهجه في تحقيق الكتاب، فجاء الكتاب محقّقاً في ثلاثة

---

(1) انظر: السخاوي الضوء اللامع، 3/ 154. والغزّي: الكواكب السائرة، 1/ 188. والعماد الحنبلي: شذرات الذهب، 8/ 26. والخوانساري: روضات الجنّات، 78/3. واسماعيل باشا: إيضاح المكنون، 293/3. وحاجي خليفة: كشف الظنون، 1/ 152. وإليان سركيس: معجم المطبوعات، 1/ 811.

(2) انظر: الخوانساري: روضات الجنات، 3/ 279.

(3) انظر: إليان سركيس: معجم المطبوعات، 1/ 811.

(4) انظر: السابق، 1/ 811 – 812.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أجزاء، الجزء الثالث منه من عمل المحقّق، وهو فهارس الكتاب الفنيّة، وفيه أيضاً مصادر المحقّق ومراجعه[1]. وقد اعتمدت في دراستي على هذه النسخة المحقّقة.

أولـــه:

وأوّل كتاب التصريح: "الحمد لله الملهم لتحميده، حمداً موافياً لنعمه ومكافئاً لمزيده"[2].

قال العماد الحنبلي في (شذرات الذهب) عن كتاب (التصريح): "وصنّف- الأزهريّ- شرحاً حافلاً على التوضيح ما صنّف مثلُه"[3].

قيمته عند بعض القدماء والمعاصرين:

وقال فيه الخوانساري: "وله من المصنّفات الإعرابيّة المشهورة كتابه الموسوم بـ(التصريح) في شرح كتاب (التوضيح) .... وهو كتاب كبير .... وفيه من القواعد والعوائد .... ما لا يحصى كثرةً، ولا يعرّج على صفته إلا بالرجوع- إليه- ولهذا انحصر رجوع طلبة الزمان إليه، واشتدّ إكبابهم على مطالعته وتدريسه بما لا مزيد عليه"[4].

وقال فيه البدراوي زهران: "وما زالت إلى اليوم آثاره العلميّة وكتبه باقيةً شاهدةً له على ريادته، وفي مقدّمتها: (التصريح)"[5].

---

(1) انظر: محمد باسل عيون السود(محقّق): شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: وهو شرح للشيخ العلامة خالد الأزهري المتوفّى سنة 905هـ على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للأمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، دار الكتب العلميّة: بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2000م.

(2) انظر السابق: الكتاب المحقّق، ص3 من مقدّمة المؤلّف لكتابه. وفي بعض المصادر: الحمد لله الملهم لتوضيحه.

(3) شذرات الذهب، 8/ 26.

(4) روضات الجنات، 3/ 278 – 279 هكذا"إكبابهم" عنده، ولعله: "انكبابهم".

(5) البدراوي زهران في ترجمته للشيخ خالد الأزهري ص 33 من التمهيد لكتابه (موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والغريب أنّ دائرة المعارف الإسلاميّة لم تذكر كتابه (التصريح) مع أنّها ذكـــرت بعـــض كتبه الأخرى! وكذلك فعل عمر رضا كحالة، فلم يذكر كتابه (التصريح) أيضاً مع أنّه ذكر بعض كتبه الأخرى!

أهميّة كتاب التصريح:

ذكر محقّق الكتاب ثمانية أمورٍ لأهميّته، نجملها فيما يلي :

1- يضمّ ألفيّة ابن مالك إلى كتاب (أوضح المسالك) لابن هشام.

2- نقل بعض آراء النحويين واللغويين عن كتبٍ مفقودةٍ لم تصل إلينا.

3- يُعدّ متمّماً لكتاب (أوضح المسالك)، فقد ذكر فيه ما أهمله ابن هشام من شرح.

4- استقصاؤه الواسع في شرح القضايا النحويّة.

5- استطراده الواسع في شرح قصّة كلّ مثلٍ ، وساق المحقّق بعض الأمثال كأمثلة على ذلك.

6- يشرح كلام ابن هشام بما جاء في كتبه الأخرى، مثل: حواشي ابن هشام، وشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى، ومغني اللبيب.

7- وقوفه على آراء الكثير من النحاة، مثل: سيبويه، والأخفش، والزمخشري، وابن مالك.

8- انتصاره لابن مالك على ابنه بدر الدين الذي خالف أباه ابن مالك في بعض المسائل.

وقال المحقّق بعد ذلك: "تلك الأمور وغيرها جعلت التصريح من الكتب الأكثر تداولاً بين النحاة الذين أخذوا عنه، ووضعوا له شروحاً وحواشي"[1].

---

(1) عن المحقّق محمد باسل عيون السود من مقدّمته في تحقيق كتاب (التصريح)، ص13.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الأول

السماع عند الأزهري

- توطئة: أصول النحو
- الأصل الأول من أصول النحو: السماع
- مصادر السماع وشواهده عند الأزهري
- أنماط الاستشهاد بالشواهد القرآنية عند الأزهري في كتابه (التصريح):

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توطئة

أصول النحو

أصول النحو هي أدلته التي يعتدّ بها النحاة، وأهمها: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.

وأصول النحو عند ابن جنّي ثلاثة هي: السماع، والإجماع، والقياس[1]. وهي عند أبي البركات الأنباري ثلاثة أيضاً، هي: نقل، وقياس، واستصحاب حال[2]، فجمعها السيوطي وجعلها أربعة مستخلصاً ذلك من ابن جني والأنباري معاً، فقال السيوطي معقّباً عليهما: "فزاد – يعني الأنباري– الاستصحاب ولم يذكر الإجماع .... وقد تحصّل ممّا ذكراه أربعة"[3].

وأصول النحو تشبه أصول الفقه، وهو ما يشير إلى أنها من منهج عربي إسلامي، وقد أشار إلى ذلك التشابه غير واحد من القدماء ومنهم أبو البركات الأنباري بقوله: "اعلم أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرّعت عنها فصوله وفروعه كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرّعت عنها جملته وتفصيله"[4]. وقد نقله عنه السيوطي في الاقتراح وعزاه إليه[5].

---

(1) انظر: ابن جني: الخصائص، بتحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952م، ج1، ص189، والمسموع عنده المنصوص والنص، وانظر عناوين بعض فصوله مثل: باب في تعارض السماع والقياس 117/1 وباب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجه 189/1.

(2) انظر: أبو البركات الأنباري: رسالتان لابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، قدّم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ–1957م، ص45 من (جدل الإعراب) وص81 من (لمع الأدلة).

(3) السيوطي: الإقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1427هـ–2006م، ص13.

(4) أبو البركات الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، ص80.

(5) انظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص14.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأشار ابن الأنباري نفسه إلى وجه الشبه بين أصول النحو وأصول الفقه، فقال: "فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به؛ لأنّ النحو معقول من منقول، كما أنّ الفقه معقول من منقول"[1].

والغاية من هذه الأدلّة هو إقامة الحجة في اللغة على انتحاء العرب هذا النحو في كلامها على الوجه الذي وصل إلينا. يقول ابن الأنباري: "وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجّة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل"[2].

والاستدلال لغة هو طلب دليل، أو الإتيان به[3]، وهو في علم العربية يكون بهذه الأدلة التي يكاد يُجمع عليها علماء العربية، وأولها وأساسها السماع.

والسماع له وجهان أو طريقان هما: الرواية والمشافهة.

أمّا الرواية فهي نقل لغة العرب الموثوق بعربيتهم إلى علماء العربية على شرط الرواية من العدل والضبط[4].

وأما المشافهة فهي سماع العلماء المباشر من العرب الموثوق بعربيتهم، أو ممّن يصحّ أخذ اللغة عنهم مشافهة بالرحلة اليهم والوفادة عليهم[5]، كما فعل العالِمان الجليلان: الخليل بن أحمد

---

(1) انظر: السيوطي: الاقتراح، ص11.

(2) أبو البركات الأنباري: لمع الأدلة، ص80.

(3) انظر: أبو البركات الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص45.

(4) انظر: السيوطي عبد الرحمن جلال الدين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مكتبة التراث – القاهرة، الطبعة الثالثة، د.ت، الجزء الأول، ص58.

(5) انظر: تمّام حسان: الأصول دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة – الدار البيضاء، طبعة 1411هـ–1991م، ص68–69.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفراهيدي (وفاته 170هـ) والكسائي (وفاته 189هـ) من بعده[1].

وبذلك يكون المسموع من كلام العرب هو المنقول إلى علماء العربية بالرواية من العدل الضابط عن مثله عن العرب الموثوق بعربيتهم، وكذلك هو ما سمعه العلماء الأوائل بأنفسهم مشافهة عن العرب الموثوق بعربيتهم[2].

وتشير المصادر إلى أنّ نفراً من الأعراب الكاتبين قدموا البصرة من نجدٍ احترفوا تعليم الفصحى وأخبار العرب وأشعارها فأخذ عنهم البصريون[3].

ومما لا شك فيه أن علماء العربية الأوائل قاموا بتدوين المسموع من اللغة في وقت مبكّر من تاريخ العربية، وأن أبا الأسود الدؤلي (وفاته 69هـ) كان أوّل مَن وضع كلاماً في العربية، وكان له تلاميذ يأخذون عنه[4].

---

(1) انظر: القفطي الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب والوثائق القومية – مركز تحقيق التراث– القاهرة، الطبعة الثالثة (مصورة =عن الطبعة الأولى 1950م)، 1428هـ–2007م، الجزء الثاني، ص258، وتأمّل الحوار الذي جرى بين الخليل والكسائي رحمهما الله تعالى.

(2) عبارة (الموثوق بعربيته) ونحوها ممّا شاكلها تردّدت كثيراً في كتاب سيبويه.

(3) انظر: النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق المعروف بالورّاق: الفهرست، تحقيق رضا – تجدّد، د.ت، ص49.

(4) أكثر العلماء على هذا القول، وربما كان ذلك في أيام الإمام علي كرّم الله وجهه –(استشهد 40هـ) أو بعده في أيام زياد بن أبيه، انظر: المصدر السابق، ص45.
وأبو الأسود هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني: كان معدوداً من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضري الجواب، من التابعين. أخذ عنه جماعة. وفي صبح الأعشى أن أبا الأسود وضع الحركات والتنوين لاغير. وهو في أكثر الأقوال أول من نقط المصحف. مات في البصرة بطاعون جارف. [انظر: الزركلي: الأعلام، ط2، ج3، ص340. وانظر ترجمته: صبح الأعشى 161/3 ووفيات الأعيان 240/1 والمرزباني 240 وفيه الخلاف في اسمه: ظالم بن عمرو أو عمرو بن ظالم،وإنباه الرواة 13/1 وخزانة البغدادي 136/1. ويقول الزبيدي في طبقات النحويين: "وهو أول من أسس العربية"].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولكن أقدم مَن نُسب إليه رأي نحوي في كتب النحو منذ كتاب سيبويه حتى كتب النحو المتأخّرة هو عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي[1] (وفاته 117هـ)، وحكايته مع الفرزدق معروفة مشهورة. وقد ذكره سيبويه في ستة مواضع[2]. وقد قيل فيه: "إنه أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العِلل"[3].

يضاف إلى ذلك أن ما تناقله العلماء عن بعضهم وهم ثقات أثبات يدخل في النقل أو السماع، ومن ذلك على سبيل المثال ما نقله سيبويه[4] (وفاته 180هـ) وأخذه عن شيوخه: الخليل (وفاته 170هـ) وأبي الخطاب[5] (وفاته 177هـ) ويونس[6] (وفاته 183هـ) ممّا قالت العرب شعراً ونثراً وأثبته في كتابه.

---

(1) عبد الله ابن أبي إسحاق الزيادي الحضرمي: نحوي، من الموالي، من أهل البصرة. أخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والأخفش. فرّع النحو، وقاسه، وكان أعلم البصريين به. [انظر: الزركلي: الأعلام، ط2، ج4، ص197. وانظر ترجمته في: خزانة البغدادي 1: 115].

(2) انظر: إبراهيم مصطفى: في أصول النحو: مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، سنة 1955م، العدد 8، ص138–139.

(3) القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، 105/2.

(4) اختُلف في سنة وفاة سيبويه، فقيل سنة 161هـ وقيل 177هـ وقيل 180هـ وقيل 188هـ، والراجح عندي أن وفاته مابين 177هـ و180هـ؛ لأنه مات بعد الخليل (وفاته 170هـ وقيل 175هـ)، وقبل يونس بن حبيب (وفاته 183هـ)، لذا أستبعد سنتي 161هـ و188هـ.

(5) هو الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد إمام وحجة في النحو واللغة أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة ويونس. انظر ترجمته في: تاريخ العلماء، ص138–139، والبلغة للفيروزأبادي، ص130.

(6) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويُعرف بالنحوي: علاّمة بالأدب كان إمام نحاة البصرة في عصره. وهو من قرية "جَبُّل" على دجلة بين بغداد وواسط. أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة. قال ابن النديم: كانت حلقته بالبصرة ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية. وقال ابن قاضي شهبة: هو شيخ سيبويه الذي أكثر عنه النقل في كتابه. [انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي 261/8، الأعلام، ط6ن دار العلم للملايين: بيروت – لبنان، 1984، ووفيات الأعيان 416/2، وفهرست ابن النديم 44 ونزهة الألبا 59 والمزهر 231/2 وطبقات النحويين للزبيدي 48].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد نهض بهذا العبء الكبير علماء البصرة والكوفة، فدونوا قراءات الذكر الحكيم، وجمعوا الشعر الجاهلي والإسلامي والخطب والأمثال وأخبار العرب، وقيّدوا ملحوظاتهم اللغوية الأولى في وصف هذه اللغة وتحليلها[1].

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن علماء اللغة الأوائل كانوا قد وضعوا معاجم اللغة ذات الموضوع الواحد أول الأمر، ككتب المطر، وكتب الإبل، وكتب الخيل، وكتب خلق الإنسان، وهكذا، يدوّنون فيها كل ما له صلة بموضوع الكتاب، فقد وضعوها ليكون كل منها متخصصاً في غرض واحد أو موضوع بعينه. حتى جاء الخليل (وفاته 170هـ) فوضع معجم العين بناءً على المادة اللغوية نفسها، بتقليبات جذورها المستعمل منها والمهمل، وبهذه الطريقة استطاع أن يستوعب لغة العرب كلها ويحيط بها[2]، وقد دوّن تحت كل مادة لغوية ما تناهى إليه سمعُه وحفظه ونقله وعلمه مما قالت العرب شعراً ونثراً، وبذلك استطاع أن يحيط بالمادة اللغوية الأولى، متن اللغة، ولذلك يعدّ معجمه بحقّ أوّل معجم لغوي في العربية[3].

ويعدُّ عيسى بن عمر الثقفي (وفاته 149هـ) وهو من شيوخ الخليل – أول من ألّف في النحو، فوضع كتابين هما: الجامع والإكمال، ولكنهما فُقِدا، فلم يصلا إلينا[4].

---

(1) انظر: شوقي ضيف في: مقدمته لكتاب: الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط4، 1402هـ=1982م، ص-أ-.

(2) انظر: النديم: الفهرست، ص48.

(3) قيل: إن أحد تلامذه الخليل وهو الليث بن المظفر كان قد أتم وضع معجم العين بعد أن شرع فيه الخليل وعاجله الأجل قبل أن يتمه. وقيل: إن الليث وضعه بناءً على فكرة الخليل. وعلى كلٍّ يبقى الخليل هو صاحب الفكرة.انظر: مقدّمة معجم العين.

(4) انظر: النديم: الفهرست، ص47. وعيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان: من أئمة اللغة. وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وهو من أهل البصرة، وكان صاحب تقعر في كلامه مكثراً من استعمال الغريب. له نحو سبعين مصنفاً احترق أكثرها منها الجامع والإكمال في النحو، قال الأنباري: "لم نرهما،ولم نر أحد رآهما". [انظر: الزركلي: الأعلام، ط3، ج5، ص291]. وانظر ترجمته في: وفيات الأعيان 1: 393 وخزانة الأدب للبغدادي 1: 56 ونزهة الألباء 25 وطبقات النحويين للزبيدي 35-41.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وجاء الخليل بعده، فتم علم النحو على يديه وكاد يكتمل، وإن لم يؤلّف فيه كتاباً، غير أننا نجد علم الخليل مبثوثاً في كتاب تلميذه سيبويه (وفاته 180هـ) الذي ألّفه على هدي أستاذه الخليل وإملاءاته في الإجابة على أسئلة سيبويه واستفساراته، وكلها مبثوثة في الكتاب، واستطاع سيبويه في كتابه هذا أن يحيط بدقائق النحو وأصوله وقواعده كافّة[1].

وتوالت شروحات العلماء على كتاب سيبويه ضبطاً واستيعاباً واستقراءً لشواهده، واستنباطاً لأحكام النحو وقواعده، موافقة أو مخالفة له، حتى صار النحاة بعده عالةً عليه في مصنفاتهم.

ويعدُّ كتاب سيبويه أول كتاب شامل في النحو العربي وصل إلينا، وهو مرجع النحاة الأول على مر العصور، ويظهر في الكتاب اعتناء سيبويه بأصول النحو اعتناءً واضحاً، فقد بنى قواعد النحو عليها[2].

كما يعدّ ابن جنّي (وفاته 392هـ) أول من وضع علم أصول النحو وألّف فيه فصولاً في كتابه الخصائص.

ثم جاء أبو البركات الأنباري (وفاته 577هـ) فطبق علم أصول النحو في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين خير تطبيق في كتابه (الإنصاف). كما كان الأنباري أول من أفرد له في التأليف، فألف فيه رسالتين هما: (لُمع الأدلّة) و(الإغراب في جدل الإعراب).

وفي زمن لاحق قام السيوطي (وفاته 911هـ) بضبط منهج هذا العلم وتبويبه بما استخلصه ووقف عليه عمن سبقه في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) مشيراً إلى أسبقية

---

(1) انظر: شوقي ضيف في: مقدمته لكتاب: الإيضاح في علل النحو، ص-أ-.

(2) انظر: محمود أحمد نحلة: أصول النحو العربي، دار العلوم العربية – بيروت – لبنان، ط1، 1987م، ص6.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن جني في وضع هذا العلم وإنشائه، ومشيداً بقواعد ابن الأنباري في هذا العلم وفوائده الجمة التي لم يسبقه إليها أحد[1].

وقد تحرّز علماء العربية الأوائل في الأخذ عن العرب؛ لتفشي اللحن في الحواضر واختلاطهم بالعجم، فوضعوا لذلك شروطاً وقيوداً للزمان والمكان، حفاظاً على سلامة اللغة وصفائها، فابتعدوا عن الأطراف المتاخمة للعجم، ولم يأخذوا عن القبائل التي كان لها اختلاط بالعجم حتى وإن لم تكن متاخمة[2]، وقد انتهى الاحتجاج بلغة العرب الفصحاء الخُلّص في منتصف القرن الثاني الهجري وهو الزمن الذي فسدت فيه الألسنة كثيراً بكثرة المولدين فيه، ولا سيما في الحواضر العربية، ولذلك كان الأخذ عن أهل البوادي ولا سيما بوادي الحجاز ونجد وتهامة[3]، ولم يأخذوا عن حضريٍّ قطّ[4]. وبذلك تكون اللغة العربية الفُصحى الخالصة من الشوائب: اللحن والعجمة –ممتدة ثلاثة قرون: قرناً ونصف القرن في الجاهلية، وقرناً ونصف القرن في الإسلام، يُضاف إليها كلام الله عز وجل القرآن الكريم الذي أنزل بلسان عربي مبين، وقد توسط تلك القرون الثلاثة. وهكذا تكون اللغة العربية الفصحى قد دوّنت واستقرت بألفاظها وصيغها ودلالاتها وتراكيبها وأساليبها، وصارت النموذج اللغوي الذي يُحتذى، والحجة التي ترجع إليها الأجيال اللاحقة في الخطأ والصواب، وقد عكف عليها علماء العربية فدرسوها ووقفوا على شواهدها باستقرائها وتحليلها لاستخلاص أحكامها وقواعدها.

---

(1) انظر: السيوطي: الاقتراح، ص11، ومحمود أحمد نحله: أصول النحو العربي، ص7.

(2) انظر: السيوطي: الاقتراح، ص33–34 (فصل ما يحتج به من كلام العرب).

(3) انظر: القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج2، ص258.

(4) انظر: السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص24 و33 وما بعدها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقيل إن إبراهيم بن هرمة[1] هو آخر من يحتجّ بشعره من العرب. وأما احتجاج سيبويه بشيء من شعر بشار بن برد (وفاته 167هـ)، وهو أول الشعراء المحدثين -فقيل: تقرّباً إليه واتقاءً لشر لسانه[2].

ولم يخرج النحاة اللاحقون عمّا رسمه الأوائل من أصول فساروا على نهجهم إلا زيادة في التهذيب والتبويب والتقعيد، وكذلك فعل النحاة المتأخّرون، ومن هؤلاء النحاة ابن هشام الأنصاري (وفاته 761هـ) ثم خالد الأزهري (وفاته 905هـ)، وسنتناول الأصل الأول من أصول النحو وهو السماع وبعض شواهده من القرآن الكريم عند الأزهري في كتابه (التصريح على التوضيح) في موضعه، إن شاء الله تعالى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(1) هو إبراهيم بن هرمة بن علي بن سلمة، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، مدح الوليد بن يزيد، ثم أبا جعفر المنصور، وهو آخر الشعراء الذين يُحتجّ بشعرهم، وتوفي في خلافة الرشيد بعد سنة 150هـ. انظر: البغدادي عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1979م، 1/424-426

(2) انظر: السيوطي: الاقتراح، ص42.

الأصل الأول من أصول النحو

السماع

السماع هو الدليل الأول من أدلة اللغة والنحو، وهو الأصل الأول الذي تقوم عليه سائر الأصول، وسبق أن أشرنا إلى أهميته، وإلى طريقيه: الرواية والمشافهة، كما تناولنا تدوينه عند الأوائل من العلماء الذين حفظوا لنا كل ما سمعوه عن العرب وتناقلوه عن بعضهم بعضاً[1].

أشرنا إلى الباعث الأول لتدوين اللغة وجمعها، وهو اللحن وتفشّيه على الألسنة بعد اختلاط العرب بالعجم[2]، وصاحب هذا الباعث باعث آخر وهو الاعتزاز بالعربية والغيرة عليها[3]، وهو ردّ فعل طبيعي على تفشّي اللحن والعجمة، فكانت الحاجة ملحّة جداً على أبناء العربية، ليحفظوا لغتهم ويحافظوا عليها، وكان لا بد من الحفاظ على القرآن الكريم وصونه وفهمه وتدبره أيضاً، ولا سبيل إلى ذلك إلا بفقه لغته، والوقوف على خصائصها وسماتها، واستنباط قواعدها وقوانينها باستقرائها، واستكناه أسرارها، وقد أُنزل القرآن بلسانٍ عربي مبين، وضياع لغة العرب يعني ضياع القرآن، ولا بُدّ من إبلاغه للناس، كما أُنزل، وضعفُ لغته في النفوس يعني القصور في فهمه، واضمحلالها يعني انعدام أحكامه، فبِها أُنزل، وبها قُرئ، وبها كُتب، فكان لا بدّ أن يحفظ بها، ولا سبيل إلى ذلك إلا بحفظها والحفاظ عليها.

وكانت الحاجة إلى الاحتجاج باللغة كحاجتهم إلى حفظها. وكانت الغاية من ذلك الحفاظ على الهوية العربية، والحفاظ على سلامة الدين أيضاً، يقول سعيد الأفغاني: "إنما احتاج القوم إلى الاحتجاج لما خافوا على سلامة اللغة العربية، بعد أن اختلط أهلها بالأعاجم إثر الفتوح ...

---

(1) انظر: التمهيد لهذا الفصل، ص2 وما بعدها.

(2) وانظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص7. ومحمد سمير نجيب اللبدي: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية: الكويت – حولي، ط1، 1398هـ–1978م، ص18–20 و 27.

(3) انظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف – القاهرة، الطبعة الثامنة، 1998م، ص12.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتنبه أولو البصر إلى أن الأمر آيلٌ إلى إفساد اللغة وضياع العصبية من جهة، وإلى التفريط في صيانة الدين من جهة ثانية"[1].

وأما الغرض المباشر من الاحتجاج بكلام العرب، فلإثبات صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف[2]، ثم القياس عليه.

واشترط العلماء صحة السند في الدليل النقلي[3]، والاحتجاج هو: "إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة"[4].

وأما العرب الذين يحتج بكلامهم فهم قبائل قلب جزيرة العرب البعيدة عن العجم، السليمة من الاختلاط بهم، النائية عن مجاورتهم أو التأثر بهم، وأقوال العلماء تدور على قبائل قريش وهوازن[5] وقيس وتميم وأسد، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين[6].

قال أحمد بن فارس: "أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغةً ... وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيّروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب"[7]. ثم ذكر خلوّ لغة قريش مما في لغات العرب من عيوب كالعنعنة والكشكشة وغيرها.

---

(1) سعيد الأفغاني: في أصول النحو: ص6.

(2) المرجع السابق، ص16.

(3) تماماً كما هو في الحديث الشريف، وهذا وجه آخر من وجوه التشابه بين أصول النحو وأصول الفقه.

(4) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص6.

(5) انظر: أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر: بيروت – لبنان، 1963م–1382هـ، ص57.

(6) انظر: السيوطي: الاقتراح، ص33، وهو ما نقله عن أبي نصر الفارابي.

(7) أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، ص52.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهوازن هم عليا هوازن الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء: "أفصح العرب عُليا هوازن وسفلى تميم". وهم: ثقيف ونصر بن معاوية وجُشم بن بكر وسعد بن بكر الذين استرضع فيهم رسول الله ﷺ فمرضعته حليمة السعدية منهم[1].

وربما لا يتعارض قول أبي عمرو بن العلاء هذا مع قوله الآخر: "لا أقول: (قالت العرب) إلا ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية". وموطن هذه القبائل ما بين نجد وجبال الحجاز حيث قبائل أسد وتميم وبعض قبائل قيس[2].

وقد احترز العلماء واحتاطوا للأمر، فلم يأخذوا عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن يسكن أطراف بلادهم[3]. وقد تقدم القول على ذلك في التمهيد لهذا الفصل أيضاً[4].

وأجْمعوا على الاحتجاج بقول من يُوثق بفصاحته وسلامة عربيته، وصنّفوا الشعراء أربعة أصناف من حيث الزمن في الاحتجاج: جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ومحدثين. وأجمعوا على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأوليين، واختلفوا في الطبقة الثالثة، وذهب عبد القادر البغدادي في خزانته إلى صحة الاستشهاد بها[5]، وأجمعوا على عدم الاحتجاج بكلام المولدين والمحدثين وهي الطبقة الرابعة[6].

---

(1) انظر: السابق، ص57.

(2) انظر: إبراهيم مصطفى: في أصول النحو: مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة، سنة 1955م، العدد 8، ص141.

(3) انظر: السيوطي: الاقتراح، ص33.

(4) انظر: التمهيد، ص6.

(5) انظر: عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولب لسان العرب، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. محمد نبيل طريفي، إشراف د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان، المجلد الأول، ص29-30.

(6) انظر: السيوطي: الاقتراح، ص42.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وكثيراً ما يُطلق النقل على السماع، والنقل ينقسم قسمين في رأي الأنباري هما: التواتر والآحاد، وقد جعلوا لذلك ضوابط وشروطاً.

فأما التواتر فلغة القرآن الكريم، وما تواتر من السنة من الحديث الشريف، وكلام العرب من الشعر والنثر. وهذا القسم المتواتر من النقل هو دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم[1].

واشترطوا لذلك أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، وهو الرأي الصحيح عند الأنباري، واختلفت آراء العلماء في عدد النقلة[2].

وأما الآحاد فهو ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به، إذا توفر شرط صحة النقل والضبط، فيُقبل نقل العدل الواحد، أي يشترط -في نقل الآحاد- أن يكون ناقل اللغة عدلاً، فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يُقبل نقله[3]. ولا تشترط العدالة في العربي المحتج بقوله، فقد يكون كافراً أو جاهلياً لم يدرك الإسلام، ولكنها تشترط في الراوي ناقل اللغة[4].

ويمكن إجمال القول في طريقي السماع: المشافهة والرواية، بأن المشافهة هي: (الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها)، وأما الرواية فهي: (ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه)[5].

---

(1) انظر: أبو البركات الأنباري: رسالتان: (الإعراب في جدل الإعراب) و(لمع الأدلة في أصول النحو)، ص83.

(2) انظر: السابق، ص84.

(3) انظر: السابق، ص84-85 والسيوطي: المزهر، 129/1.

(4) انظر: السيوطي: الاقتراح، ص36 نقلاً عن الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام.

(5) انظر: علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية – كلية التربية، د. ط 1973م، ص21.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وضابط السماع أو النقل في ذلك كله هو: "الوثوق من سلامة لغة المحتج به، وعدم تطرّق الفساد إليها"[1].

وأما تعلم العربية وتعليمها، وهو أثر إيجابي للعربية، فقد كان الوجه الآخر للباعث الأول: تفشي اللحن والعُجمة، الأثر السلبي على العربية، ولكن العرب بفطنتهم وحصافتهم تنبهوا لهذا الأمر، فجمعوا اللغة ودوّنوها، فاستثمروا الأثر السلبي لصالح العربية، وأول من تنبه للّحن ونبّه على خطورته -فيما تروي الروايات- رسولنا الأكرم محمد، ﷺ، حين لحن أحدهم في قراءة القرآن في حضرته، فقال لمن حضر: "أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل" فسمّى اللحن ضلالاً، وذلك لما علمه ﷺ من الفساد وسوء الاعتقاد[2].

وقرأ أحدهم الآية الكريمة: (أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ) (التوبة: 3) بجرّ كلمة (رسولِهِ)، فحركة إعرابية واحدة أخرجت الرجل -وهو لا يدري- من الهداية إلى الضلال، فالضلال -هنا- في قراءة الآية على غير وجهها أدى إلى الضلال في الإيمان والاعتقاد؛ لأنه غيّر المعنى من الحق إلى الباطل. وقد سمعه أعرابي فقال ما معناه: إن كان الله عز وجل بريئ من المشركين ومن رسوله فأنا بريءٌ منهما أيضاً، وقد تعددت الروايات فيها، فمنهم من نسبها إلى عهد الرسول ﷺ، ومنهم من نسبها إلى عهد أمير المؤمنين عمر ﷺ، ومنهم من نسبها إلى عهد أمير المؤمنين علي ﷺ[3]. ومهما يكن فإن دلالة ذلك كله أن اللحن بدأ في عهدٍ مبكّر، ربّما في عهد النبوة أو الخلافة الراشدة على الأرجح، حتى نال ضرره من قراءة القرآن الكريم، وبانتهاء الخلافة الراشدة أخذ يزداد ضرره وبدأ يستشري خطره ويستفحل شرّه.

---

(1) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص25.

(2) انظر: ابن جني: الخصائص، ج3، ص246.

(3) انظر: ابن جني: الخصائص، ج2، ص8. وأبو البركات الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، بتحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار: الأردن – الزرقاء، الطبعة الثالثة 1405هـ = 1985م، ص19-20.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقصة أمير المؤمنين عمر ﷺ مع الذين كانوا يرمون فيسيئون الرمي– معروفة، فوبّخهم مستقبحاً رميهم بقوله: (ما أسوأ رميكم!) فقالوا: نحن قومٌ متعلّمين، فغضب وقال: (لحنُكم أشدّ عليّ من فساد رميكم)، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: "رحم الله امرأً أصلح من لسانه"، وكان ابن عمر يضرب بنيه على اللحن[1].

وقصته مع أحد ولاته الذي بعث إليه كتاباً وكان فيه لحنٌ من كاتبه – مشهورة أيضاً، فكتب إليه أمير المؤمنين عمر ﷺ: "قنّع كاتبك سوطاً"[2].

وكل ذلك يدل دلالة قاطعة على مدى كرههم للحن ومحاربتهم له، وحبهم للغتهم وتمسكهم بعربيتهم، لتبقى بعيدة عن الخطأ والتحريف، نقيّة من أية شائبة قد تشوبها أو تعكّر صفوها، أو تصحيف قد يعتريها، حتى تُوّج الأمر بتعلم العربية وتعليمها، وكان التأليف في علوم العربية ثمرة ذلك كله.

يقول ابن خلدون في حديثه عن فساد ملكة اللسان العربي وما نتج عنها: "فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين، خشية الدروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث، فشمّر كثير من أئمة اللسان لذلك وأملوا فيه الدواوين. وكان سابق الحلبة في ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي، ألّف فيها كتاب العين"[3].

---

(1) انظر: محمد بن القاسم الأنباري: كتاب الأضداد، عُني بتحقيقه عن نسخة فريدة محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة حكومة الكويت (التراث العربي– سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت)، طبعة ثانية مصورة 1968م، ص244.

(2) انظر: الحاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر (150–250هـ): البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل: بيروت ودار الفكر، الجزء الثاني، ص216–217.

(3) ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون، تحقيق الأستاذ درويش الجويدي، المكتبة العصرية: صيدا – بيروت، طبعة 1424هـ = 2003م، ص547.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد عبر العلماء عن مفهوم السماع بعبارات متفاوتة نورد أشهرها لتتضح الصورة أكثر، وبعد ذلك نستخلص منها مُجمل مرادهم في السماع.

وأشهر تعريفين لمفهوم السماع هما لأبي البركات الأنباري والسيوطي.

قال أبو البركات الأنباري فيه: "النقل هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حد الكثرة، فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذّ من كلامهم"[1]. أي ما جاء شاذاً في كلام العرب عن الكثير منه المطّرد، يخرج أيضاً من دائرة الاحتجاج، وهذا الأمر الأخير فيه خلاف بين العلماء، فمنهم من ذهب إلى القياس عليه وكثير منهم منع القياس عليه لشذوذه، وإن كان عربياً صحيحاً.

والسماع عند السيوطي هو: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"[2].

فالسيوطي أشار إلى زمن فساد الألسنة، وهو زمن المولدين عند الأنباري. وفصّل القول في الكلام العربي الفصيح، فالمسموع الموثوق به ثلاثة أنواع وهو نفسه ما تواتر من النقل عند الأنباري[3] فهما يتفقان في ذلك، ولا شك أنها على درجات متفاوتة من الثبوت، فأثبتها وأوثقها كلام الله عز وجل القرآن الكريم.

وباستقراء أقوال العلماء في السماع، نستخلص منها الشروط والقيود الآتية للمسموع الموثوق بفصاحته المحتجّ به في العربية:

أولاً: أن يكون الكلام العربي فصيحاً، أي عن عربي فصيح سليم السليقة.

---

(1) أبو البركات: الأنباري: رسالتان: (لُمع الأدلة)، ص81.

(2) السيوطي: الاقتراح، ص24.

(3) انظر: أبو البركات الأنباري: رسالتان: (لُمع الأدلة)، ص83.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً: أن يكون منقولاً نقلاً صحيحاً، فيجب أن يكون الناقل عدلاً ضابطاً عن مثله، أي صحيح السند، فلا طعن في ناقليه عن العرب الفصحاء.

ثالثاً: أن يكون الكلام كثيراً خارجاً عن حدّ القلة، أي شائعاً على ألسنة العرب الفصحاء الخُلّص، وهي صفة الاطّراد.

رابعاً: أن لا يكون الكلام المنقول قليلاً أو نادراً في بابه، وأن لا يكون شاذاً، فلا يعوّل عليه عند معظم العلماء، والراجح عندهم أنه يؤخذ به إن كان صحيحاً موثوقاً به والناقل عدلاً، ولكن لا يُقاس عليه لعدم اطراده.

خامساً: كلما كان الكلام منقولاً بالتواتر كان أقوى في الحجة وأثبت في الدليل، ويؤخذ بالآحاد إن كان ناقله ثقة ثبتاً متقناً.

سادساً: أن لا يكون من كلام المولّدين والمحدثين وهو زمن فساد الألسنة، فلا يحتج بكلامهم في اللغة والنحو والصرف على وجه الخصوص.

والغاية من شروط السماع وقيوده زماناً ومكاناً وإنساناً هي الوقوف على البيئة المثالية للغة العربية لاستنباط أحكامها وقوانينها، والحفاظ على سلامتها ونقائها، ورفض كل مدسوس عليها أو منحول أو مصنوع.

ومع ذلك فقد وضع المولّدون أشعاراً ودسّوها على الأئمة –من العلماء– فاحتجّوا بها ظناً منهم أنها للعرب، وأنّ في كتاب سيبويه منها خمسين بيتاً من الشعر. ومن الأسباب الدافعة إلى ذلك نصرة رأيٍ على رأي، أو توجيه كلمةٍ تعصُّباً لمذهب[1].

وسنتناول السماع عند الشيخ خالد الأزهري في شرحه، وموقفه منه، وبعض شواهده فيه.

---

[1] انظر: السيوطي: الاقتراح، ص36.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مصادر السماع وشواهده عند الأزهري:

اهتم الأزهري في شرحه بالسماع كثيراً، فقد كان يحتكم إلى السماع في إصدار أحكامه في قضايا النحو ومسائله، سواء في شرحه عبارة ابن هشام فحسب، أو في الحكم على المسألة، أو في الرد على رأي نحوي، أو في الأخذ به دون غيره، كل ذلك كان يتمّ بالاعتماد على السماع، فهو الأصل الأول في الحكم، وهو المعوّل عليه دائماً، وهو المقدم لديه على غيره من أصول النحو، وفيما يلي بيان ذلك:

من ذلك قوله في شرحه: "... وفي نسخةٍ: وهو مردود بالسماع"[1]، فهو حريص على العودة إلى نسخة أخرى غير التي بين يديه من كتاب (أوضح المسالك) لابن هشام؛ ليثبت ما جاء فيها عن السماع في شرحه لهذه المسألة.

وقد تابع الأزهري –هنا– ابن هشام، ووافقه في ردّه على سيبويه الذي يرى رأياً آخر[2]، وقد عاد الأزهري إلى ابن هشام في كتابه (شرح الشواهد)[3] ليوضح رأي ابن هشام في (أوضح المسالك) معتمداً على السماع وما جاء منه من شواهد.

ومن ذلك أيضاً قوله في مسألة أخرى: "... وقيّد ابن الضائع[4] ذلك بحالة الجر؛ لأنه محلّ السماع"[1]، فكان الشيخ الأزهري حريصاً على بيان السبب الذي من أجله قيّد ابن الضائع (وفاته 680هـ) تلك الحالة بالجر دون غيرها؛ لأن السماع لم يأت هنا إلا بها.

---

(1) الشيخ خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ=2000م، 286/1.

(2) انظر: كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل: بيروت، ط1، 1991م، 159/3.

(3) انظر: ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى صالحي، دار الكتاب العربي: بيروت، 1986م، ص329.

(4) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضائع: عالمٌ بالعربية، أندلسي من أهل إشبيلية توفي سنة 680هـ. [انظر: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والمرجع عند الأزهري هو السماع، ومن ذلك قوله: "... والمرجع في ذلك إلى السماع، وكلاهما مسموع"، ويأتي بعد ذلك بشاهدين من الشعر على كليهما. فالسماع مرجعٌ لا بدّ منه، فهو يُصدر حكمه محتكماً إلى السماع. ويقول في موضعٍ آخر أيضاً: "وهذا النوع مرجعُه السماع"[2].

وهو إذا خطّأ رأياً أو حُكماً ما فإنه يحتكم إلى السماع في ذلك، فيمحّص الرواية، ولا يقبلها إلاّ بعد التثبّت منها، أو يردُّها، ومن ذلك قوله: "ولم يُسمع من العرب: ما قام زيدٌ لكنْ عَمْراً قائمٌ، بنصب عَمْر، وما ورد عن يونس بن حبيب(وفاته 183هـ) أنه حكى فيها العمل، فهي رواية لا تُعرف"[3]. فخالد الأزهري يتحقق من الرواية الواردة عن يونس فيردُّها بقوله: (رواية لا تُعرف)؛ لأنّه لم يُسمع من العرب إعمال لكنْ. فهو يحتكم إلى السماع؛ لأنّه المرجع الأساسُ في الحكم، ولا يتردّد في ردّ الرواية، وإنْ وردتْ عن عالمٍ جليل كيونس بن حبيب[4].

وهو في انتصاره لرأي على رأي يحتكم إلى المسموع من العرب، ففي مسألة التضمين في الشاهد المشهور:

علَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً حتّى شَتَتْ همّالةً عيناها[5]

=العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف خير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة-بيروت، 1289هـ=1969م، 154/5]. وانظر ترجمته أيضاً في: بغية الوعاة تحقيق مصطفى عبد القادر عطان 217/2.

(1) الشيخ خالد الأزهري: التصريح على التوضيح، 60/1.

(2) انظر: الشيخ خالد الأزهري: التصريح على التوضيح 164/1 و 678.

(3) الشيخ خالد الأزهري: التصريح 335/1.

(4) مرّت ترجمته ص 16.

(5) انظر تخريج الشاهد: حنا جميل حداد: معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم: الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1404هـ=1984م، شاهد رقم (3716) من الرجز ص240 ومصادرهما ص773.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يشرح الأزهري عبارة ابن هشام، ويوضح رأي الفريقين في تخريج الشاهد، محتكماً إلى السماع، فيقول: "(و) يؤوّل (علَفْتها بـ: أَنلتُها)؛ لأن الإنالة يصحّ تسليطها على التبن والماء، فيقال: أنلتُها تِبناً وماءً، فهو من باب التضمين، واحتج الأولون القائلون بالحذف أنه لو كان على التضمين لجاز: علفتُها ماءً وتبناً، كما ساغ علفتها تبناً وماءً، وقالوا: وهو غير سائغ. وأجيب بأنّ ما منعوه مسموع من العرب، كقول طرفة[1]:

..... لها سببٌ ترعى به الماءَ والشجر"[2].

فأتى بشاهد مسموع لطرفة بن العبد على ذلك لإقامة الحجّة على وروده: للردّ على من منعوه.

ومن احتكامه إلى السماع أيضاً أنه يجعله المرجع والأساس في الحكم، ففي مسألة ما أورد ابن هشام آية كريمة، فيقول الشيخ خالد الأزهري فيها: "المسألة (الثالثة) أن يكون مرجعها إلى السماع: (نحو: -"قائماً بالقِسط"- [آل عمران/ 118]"[3]. فجعل المرجع فيها إلى السماع.

ولِشدّةِ اعتماده على السماع، واحتكامِه إليه أنّه كان بمقتضاه يرجّح رأياً على آخر، من ذلك أنه وقف عند الآية الكريمة: (ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا) [الإسراء/ 61] فقال: "فَـ "طيناً": حال، إما من الضمير المحذوف العائد على الموصول، بناء على جواز حذف صاحب الحال، أو من الموصول المجرور باللام، وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق"[4].

---

(1) انظر تخريج الشاهد: حنّا حداد: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (1383) ص94 ومصادره ص443. وصدر البيت: (أعمرو بن هند ما ترى رأي صرمة) [من الطويل].

(2) الشيخ خالد الأزهري: التصريح على التوضيح 536/1.

(3) الشيخ خالد الأزهري: التصريح على التوضيح 573/1.

(4) السابق: 577/1.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثم يقول مرجّحاً هذا التخريج النحوي على غيره: "وهذا أحسن من جعل "طيناً" منصوباً بنزع الخافض، فإنه موقوف على السماع"[1]. فهو يعتمد على السماع في الترجيح.

ونجد الأزهري من شدة اعتداده بالسماع يقدّمه على القياس، ومن ذلك قوله: "... وهذا إن كان مسموعاً فذاك، وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس..." [2] أي أن اللغة تثبت بالسماع لا بالقياس، فالسماع عند الأزهري هو الحجة التي تثبت بها اللغة.

بل ربّما وصل الأمر عنده إلى أن يقتصر على السماع وحده، فلا حاجة للقياس مع وجود السماع، كما في قوله تعقيباً على كلام للشاطبي (وفاته 790هـ)[3] في المتعدّي لواحد بالهمزة أو التضعيف، يقول الأزهريّ: "وظاهر كلام الشاطبي أنه سمع في "علم" نقلها بالهمزة إلى اثنين، فإنه قال: (وأما السماع في المتعدّي فكثير، وذكر أمثلة منها: علم الشيء وأعلمته إياه، أي: عرفته إياه)، هذا نصه، فسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ، ولا حاجة لدعوى القياس مع وجود السماع"[4].

وهو حريص على اقتصار اللغة على السماع، حتى لو كان المسموع رديئاً أو شاذاً ما دام قد ورد عن بعض العرب، يقول الأزهري: "(وشذّ قول بعضهم: قال فلانة)، حكاه سيبويه[5] عن بعض العرب، (وهو رديءٌ لا ينقاس) فيقتصر فيه على السماع، وظاهر قول الناظم: ... أنه

---

(1) السابق نفسه.

(2) الشيخ خالد الأزهري: التصريح على التوضيح 39/1.

(3) الشاطبي: هو إبراهيم بن موسى بن محمد "اللخمي" الغرناطي الشهير بالشاطبي: أصولي حافظ، كان من أئمة المالكية، من كتبه (الموافقات في أصول الفقه)، و(الاتفاق في علم الاشتقاق) و(أصول النحو)، وشرح الألفية سماه: (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية). توفي عام 790هـ. [انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي، ط3، بيروت، 1389هـ-1969م الجزء الأول ص71].

(4) الشيخ خالد الأزهري: التصريح على التوضيح 391/1.

(5) انظر: كتاب سيبويه 38/2.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ينقاس على قلة"[1]. فهو يوافق ابن هشام –هنا– في الاقتصار على ما سمع من بعض العرب، فلا يقاس عليه لشذوذه ورداءته، ويعقّب بعد ذلك على قول الناظم ابن مالك، يوضّح رأيه الذي أجاز فيه القياس ولكن على قلّة.

وفي مسألة تقديم الحال على عاملها يبين الأزهري ردّ جمهور البصريين على الأخفش[2] (وفاته 215هـ) والجَرمي[3] (وفاته 225هـ) –اللذيْنِ لا يجيزان ذلك– يبيّن ردهم بالسماع إذ يقول: "ورد جمهور البصريين على الأخفش والجرمي بالسماع في الفصيح (كما قال الله تعالى: (خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ) [القمر/7] فـ"خُشَّعاً" حال من الواو في "يخرجون"، وقد تقدم على عامله الفعل"[4]. فقد أتى البصريون بآية كريمة تقدمت فيها الحال على عاملها، والقرآن الكريم هو المصدر الأول في السماع عند النحاة؛ لأنه النصّ الأوثق، كما هو المصدر الأول في استنباط الأحكام عند الفقهاء.

---

(1) الشيخ خالد الأزهري: التصريح على التوضيح 408/1.

(2) هو الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، نحوي، عالم باللغة والأدب، أخذ العربية عن سيبويه، وصنّف كتباً منها "تفسير معاني القرآن". [انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي، الطبعة الثالثة، 154/3–155، ووفيات الأعيان 208/1، وإنباه الرواة 36/2، ومعجم الأدباء، ط: دار المأمون 224/11، وبغية الوعاة 258، ونزهة الألبا 184].

(3) هو صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عمر: فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة، سكن بغداد، له من الكتب "كتاب الأبنية" و"غريب سيبويه". [انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي، الطبعة الثالثة، 274/3، وبغية الوعاة 268، ووفيات الأعيان 228/1، ونزهة الألبا 206].

(4) الشيخ خالد الأزهري: التصريح على التوضيح 594/1، وقد وردت (خاشعاً) في نص الآية الكريمة عند الأزهري، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، وقراءة حفص عن عاصم (خُشَّعاً) كما هو في رسم المصحف. [انظر: معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القراء، إعداد د. عبد العال سالم مكرم ود. أحمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى 1405هـ=1985م، الجزء السابع، ص31].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد تنوّعت شواهد السماع عند الأزهري بين كلام الله عز وجل وحديث رسوله، وشعر العرب ونثرهم، فكانت شواهده من القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب وأرجازهم، وأقوال العرب وأمثالهم.

ومثلما تنوّعت شواهده في السماع فقد تعدّدت مصادره في الأخذ والنقل في دليل السماع، فأخذ عن سيبويه كثيراً، وقد ورد ذلك عنده في مواضع عدة من شرحه[1]. كما أخذ عن غيره من النحاة المتقدمين، فأخذ عن ثعلب والأخفش والكسائي والبصريين والكوفيين عامة[2]، كما أخذ عن ابن الأعرابي بعض أمثال العرب وأقوالهم[3].

ونقل في السماع عن النحاة المتأخّرين أمثال ابن هشام الذي أكثر عنه النقل من كتابه (المغني)، وأخذ عن ابن مالك والمرادي والشاطبي وابن الضائع وغيرهم[4].

وكان الأزهري كثيراً ما يذكر في شرحه مصادره في السماع وينص عليها، ومن ذلك قوله: "وسُمع من كلامهم أيضاً (هذا يوم اثنين مباركاً فيه)[5] حكاه سيبويه"[6]. فهو يأخذ عن سيبويه فيما حكاه عن العرب[7]، وسيبويه ثقة ثبت بإجماع العلماء.

---

(1) انظر: الشيخ خالد الأزهري: التصريح 188/1 و318 و405 و434 و497 على سبيل المثال.

(2) انظر: السابق: 157/1 و318 و386 و594 على سبيل المثال.

(3) انظر: السابق: 368/1 على سبيل المثال.

(4) انظر: الشيخ خالد الأزهري: التصريح: 160/1 و434 و536 و566 و590 على سبيل المثال.

(5) لم أجد هذا القول من كلام العرب في كتاب سيبويه، ولعل الأزهري يقصد ما حكاه سيبويه من كلام للعرب يشبه هذا القول في حذف (الـ) التعريف من بعض الأعلام. والله أعلم.

(6) الشيخ خالد الأزهري: التصريح: 188/1.

(7) انظر: كتاب سيبويه: 100/2 وما بعدها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن ذلك أيضاً قوله في شرح عبارة ابن هشام: (وندر الإعمال في "إنما")[1]: "نحو: إنما زيداً قائم، بنصب "زيد" رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعاً"[2]. فهو يذكر الأخفش والكسائي -كما ترى- وهما من مصادره في السماع عن العرب.

وكان الأزهري في عرضه الآراء النحوية المختلفة ولا سيما في الخلاف -يردّها إلى أصحابها، ومن ذلك ما ذهبوا فيه من مذاهب، قياساً على المسموع أو منعاً له، يقول في شرحه: "... واختلف في" المصدر (النوعي، فالمشهور) من الخلاف في تثنيته وجمعه (الجواز) قياساً، فيقال: "ضربت ضربتين ضرباً عنيفاً وضرباً رقيقاً"، "وضربت ضروباً مختلفة" (وظاهر مذهب سيبويه المنع) وأنه لا يُقال منه إلا ما سُمع[3]، (واختاره) أي المنع (الشلوبين[4]) [5]... وإلى المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار الناظم..." [6].

فقد ردّ الأزهري الآراء إلى أصحابها، وبيّن أن سيبويه قصره على السماع فقط، ولم يتوسّع فيه بالقياس عليه.

---

(1) ابن هشام: أوضح المسالك: إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية: صيدا – بيروت، 1423هـ-2003م، الجزء الأول، ص313.

(2) الشيخ خالد الأزهري: التصريح 318/1.

(3) انظر: كتاب سيبويه: 35/1.

(4) هو عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي، أبو علي، الشلوبيني أو الشلوبين: من كبار العلماء بالنحو واللغة، ولد ومات بإشبيلية، من كتبه "القوانين" في علم العربية، ومختصره "التوطئة"، و"شرح المقدمة الجزولية" في النحو، و"تعليق على كتاب سيبويه". والشلوبيني نسبة إلى حصن "الشلوبين" أو "شلوبينية" بجنوب الأندلس ويسمّيه الإسبان Salobrena.
[انظر ترجمته: الزركلي: الأعلام، الطبعة الثالثة 1969م، الجزء الخامس، ص224 ووفيات الأعيان 382/1، وإنباه الرواة 332/2، ومعجم البلدان 290/5، وكشف الظنون 508 و1800 و1428].

(5) انظر: أبو حيّان الأندلسي (745هـ): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد ومراجعة د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: 1418هـ-1998م، الجزء الثالث، ص1357-1358، و: السيوطي (911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية – الكويت، 1397هـ=1977م، الجزء الثالث، ص97.

(6) الشيخ خالد الأزهري: التصريح 497/1.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهكذا نرى اهتمام الأزهري بالسماع، وتثبّته من الرواية، كما كان يذكر الذين أُخذ عنهم أو نقل منهم، وهو يورد الآراء آراء النحاة في السماع، وينسبها إلى أصحابها.

وسوف ندرس بعض شواهد الأزهريّ في السماع من القرآن الكريم وقراءاته، ونتعــرّف بعض آرائه النحوية فيها، بشيء من التفصيل في ذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أنماط الاستشهاد بالشواهد القرآنية عند الأزهري في كتابه(التصريح):

أكثر خالد الأزهريّ من الاستشهاد بآيات القرآن الكريم وقراءاته على حدٍّ سواء، في أبواب النحو ومسائله عامّة، وهي ميزة تحلّى بها ابن هشام قبله في مؤلّفاته عامّة، ولا سيّما في كتابه (المغني).

وبعد استقرائي لشواهد الأزهريّ من القرآن الكريم وقراءاته، وجدت أنّ استشهاد الأزهري بالشواهد القرآنيّة جاء على أنماط عدّة، يمكن تقسيمها الى الأنماط الآتية:

النمط الأول: الاستشهاد بالشواهد القرآنيّة للاستدلال بها في مسائل نحويّة عدّة. وإليك بعض تلك الشواهد نذكر رقم الآية، واسم السورة، ونحيل إلى موضعها من كتابه (التصريح):

[الأحزاب/21] 15/1 ،([الحاقة/7]،(القمر/20)17/1 ،(يس/26)31/1 ،(الفتح/28) 88/1 ،((البقرة/137) و(هود/28) و(محمد/37) 110/1)، (الانفال/43)112/1 ،(البقرة/2و68)146/1، (الزمر/33)150/1 ،(النبأ/1) و(الاسراء/43)163/1) ،(الانعام/3)174/1، (الشورى/23)177/1، (الفرقان/20)301/1، (العاديات/11)313/1 ،(يوسف/36)1/، (الشمس/9)1/ 376، (فصلت/48)377/1، (البقرة/215)390/1 ،((الزخرف/9) و(الانعام/63)400/1)، (المائدة/23)411/1-412، (يوسف/4)441/1 ،(الاحزاب/10)497/1، (الاعراف/56)514/1، ((الروم/4) و(الكهف/65)527/1) ،(غافر/80)533/1(ابراهيم/1و2)550/1 ،(الانبياء/22)556/1، (النساء/142)570/1، (النمل/40)608/1، ((الحج/30) و(الانسان/21)637/1)، (الاسراء/1)638/1 الاستدلال بإتمام أوّلها، ((ابراهيم/31) و(الانبياء/47)645/1) ((العنكبوت/12) و(النحل/72)646/1)، ((الانسان /6) و(المائدة/6)647/1)، ((الاحزاب /20) و(الفرقان/25)647/1)، (يوسف/100)648/1، (البقرة/79)649/1، (النمل/12)650/1، (هود/41)650/1

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

،(طه/10)650/1، ((البقرة/185) و(الشعراء/14) و(المطففين/2) (الاعراف/105)651/1)، ((الشورى/25) و(النجم/3) و(البقرة/48)653/1)، (القدر/5)656/1، (الحجر/2)657/1، ((الواقعة/95) و(يوسف/109) و0القصص/44)691/1) (المائدة/83)701/1)، ((الفرقان/25) و(البقرة/177) و(البقرة/93) و(الاحزاب/19)727/1، ((يوسف/82) و(النور/40)728/1).

النمط الثاني: الاستشهاد بشاهد قرآني نظير شاهد قرآني عند ابن هشام حيناً، ومقابل شاهد غير قرآني حيناً آخر. وقد جاء هذا النمط لتعزيز شواهد ابن هشام أو لشرحها وتوضيحها، واليك بعض تلك الشواهد القرآنية مع الإحالة إلى موضعها من كتابه:

(آل عمران/79)240/1، (الصافات/69)240/1، (الانعام/155،92)252/1، (يس/81)276/1، (القصص/87)53/1، ((آل عمران/186) و(البقرة/67)117/1)، (هود/29)120/1، (البقرة/232)145/1، (النساء/40)259/1، ((فصلت/39) و(العنكبوت/51)309/1)، (النمل/8)331/1، (الجن/16)331/1، (انظر الآية)395/1، (العنكبوت/46)539/1، ((ابراهيم/1و2)550/1، (القصص/88)565/1، ((البقرة/36) بدليل (طه/123))610/1، (الإسراء/7)645/1، ((يوسف/64) و(المطففين/30) و(الصافات/137)648/1)، (ق/23)1/ 657، (البقرة/226)675/1.

النمط الثالث: الاستشهاد بالآيات القرآنيّة لغاياتٍ لغويّة: إمّا تفسيراً لكلمة، وإمّا شرحاً لشاهد، وإمّا احتجاجاً لدلالة ما، وإمّا بياناً لحكم ما:

((فاطر/10) و(المؤمنون/99و100))20/1، (الصافات/69)240/1، (النساء/77)273/1، (يس/81)276/1، (الحديد/18)169/1، ((الشورى/53) و(الكهف/60)250/1، (يوسف/72)365/1، (البقرة/31)391/1، (ابراهيم/1و2)550/1، (النمل/40)608/1، ((البقرة/36) بدليل (طه/123))610/1، (ق/23)657/1، (البقرة/230)737/1.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النمط الرابع: الاستشهاد بالآيات القرآنية عن ابن هشام نفسه من مؤلفاته الأخرى لغاياتٍ عدّة وهي على النحو الآتي: في حواشي التسهيل، وفي مغني اللبيب، وفي (أوضح المسالك) في بعض نسخه الأُخرى:

(النحل/71)1/162 عن ابن هشام في حواشي التسهيل، (الواقعة/59)1/396 عنه في المغني، (النور/36-37)1/400، ((الكهف/105) و(الأعراف/9))1/427 عنه في المغني، (المؤمنون/40) 1/566 عنه في المغني، (النحل/32)1/646 عنه في المغني، (الأعراف/74)1/577 يعود إلى غالب نسخ (أوضح المسالك)، (يوسف/7)1/649 في بعض النسخ لأوضح المسالك.

النمط الخامس: الاستشهاد بالآيات القرآنية في غير الأنماط السابقة، وهي متفرّقاتٌ في أمور متعدّدة الجوانب مختلفة الغايات، نذكر منها: للاستدراك على ابن هشام في بعض المواضع للتمثيل بها في شرحه لعبارات ابن هشام، فضربها كأمثلةٍ للتوضيح، والاستئناس:

(الكهف/77)1/22 في ثقافته الأدبيّة: علمه بالبلاغة، (هود/105)1/41 استئناساً، ((المجادلة/2) و(الممتحنة/1)1/108) استدراكاً أو زيادةً في التوضيح، (الحجر/94)1/176 مثال، (النساء/142)1/570 مثال.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

الشاهد القرآني عند الأزهري

- المصدر الأول من مصادر السماع: القرآن الكريم
- رأي علماء العربية في لغة القرآن وأسلوبه
- الشاهد القرآني عند الأزهري
- غايات الأزهري من الشواهد القرآنية
- دراسة الشواهد القرآنية عند الأزهري:
- آيات المصحف: قراءة حفص عن عاصم
  - في المقدّمات النحويّة
  - في الأبواب النحويّة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصدر الأول من مصادر السماع: القرآن الكريم

مرّ بنا ما ذكره أبو البركات الأنباري والسيوطي أن مصادر السماع أو النقل المحتجّ بها ثلاثة، هي: كلام الله عز وجل، وما تواتر من كلام نبيه ﷺ، وكلام العرب شعراً ونثراً[1].

ونبدأ بكلام الله تعالى فهو المقدّم على كل كلام، وبعد ذلك سنتناول شواهده عند الأزهري.

القرآن الكريم: هو كلام الله عزّ وجل أنزله سبحانه وتعالى بلسانٍ عربي مبين، وهو كتاب هداية للناس جميعاً، وكتاب تلاوة وتعبّد. تحدّى العرب بإعجازه في صريح آياته، على أن يأتوا بمثله، أو محاكاته ومجاراته، أو بسورة من مثله، أو حتّى بمثل بعض آياته، وهم أهل الفصاحة والبلاغة، فما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، فاستكانوا إلى العجز أمام إعجازه، وانحازوا إلى التسليم له، والتعظيم لشأنه.

وهو أصح المصادر وأوثقها عند علماء العربية جميعاً على مر العصور، بل هو الأوثق والأثبت على الإطلاق، فهو النص الوحيد الموثوق بصحتّه كل الوثوق، فلم يدخله وضع ولا تحريف ولا تصحيف ولا تزوير ولا تزييف، وقد نقل نقلاً متواتراً بخلاف غيره من الكلام، فهو المصدر الأول والأفضل للدراسات النحوية واللغوية والبلاغية عامة، ففيه أصحّ الألفاظ، وأفصح أساليب العربية، وقد حوفظ على تراكيبه كما أُنزل، وأحصيت كلماته وحروفه، وبُيّن كيفية ترتيله بلهجاته، وتلقينه وتلقّيه بإتقان، لذا فهو قطعي الدلالة والحجة[2].

---

(1) انظر: أبو البركات الأنباري: رسالتان (لمع الأدلة)، ص83، والسيوطي: الاقتراح، ص24.

(2) انظر: أحمد أمين: ضحى الإسلام، مطبعة لجنة التأليف والنشر: القاهرة، ط2، 1357هـ-1938م، ج2، ص255. ومهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي: بيروت – لبنان، ط3، 1406هـ=1986م، ص51. وعبد الجبار علوان النايلة: الشاهد والاستشهاد في النحو، جامعة بغداد – مطبعة الزهراء: بغداد، ط1، 1396ه-1976م، ص201. ومحمد سمير نجيب اللبدي: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية: الكويت – حولي، ط1، 1398هـ=1978م، ص32 و67.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والقرآن الكريم لا يحتاج لشهادة أحد في حقّه، فقد تكفّل الله جلّت قدرته بحفظه، فقال جلّ وعلا: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر: 9]، وتاريخ تدوينه وجمعه، **وتوثيق نصوصه ونسخه، وضبطه ونقطه، يشهد بذلك،**

فقد كان رسول الله ﷺ كلّما أنزل عليه شيء من القرآن يحفظه ويتلوه على أصحابه ﷺ فيحفظونه في صدورهم، وزيادة على ذلك كان يأمرهم بتدوينه، فكان يمليه عليهم فيكتبونه من في رسول الله ﷺ، لا من ذاكرتهم ولا من حفظهم، يكتبونه على الرقاع والعسب واللخاف والعظم والألواح وجريد النخل، فاستخدموا كل ما وفّرته لهم بيئتهم في عهد النبوّة، واستخدموا في أدوات الكتابة الريش والخوص والمداد، وسُمي كتبته كتبة الوحي، ومن هؤلاء أبيّ بن كعب، وثابت بن قيس، وخالد بن الوليد، ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم، وأتقنهم زيد بن ثابت ﷺ أجمعين.

وكان من حرصه عليه الصلاة والسلام على القرآن الكريم أنه كان ينهى عن كتابة أي شيء مع القرآن حتى لا يختلط به، ويشتبه على الناس، فكان يقول: "لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن"[1].

ثم جاء أبو بكر الصديق ﷺ وأرضاه، فجمع القرآن بإلحاح من صاحبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه خشية ضياع القرآن المفرّق عند الناس، بعد مقتلة اليمامة في حروب الردة التي استشهد فيها كثير من حفّاظ القرآن وقُرّائه، فأمر الصدّيق ﷺ بجمع ما تفرّق من القرآن في

---

(1) انظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق العلامة الشيخ شعيب الأرنؤوط واعتنى به وعلّق عليه مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون: دمشق – سوريا وبيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1429هـ–2008م، ص129. وخالد عبد الرحمن العك: تاريخ توثيق نص القرآن الكريم، وتفضّل بمراجعته شيخ قراء الشام الشيخ حسين خطاب 1979م، (د.ن)، ص29.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرقاع والعسب وغيرها، وكلّف لهذه المهمّة كاتب وحي رسول الله عليه الصلاة والسلام زيد بن ثابت لعلمه وكفايته وأمانته وفطنته وإتقانه، وكان من الحفظة الكتبة، فجمع ما كُتب من القرآن عند الصحابة من الآيات والسور، وكان لا يقبل شيئاً من المكتوب حتى يشهد عليه شاهدان أنه كتب بين يدي رسول الله ﷺ، وكان يساعده في ذلك عمر بن الخطاب ﷺ، ثم جمع القرآن المحفوظ في صدور الصحابة، وقام بتوثيق النسخة الخطّية بالنسخ الشفوية المحفوظة في صدورهم، ثم نسخه في صحف مرتّباً من سورة الفاتحة إلى سورة الناس، كما بيّنه النبي عليه الصلاة والسلام عن ربه، ثم وضعت صحفه بين دفّتين أو لوحين، وسُمّي مصحفاً، فكان اتّصال السند الكتابي بالأخذ عن المكتوب بين يدي رسول الله ﷺ كاتّصال السند الشفوي المتواتر في الرواية والتلقّي عن رسول الله ﷺ. وترتيب سوره وآياته عن رسول الله ﷺ هي توقيف من الله عز وجل لا من اجتهاد الصحابة رضوان الله عليهم[1]، حتى أسماء سوره هي توقيف أيضاً[2].

ثم ولي الخلافة من بعدهما عثمان بن عفان ﷺ أجمعين، فوحّد كتابة المصحف ليجمع الأمة على رسم واحد يحتمل قراءاته، فأمر بنسخه بلسان قريش، وأرسل نسخاً من المصحف الإمام إلى الولاة في الأمصار، وأمر بإحراق ما عداه من الصحف والرقاع وغيرها في بلاد العرب والمسلمين، حتى لا يختلف الناس فيه، وتم ذلك بمشورة الصحابة وإجماعهم، وإجماعهم حجة وأصل من أصول هذا الدين القويم.

---

(1) انظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ص129-131. وخالد العك: تاريخ توثيق نص القرآن الكريم، ص89.

(2) انظر: السيوطي: الإتقان، ص119 و 134.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأترك تفاصيل ذلك وأحيل القارئ الكريم إلى بعض المصادر[1]. ولكن لا بد من التذكير بما قاله أمير المؤمنين عثمان ﷺ لسعيد بن العاص، وعبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام رضي الله عنهم أجمعين حين أوصى هؤلاء القرشيين المهاجرين بقوله: "إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم"[2].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن قراءة القرآن الكريم بقراءات النبي عليه الصلاة والسلام وفق لهجات العرب ولغاتهم في أدائه كان رخصة من الله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام تخفيفاً عليهم، وتيسيراً لهم في قراءته، وكان ذلك بعد الهجرة إلى المدينة إذ دخل في الإسلام قبائل مختلفة بلهجات متباينة. وقد بلغ حديثه عليه الصلاة والسلام في ذلك رتبة التواتر: "إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسّر منه"[3].

---

(1) صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن الأحنف بن برد زبه الجعفي البخاري (194-256هـ)، دار صادر: بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004م، المجلد الثالث: (66) – كتاب فضائل القرآن، ص919 وما بعدها.
وتفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (224-310هـ)، حققه وعلّق حواشيه محمود محمد شاكر، وراجعه وخرّج أحاديثه أحمد محمد شاكر سنة 1374هـ، دار المعارف بمصر: القاهرة الطبعة الثانية، دون تاريخ، الجزء الأول، ص21 وما بعدها.
وفتح الباري بشرح صحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773-852هـ)، طبعة مصححة على عدة نسخ وعن النسخة التي حقق أصولها وأجازها الشيخ عبد العزيز عبد الله بن باز، ومعه توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري، دار الفكر: بيروت – لبنان، 1416هـ-1996م، الجزء العاشر: 66 كتاب فضائل القرآن، ص3 وما بعدها.

(2) البخاري: صحيح البخاري، المجلد الثالث، ص920، وورد الحديث برواية أخرى، ص919. وانظر: أبو شامة المقدسي: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (المتوفى سنة 665هـ): المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، قدم له وعلق عليه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2003م-1424هـ، ص68-69.
وخالد العك: تاريخ توثيق نص القرآن الكريم، ص77-78.

(3) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري، ج10، ص20 وما بعدها. وانظر: خالد العك: تاريخ توثيق نص القرآن الكريم، ص72.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد تحرّى هؤلاء في نسخ المصحف وتوثيق نصه وترتيب آياته وسوره ما استقرت عليه العرضة الأخيرة للقرآن الكريم[1]، قال أبو عبد الرحمن السلمي: قرأ زيد بن ثابت على رسول الله ﷺ في العام الذي توفّاه الله فيه، مرتين. وإنّما سمّيت هذه القراءة قراءة زيد بن ثابت؛ لأنه كتبها لرسول الله ﷺ وقرأها عليه، وشهد العرضة الأخيرة، وكان يُقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، وولاه عثمان كتب المصاحف ﷺ أجمعين...

وكان عليٌّ ﷺ طول أيامه يقرأ مصحف عثمان، ويتّخذه إماماً[2].

وخلاصة القول: إنّ تدوين القرآن كان بأمر النبي عليه الصلاة والسلام وإذنه، وأنّ جمعه في الصحف خشية ضياعه بقتل قرّائه وحفّاظه كان على يد أبي بكر بمعونة عمر ومشورة زيد ﷺ أجمعين، فكان غرضه جمع القرآن مكتوباً مجتمعاً غير مفرق على اللفظ الذي أملاه رسول الله ﷺ على كتبة الوحي[3].

وأنّ نسخه في المصاحف على يد عثمان ﷺ بمناشدة من أمين سرّ رسول الله عليه الصلاة والسلام حذيفة بن اليمان ﷺ وبمشورة الصحابة وإجماعهم، حملاً للناس على اللفظ المكتوب حين نزوله بإملاء الرسول عليه الصلاة والسلام، وما يحتمله رسمه من قراءات متواترة، ومنعاً من قراءة كل لفظ يخالفه لمّا كثر المسلمون وانتشروا في البلاد، وخيف عليهم الفساد من اختلافهم في قراءاتهم لاختلاف لغاتهم، وتخطئة بعضهم بعضاً، فحملهم عثمان ﷺ على ذلك اللفظ الذي كتبه زيد بين يدي رسول الله عليه الصلاة والسلام في العرضة الأخيرة، وجمعه في زمن أبي

---

(1) انظر: أبوشامة المقدسي: المرشد الوجيز، ص90و99و112. وخالد العك: تاريخ توثيق نص القرآن الكريم، ص78.

(2) انظر: أبو شامة المقدسي: المرشد الوجيز، ص71.

(3) انظر: المصدر السابق، ص72.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بكر ﷺ، ومنع لفظ غيره من ألسنة العرب إلا ما وافق رسم المصحف واحتمله متّخذاً لسان قريش معياراً وأساساً وحكماً على كل قراءة[1].

ولم تنقطع الألسنة عن قراءته وأدائه شفوياً منذ نزوله إلى يومنا هذا بقراءاته الصحيحة المتواترة، وبسنده المتّصل برسول الله عليه الصلاة والسلام. ولم يدّخر المسلمون جهداً في تلاوته وحفظه في صدورهم أيضاً، في كل عصر جيلاً بعد جيل.

لذا لم يتوفر لنص في تاريخ الإنسانية كلها ما توافر للنص القرآني الإلهي من عناية ورعاية واهتمام تدويناً وتوثيقاً، وقراءة وأداء، وكتابة وجمعاً، ونسخاً ورسماً، وضبطاً ونقطاً، وحفظاً ورواية، وتفسيراً ودراية وتجويداً وتلاوة.

---

(1) انظر: السابق نفسه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رأيُ علماء العربيّة في لُغةِ القرآن وأُسلوبه:

وإليك طائفةً من أقوال علماء العربيّة في القرآن الكريم:

- القرآن الكريم كلام الله عزَّ وجلّ بلسانِ العرب ولغتهم، وفي ذلك يقول سيبويه: " ولكنَّ العباد إنَّما كُلِّمُوا بكلامِهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون"[1].
- وفي فصاحة لغته وبراعة أُسلوبه يقول الفرّاء:" إنَّ لغة القرآن أفصح أساليب العربيّة على الإطلاق". ويقول في فصاحته وقوّته في الحجّة أيضاً: "والكتاب أعرب وأقوى في الحُجّة من الشعر"[2].
- ولغات القرآن هي أفصح لغات العرب التي نزل بها، وفي ذلك يقول أحمد بن فارس: "نزل بأفصح اللغات"[3]. وقال في إعجازه في موضع آخر: "إنّ كلام الله- جلّ ثناؤه- أعلى وأرفع من أنْ يُضاهى أو يُقابل أو يُعارض به كلام"[4].
- وهو محكمٌ لا لحنَ فيه، ولا فيه شيءٌ تتكلّم العرب بأجود منه في الإعراب، وقد ذكر السيوطي قولَ بعضِ العلماء فيه، فقال: "وقد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردتْ في القرآن فهي أفصح ممّا في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"[5].
- وربّما يكون من المستحسن أنْ نختم بقول الجاحظ- وهو ليس من علماء النحو- في بيان القرآن وفصاحته وبلاغته إيجازاً وتفصيلاً، يقول: "ومدحَ- الله عزّ وجل- القرآنَ بالبيان

---

(1) سيبويه: كتاب سيبويه، ج1 ص331.

(2) الفرّاء: أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النّجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب: بيروت، ط3، 14/1.

(3) أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة...، ص57.

(4) السابق، ص41.

(5) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجّاوي، مكتبة دار التراث: القاهرة، ط3، ج1 ص213.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والإفصاح، وبحسن التفصيل والإيضاح، وبِجودةِ الإفهام وحِكمةِ الإبلاغ، وسمّاه فُرقاناً كما سمّاه قُرآناً، وقال (عربيّ مبين)" [1].

هذه هي مُجمل أقوالهم في القرآن الكريم، ولكن هل كان هذا هو رأيُهم في القرآن الكريم فعلاً؟

- أجل هذا هو رأيُهم فيه من حيث التنظير، ولكنّهم عند التطبيق في دراساتهم اللغوية وتأليفاتهم النحويّة حادوا عن جادّة الصواب، فلم يتّخذوا القرآن الكريم المصدرَ الأوّلَ والأوثقَ والأسلمَ في استنطاق العربيّة واستقرائها لمعرفة قوانينها واستنباط أحكامها، فتعاملوا مع القرآن كما تعاملوا مع سائر مصادر اللغة على حدٍّ سواء، دون أدنى ميزةٍ للقرآن الكريم، فساووا بينه وبين غيره من تلك المصادر، وليتَ الأمرَ وقفَ بهم إلى هذا الحدّ، بلْ ربَّما أجحفُوا في حقّه فقدّموا قول الشاعر على قولِه تعالى، والشواهدُ على ذلك كثيرة[2].

ولا يعني ذلك أنّهم لم يعترفوا بقدسيّته، أو لم يحترموا نصوصه، بل يؤخذ عليهم أنّهم لم يقدّموه على سائر مصادر اللغة والنحو في دراسة العربيّة، على الرغم من قدسيّته لديهم، وعلى الرغم من كونه النصّ الأوثق، وربّما كانوا موضوعيّين في تناول مصادر اللغة جميعها على حدٍّ سواء بصرف النظر عن قدسيّة النصّ القرآني، وهي قضيّةٌ أثارتْ زوبعةً بين المعاصرين ما كان لها أنْ تُثار.

---

(1) الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط5، 1405هـ- 1985م، ج1، ص8.

(2) انظر تفصيل ذلك: خليل بنيان الحسون: النحويّون والقرآن، مكتبة الرسالة الحديثة: عمّان- الأردن، ط1، 1423هـ- 2002م. في الكتاب أمثلة وشواهد كثيرة، ويكفي النظر في خاتمة الكتاب، ففيها ملخّصٌ كافٍ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشاهد القرآني عند الشيخ خالد الأزهري:

قبل البدء في تناول الشاهد القرآني عند الأزهري، لا بد من الإشارة إلى أنني سأتناول بعض الآيات القرآنية المشهورة بقراءة حفص عن عاصم كما هي في رسم المصحف، ثم أتناول بعض القراءات القرآنية التي استشهد بها الأزهري في شرحه كشواهد من السماع، لنتعرّف على موقفه من السماع عامة، ومن الشاهد القرآني خاصة.

وينبغي التنبيه إلى أنني سأتناول شواهد الأزهري في النحو، لا شواهده في اللغة أو الصرف. وسأتناولها بالوصف والدراسة.

غايات الأزهري من الشواهد القرآنية:

على وجه الإجمال فقد تعددت غايات الأزهري من الشواهد القرآنية فكان بعضها مجاراة لابن هشام في إضافة شواهد قرآنية جديدة تدعم شواهده أو الإتيان بشواهد قرآنية مقابل شواهد شعرية أو نثرية عند ابن هشام (وفاته761هـ) لتقويتها وهي مجاراة لابن هشام من وجهٍ آخر.

وكان بعضها استدراكاً على ابن هشام في جزئيات نحوية لم يتطرق لها في (أوضح المسالك)، وبعضها نقلاً عن ابن هشام في (المغني) وكان الأزهري على الأغلب ينصّ على ذلك، وأحياناً كان يأخذ عنه دون أن يشير إليه.

وجاء بعض شواهده القرآنية لتفسير آيات من حيث اللغة والنحو، أي: من حيث التفسير اللغوي للكلمات، ومن حيث التوضيح النحوي لتراكيب الجمل في السياق القرآني تأويلاً أو تقديراً أو توجيهاً لما أشكل منه.

وبعض شواهده القرآنية أتى بها للتمثيل بها– كما يفعل ابن هشام– على أحكام نحوية توضيحاً للقاعدة.

وفي الغالب كان يأتي بالشواهد القرآنية مع التعليل النحوي مبيّناً موضع الشاهد منها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وإليك طائفة من تلك الشواهد القرآنية عند الأزهري كنماذج لنتعرّف على تفكيره النحوي عامة، وموقفه في الشاهد القرآني خاصة.

دراسةالشواهد القرآنيّة: آيات المصحف: قراءة حفص عن عاصم:

في المقدّمات النحوية

- المعرب والمبني: ما يحتمل الرفع والنصب:

تعرب الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم بالحركات المقدّرة في حالات الإعراب الثلاث: الرفع والنصب والجر. وقد أتى ابن هشام بحالة الرفع في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ (القصص: 34)، فـ(أخي) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة على الخاء. ثم أتى ابن هشام بما يحتمل الأوجه الثلاثة في نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ (المائدة: 25)، فـ(أخي) يحتمل الرفع والنصب والجر من وجوه عدّة[1].

وقد أضاف الأزهري مثالاً قرآنياً آخر إلى أمثلة ابن هشام ولكن على ما يحتمل الرفع والنصب، فأتى بآيةٍ من القرآن الكريم هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾ (ص: 23)، ويوضّح الأزهري ذلك بما تحتمله الآية من إعراب: فـ(أخي) يحتمل أن يكون منصوباً بدلاً من اسم الإشارة (هذا)، ويحتمل أن يكون مرفوعاً خبراً أوّل لـ(إنّ)، والخبر الثاني جملة (له تسعٌ وتسعون) [2].

---

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص39، والأزهري: التصريح، ج1، ص59.

(2) انظر: الأزهري: السابق نفسه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **النكرة والمعرفة: في وجوب انفصال الضمير:**

الضمير متى تأتّى وأمكن اتّصاله لم يُعدل إلى انفصاله، فالاتصال واجب، نحو -أمثلة ابن هشام-: قمتُ وأكرمتك، فلا يقال فيهما: قام أنا، ولا أكرمت إيّاك، كما قال ابن هشام[1].

وأتى ابن هشام بشواهد قرآنية على ما لم يتأتَّ فيه الاتصال، كأنْ يتقدّم الضمير على عامله، نحو قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (الفاتحة: 4)، أو يلي الضميرُ (إلا)، نحو قوله تعالى: (أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ) (يوسف: 40) كما هو عند ابن مالك (وفاته 672هـ)[2]، فقد تأخر الضمير (إيّاه) لفظاً عن عامله (تعبدوا) فجاء منفصلاً، وتأخيره واجب لأجل المعنى؛ لأن تقديمه على (إلاّ) يخل بالمعنى فيصير باطلاً. وكذلك إذا تأخّر الضمير معنىً عن عامله، واستشهد ابن هشام بشطر بيت من الشعر على ذلك[3].

فجاراه الأزهري في ذلك فأتى بأمثلة كثيرة تزيد على ما عند ابن هشام في وجوب انفصال الضمير إذا لم يتأتّ الاتصال، وهي أمثلة لم يتطرّق لها ابن هشام. وبعض أمثلة الأزهري من النثر المصنوع، وبعضها أبيات من الشعر لم ينسبها إلى أصحابها[4]، وبعضها

---

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص83.

(2) وقد وردت الآية (أن لا تعبدوا) بفك الإدغام عند ابن هشام، ورسم الآية في المصحف (ألاّ تعبدوا) بإدغام (أن) في اللام. انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص86-87، وابن مالك: شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية: بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ- 2001م، ج1 ص146.

(3) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1 ص88. والبيت للفرزدق وهو من الطويل، قوله: وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي والمعنى على تقدير: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا. وأوّله: أنا الذائد الحامي الذمار وإنما....

(4) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص108-109.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الآخر آيات قرآنية، وهذا ما يعنينا هنا، فقد أتى بشاهدين من القرآن الكريم على حالتين من وجوب انفصال الضمير إذ لم يتأتّ الاتصال، هما:

الحالة الأولى: أن يكون عامله حرف نفي، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ (المجادلة: 2)، فالضمير منفصل بعد (ما) النافية، ومثله –عند ابن مالك– قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ (الأنعام: 134)[1]. ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (الممتحنة: 10). وفي ظني هذا غير دقيق، فالحالة هنا– في وجوب الانفصال– هي الابتداء وليس النفي، بدليل أننا لو بدأنا الجملة بالإثبات لأتينا بالضمير منفصلاً إذ يستحيل أن نبتدئ به متصلاً في الجملة الاسمية، وإنما دخل حرف النفي في نفي الإثبات عن الجملة، ليس إلاّ. فالضمير منفصل على الابتداء في الأصل، سواء دخله نفي أو إثبات.

والحالة الثانية: أن يفصله متبوع، نحو قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ (الممتحنة: 1)[2]، فالمتبوع (الرسول) لأنه معطوف عليه، وقد فصل الضمير (إيّاكم) عن عامله الفعل (يخرجون).

---

(1) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص146.

(2) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص108.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد يأتي الضمير نفسه متبوعاً منفصلاً كقوله تعالى: (لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ) (الأنبياء: 54)[1]، وهنا أكد ضمير المخاطبين المتصل بالضمير المنفصل؛ لتقوية العطف عليه.

ومن الملاحظ أنّ الأزهري لم يقدّم الشواهد القرآنية -وهي الأوثق- على غيرها من الأمثلة النثرية والشواهد الشعرية، بل جاءت الآيتان وسط شواهده تلك.

- **النكرة والمعرفة: اتصال الضمير وانفصاله:**

الأزهري يأتي بآية قرآنية على اتصال الضمير مدعّماً اختيار الناظم ابن مالك في ترجيحه الاتصال[2] على الانفصال، وحجّته أنّ الأصل الاتصال.

وهو كذلك اختيار الرمّاني[3] وابن الطراوة[4] كما صرّح ابن هشام[5].

---

(1) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص146.

(2) قال ابن مالك: كذاك خلتنيه واتصالا أختار، غيري اختار الانفصالا، انظر: محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان، ط1، 1405هـ-1985م، النكرة والمعرفة، ص12-13.

(3) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، معتزلي مفسّر من كبار النحاة، أصله من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد، من مؤلفاته: شرح أصول ابن السراج، وشرح سيبويه، ومعاني الحروف، توفي سنة 384هـ. (انظر ترجمته: الأعلام 317/4 وبغية الوعاة 198/2، وإنباه الرواة 294/2 ووفيات الأعيان 331/1 ونزهة الألباء 233).

(4) هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله بن الطراوة، شاعر نحوي أخذ عنه السهيلي، تفرّد بآراء في النحو خالف فيها جمهور النحاة، سمع على الأعلم كتاب سيبويه، من مؤلفاته: الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، توفّي سنة 528هـ (انظر ترجمته: الأعلام 132/3 وبغية الوعاة 44/2).

(5) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك: ج1، ص92.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال الأزهري: وقد أمكن الاتصال، وجاء به التنزيل، وشاهده في ذلك قولـــه تعـــالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ (الأنفال: 43)[1]، فالكاف ضمير المخاطب و(هم) ضـــمير جماعـــة المخـــاطبين ضميران متّصلان بفعلهما، وكلّ منهما في محل نصب مفعول به، ومثلها في ذلك تتمـــة الآيـــة نفـــسها قولـــه تعـــالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ (الأنفال: 43) والشاهد في قوله: (أراكهم) حيث اتّصال الضميرين بالفعل. قال ابن مالـــك فـــي جواز الاتصال والانفصال: "واتصاله أجود، ولذلك لم يأتِ في القرآن إلا متّصلاً" وأتى بالآيـــة السابقة[2].

وتابع الأزهريُّ ابنَ مالك في ذلك، فالأصل الاتصال، وإذا جاز اتصال الضمير وانفصاله، فالراجح –عنده– الاتصال والمرجوح الانفصال في نحو: سلني إيّاه وملّكني إيّاه وسألني إيّـــاك، وعقّب على ذلك بقوله: "ولكون الوصل أرجح لم يأتِ التنزيل إلا به"[3]، وهذا القول بمعناه لابن مالك في شرح التسهيل وقد ذكرناه آنفاً، ولكن الأزهري لم يُشرْ إليه. ثم أتى الأزهري بـــشواهد ابن هشام من القرآن الكريم على الاتصال، وهي قوله تعـــالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ (البقـــرة: 137) و﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ (هود: 28) و﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ (محمد: 37)[4].

---

(1) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص112. وفي الترجيح يقول ابن هشام: إن كان العامل فعلاً غير ناســـخ فالوصل أرجح كالهاء في (سلنيه) وأتى بآيات على ذلك. وإن كان فعلاً ناسخاً نحو: (خِلتنيه) فالأرجح عند الجمهور الفصل أي: (خِلتني إياه)، وأتى بشاهد من الشعر. (انظر: أوضح المـــسالك، ج1، ص89–91). وللمزيد انظر: المبرّد: المقتضب98/3 وابن مالك: شرح التسهيل 144/1 وما بعدها.

(2) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص149.

(3) الأزهري: التصريح: ج1، ص110.

(4) انظر: السابق نفسه، وابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص89.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

- **النكرة والمعرفة: الضمير: نون الوقاية مع ياء المتكلم:**

يجوز إثبات نون الوقاية وحذفها مع ياء المتكلم في (إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ) فنقول: إنّي وإنّني، على حدٍّ سواء، فالوجهان جائزان[1].

وقد أتى الأزهري بشاهد من الشعر لامرئ القيس[2]، وموضع الشاهد فيه (كأنّي)، وعقّب الأزهري عليه بقوله: ويجوز (كأنّني) وعزّز الشاهد الشعري بشاهد قرآني، هو قوله تعالى: (وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ قَوۡمٗا تَجۡهَلُونَ) (هود: 29)[3]، وعلّل الأزهري الوجهين: إثبات النون وحذفها، فقال: فإثباتها لشبهها بالأفعال المتعدّية في عمل النصب والرفع، وحذفها لكراهية اجتماع الأمثال[4]. أي: إنّ وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر كالأفعال المتعدية ترفع الفاعل وتنصب المفعول، فأشبهتها في العمل؛ فجاز إثبات نون الوقاية معها، كما جاز حذف نون الوقاية تخفّفاً لكراهية اجتماعها مع نون إنّ وأخواتها الثلاثة.

- **أسماء الإشارة: المشار إليه البعيد وأحوال المخاطب:**

الكاف الحرفيّة تلحق بأسماء الإشارة إذا كان المشار إليه بعيداً[5]؛ ليتبيّن بها أحوال المخاطب من حيث العدد والجنس[6]. قال ابن مالك: "والكاف حرف خطاب كتاء أنت، تدلّ على أحوال المخاطب في حرفيّتها بما تدلّ –على أحواله– في اسميتها، فيقال: ذاكَ وذاكِ وذاكُما

---

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص104.

(2) هو قوله: كأني لم أركب جواداً للذة ولم أتبطن كاعباً ذات خلخال، والبيت من الطويل، وهو في لسان العرب 57/13 تحت (بطن)، وفي أساس البلاغة للزمخشري ص65 تحت (بطن) أيضاً.

(3) انظر: الأزهري: التصريح: ج1، ص120.

(4) انظر: السابق، ص119.

(5) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص124.

(6) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص145.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذاكُم وذاكُنّ، كما يقال: رأيتكَ ورأيتكِ ورأيتكُما ورأيتكُم ورأيتكُنّ، فيستوي اللفظ بالحرفية والاسمية، كما استوى اللفظ بتاء أنت وتا فعلت"[1].

وحركة الكاف تفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة، وتتّصل بها علامة التثنية والجمعين أيضاً، فنقول: ذاكَ وذاك وذاكُما وذاكُم وذاكُنّ، هذا هو الغالب فيها.

ومن غير الغالب أن تُفتح أو تكسر ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع. وقد تفتح مطلقاً ولا يلحقُها شيء، كما مثّل عليه ابن هشام بقوله تعالى: (ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ) (المجادلة: 12)[2]، بزيادة لام البعد قبلها.

وجاراه الأزهري فأتى بآية أخرى، هو قوله تعالى: (ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ) (البقرة: 232)[3]، بزيادة لام البعد قبلها أيضاً، وقد فُتحتْ الكاف، ولم يلحقها علامة تثنية ولا جمع.

- **الموصول الاسمي المشترك: الفرق بين (ما) الموصولة و(ما) الاستفهامية:**

يبيّن الأزهري الفرق بين (ما) الاستفهامية و(ما) الموصولة مع تعليل ذلك، فيستشهد بآيتين كريمتين.

فـ(ما) الاستفهامية إذا دخل عليها جارّ حُذفتْ ألفُها، لتطرّفها، نحو قوله تعالى: (عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ) (النبأ: 1)[4].

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص239.

(2) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص124.

(3) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص145.

(4) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص163.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما (ما) الموصولة فثبتُ ألفها لتوسّطها، نحو قولـــه تعـــالى: (سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ) (الإسراء: 43).

وقد علّل الأزهري ذلك بقوله: خُصّت الاستفهامية بحـــذف الألـــف لتطرّفهـــا، وصـــينت الموصولة عن الحذف لتوسّط الألف؛ لأنّ الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد[1].

وأما قول السائل عن شيء: عمّا ذا تسأل؟ والتقدير: عن أيّ شيء تسأل، فأثبـــت الألـــف لتوسطها في التركيب، ولولا توسّطها لحذفت[2].

- **الموصول: صلته: شبه جملة: الصفة الصريحة: عطف الفعل عليها وعطفها عليه:**

تفتقر كل الموصولات إلى صلة متأخّرة عنها. وصلة الموصول إمّا جملة وإمّا شبه جملة، وشبهها ثلاثة: الظرف المكاني والجار والمجرور والصفة الصريحة أي الخالـــصة للوصـــفية، وتختص بالألف واللام كضارب ومضروب وحسن[3]، وهي التي لم يغلب عليها الاســـمية؛ لأن فيها معنى الفعل، ولذلك عملتْ عمله، ولذا صح عطف الفعل عليها، كما صحّ عطفها عليه[4].

وقد أتى الأزهري بآية على عطف الفعل عليها، وهـــو قولـــه تعـــالى: (إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ) (الحديد: 18) فعطف (أقرضوا) على (المصدّقين والمصدّقات)، كما

---

(1) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص163.

(2) انظر: السابق نفسه، وابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص143.

(3) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص148-149.

(4) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص169.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أتى بشطر من الرجز على عطفها على الفعل[1]، وبذلك أشبهت الجملة؛ لأنه جاز العطف عليها وعطفها عليه. فالأزهري أتى بالآية ليوضّح بها حكماً نحوياً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] انظر: السابق نفسه، وابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص350.

- الموصول: حذف العائد من الصلة وتقديره النحوي:

يجوز حذف العائد المنصوب من الصلة إن كان متصلاً، وناصبه فعل أو وصف غير صلة الألف واللام، ومن الفعل -عند ابن هشام- قوله تعالى: (يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ) (البقرة: 77) [1]، أي: الذي يسرّونه ويعلنونه.

وعند الأزهري لا يتعيّن في (ما) أن تكون موصولاً اسمياً، لجواز أن تكون موصولاً حرفياً، وحينئذ يكون التقدير -عند الأزهري- يعلم سرّكم وعلانيتكم[2]. فخالف ابن هشام في التقدير. وكان الأجدر أنْ يقدّره: يعلم سرّهم وعلانيتهم، فذلك أنسب؛ لأن ضمير الفعل للغائب وصيغته تدلّ على ذلك.

ثم يستدل الأزهري بآيةٍ يدعم بها تقديره النحوي للآية الكريمة، فقال: بدليل أنه قد جاء مصرّحاً به في مكان آخر- من القرآن - هو قوله تعالى: (يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) (الأنعام: 3) [3].

- الموصول: حذف العائد من الصلة:

حذف الضمير المنصوب العائد من الصلة بالفعل كثير، وبالوصف قليل[4]. فأتى الأزهري بآيةٍ كشاهد على حذف الضمير المنصوب بالفعل، فقال: ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى:

---

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص153.

(2) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص174.

(3) السابق نفسه.

(4) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص156.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ) (الشورى: 23) أي: به[1].

ويرى الأزهري أن النصب –هنا– جاء على نزع الخافض؛ إذ التقدير لديه في حذف (به) كالآتي: حذف الجارّ أولاً، وحذف الضمير ثانياً من نصب لا من جرّ[2]. أي: لمّا حذف الجارّ بقي الضمير وحده، فانتصب بوقوع الفعل عليه وإعماله فيه، فصار الضمير منصوباً على المفعول به توسّعاً، ثم حذف إيجازاً لدلالة سياق الكلام عليه.

قال الأزهري: "وذهب يونس[3] وابن الزكي[4] في البديع إلى أن (الذي) في الآية الشريفة موصول حرفي، ولا حذف عندئذ"[5]. ولم يعقّب الأزهري عليهما بشيء.

---

(1) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص177.

(2) السابق نفسه.

(3) هو يونس بن حبيب، مرّت ترجمته في هذا البحث، ص16.

(4) هو محمد بن مسعود بن الزكي أو "الغزني"، صاحب كتاب البديع في النحو، أكثر أبو حيّان من النقل عنه، وقال ابن هشام: إنه خالف فيه أقوال النحويين، توفي سنة 421هـ (بغية الوعاة 203/1).

(5) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص177.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ: اختصاص (كان) بالزيادة:**

تختصّ (كان) من بين أخواتها بأمور، منها جواز زيادتها، واشترط ابن هشام لذلك شرطين: أحدهما أن تكون بلفظ الماضي، وثانيهما أن تأتي بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، نحو مثاله المصنوع: ما كان أحسن زيداً! في التعجّب، وأتى بشاهدين من الشعر شذاً عن ذلك[1]. وهما شرطا ابن مالك أصلاً، فقد قال: "وتختص كان بجواز زيادتها بلفظ الماضي، متوسطه بين مسندٍ ومسند إليه"[2].

ثم أورد ابن هشام شطر بيت من الشعر للفرزدق، وهو قوله:

.....وجيرانٍ لنا كانوا كِرامِ[3]

شاهداً على عدم زيادة (كان) في هذا الموضع مخالفاً لسيبويه، ومعلّلاً ذلك لرفعها الضمير[4]. أي الواو الضمير المتصّل بها.

وما ذهب إليه ابن هشام في هذا البيت هو مذهب المبرّد (وفاته 285هـ) -كما قال الأزهري- وتابعه في ذلك أكثر النحويين، إذ ذهبوا إلى أنها ليست بزائدة بل هي الناقصة، ثم بيّن الأزهري إعراب الشاهد: (الواو) اسمها، و(لنا) الجار والمجرور خبرُها تقدّم عليها، وجملة

---

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص230-231.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص342.

(3) من الوافر، وصدره: فكيف إذا مررت بدار قوم، وهو عند سيبويه فيه بعض التغيير: فكيف إذا رأيت ديار قوم. انظر: كتاب سيبويه 153/2، وانظر تخريجه: حنا حدّاد: معجم شواهد النحو الشعرية، ص165 شاهد رقم (2767) ومصادره ص642.

(4) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص231-232.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(لنا كانوا) في موضع نعت (جيران)، و(كرام) نعت ثانٍ[1]، وتقديره عند المبرّد: وجيران كرام كانوا لنا. قال المبرّد بعد أن أورد بيت الفرزدق السابق، معقّباً على إلغاء (كان) في قول النحويين أجمعين، يقصد النحويين قبله جميعاً: "وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان)، وذلك أن خبر (كان) (لنا)، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا"[2].

وبعد أن بيّن الأزهري موضع الشاهد أتى بآية كريمة على تقدير ابن هشام للشاهد السابق، وهو أن تأتي الصفة الأولى جملة والثانية مفرداً، وهو قوله تعالى: (وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) (الأنعام: 92، 155) [3]، فالجملة (أنزلناه) نعتٌ أول، والمفرد (مباركٌ) نعت ثانٍ، ليؤكّد بذلك ما ذهب إليه المبرّد وأكثر النحويين ومنهم ابن هشام في شاهد الفرزدق خلافاً لسيبويه وأستاذه الخليل اللذَيْنِ ذهبا إلى أنّها زائدة (ملغاة)، قال سيبويه: "وقال الخليل: إنّ منْ أفضلهم كان زيداً، على إلغاء (كان)، وشبّهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق: ..." [4] الشاهد السابق، ولم يعقّب سيبويه على الخليل بشيء.

وقد اختار ابن مالك مذهب الخليل وسيبويه، فقال بزيادتها بين النعت والمنعوت في بيت الفرزدق[5].

---

(1) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص252.

(2) المبرد: المقتضب، ج4، ص117.

(3) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص252-253.

(4) سيبويه: كتاب سيبويه، ج2، ص153.

(5) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص342.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ: من الأمور التي تختص بها (كان):**

جواز حذف نونها في المضارع في حال الجزم بالسكون.

حذف النون من الأمور التي تختصّ بها (كان) وهي في صيغة المضارع تخفيفاً، إذ يجوز حذفها وصلاً لا وقفاً، وذلك في حال جزمه بالسكون، وألاّ يكون متصلاً بضمير نصب، ولا بساكن، نحو – شاهد ابن هشام– قوله تعالى: (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) (مريم/ 20) [1].

وقد جارى الأزهريُّ ابنَ هشام في ذلك، فأتى بآية حذفت فيها النون من مضارع (كان) المجزوم تخفيفاً في قوله تعالى: (وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا) (النساء/ 40)، وقال في موضع الشاهدين: أصلهما، أكون وتكون، بالرفع فحذفت الضمّة للجازم، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وحذفت النون للتخفيف[2].

وقد أحصى الأزهريّ على حذف النون من مضارع (كان) المجزوم بالسكون ثمانية عشر موضعاً في التنزيل دون أن يذكرها[3].

---

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص241.

(2) انظر الأزهري: التصريح، ج1، ص259.

(3) انظر: السابق نفسه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- في باب نواسخ الابتداء: إنّ وأخواتها (باب الأحرف الثمانية) [1]: دخول لام الابتداء على معمول الخبر:

من مواضع دخول لام الابتداء بعد (إنّ) المكسورة[2] دخولها على معمول الخبر بثلاثة شروط عند ابن هشام، هي: تقدّمه على الخبر، وكونه غير حال، وكون الخبر صالحاً للام. ومثّل ابن هشام على ذلك بقوله: إن زيداً لَعَمْراً ضاربٌ[3]، وتوضيح ذلك كالآتي:

1- تقدّم معمول الخبر (عَمْراً) على الخبر (ضارب).

2- جاء معمول الخبر (عَمْراً) مفعولاً به، ولم يأتِ حالاً.

3- يصلح دخول اللام على الخبر نفسه، إذ يصحّ أن نقول: إنّ زيداً لضارب عمْراً، وهو الأصل.

ثم أتى الشيخ الأزهري بحالة ثانية وقد تحقّقت فيها شروط ابن هشام الثلاثة، ولكن بدخول اللام على الخبر دون معموله، وأتى على ذلك بشاهد من القرآن الكريم هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ (العاديات: 11)[4]، فقد دخلت اللام على الخبر (خبير) دون معموله (بهم) الجار والمجرور الذي تقدّم عليه، وهو متعلّق به، وليس بحال، فتحقّقت الشروط الثلاثة التي قال بها ابن هشام، ولكن لم تدخل اللام على معمول الخبر وإنّما دخلت على الخبر

---

(1) سمّاها ابن هشام الأحرف الثمانية، وهي: إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ وعسى في لغيّة بمعنى لعلّ ولا التبرئة، انظر: أوضح المسالك، ج1، ص291 وما بعدها.

(2) والمواضع الأخرى هي: الخبر بثلاثة شروط والمبتدأ بشرط تأخّره عن الخبر والفصل نحو قوله تعالى: (إن هذا لهو القصص الحق). انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص308-310. وابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص408.

(3) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص310.

(4) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص313.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نفسه، أي: على الأصل. فالحالتان جائزتان؛ لذا قال الأزهري: وقد تدخل –أي اللام– على الخبر والحالة هذه –أي بشروطها عند ابن هشام– دون معموله، واستشهد بالآية السابقة[1].

ثم أتى الأزهري بحالة ثالثة عن الكسائي والفرّاء ما حكيا من كلام العرب: (إنّي لَبِحمدِ الله لَصالح) [2]، فدخلت عليهما معاً أي: على الخبر ومعموله. قال الأزهري تعقيباً على كلام العرب هذا: وذلك قليل، أجازه المبرّد، ومنعه الزجّاج ووافقه الأزهري فقال: وهو الصحيح[3]، أي: منع القياس عليه؛ لأنه لا يقاس عليه لقلّته. ولم أجِدْ قولاً للمبرّد في (المقتضب) على قول العرب هذا، ولا للزجّاج في (معاني القرآن وإعرابه).

- **في باب نواسخ الابتداء (الأحرف الثمانية): تخفيف (أنّ) إلى (أنْ):**

أتى ابن هشام بقراءة قرآنية على الجملة الفعلية التي فيها دعاء بشرٍّ، فعلها ماض جاء بعد (أنْ) المخفّفة من (أنّ)، وهو قوله تعالى: (والخامسةُ أنْ غَضِبَ اللهُ عليها) (النور/ 9) في قراءة من خفّف (أنّ) وكسر الضاد من (غَضِب) في غير السبع[4].

فجاراه الأزهري في ذلك وأتى بآية كريمة الجملة الفعلية فيها دعاء بخير، وفعلها ماض جاء بعد (أنْ)، وهو قوله تعالى: (أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا) (النمل: 8)، إذ جاء الفعل (بورك) المبنيّ للمجهول ماضياً بعد (أنْ).

---

(1) انظر: السابق نفسه.

(2) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل 412/1.

(3) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص313.

(4) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص332. والسيوطي: همع الهوامع، ج2، ص186. وابن عقيل: شرح ابن عقيل: ج1، ص386. والآية في المصحف (والخامسةَ أنْ غضبَ اللهُ عليها) بنصب (الخامسةَ) وفتح الضاد من (غَضَبَ) وهو مصدر مضاف إلى لفظ الجلالة، وقراءة (أنْ) بالتخفيف هي قراءة نافع، انظر: إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص292. وانظر تخريج مصادرها: معجم القراءات القرآنية، ج4، ص238.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعقّب الشيخ الأزهري على القراءة القرآنية شاهد ابن هشام السابق بقوله: وهـذا مبنـيٌّ على جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية، أي: ضمير الشأن المحذوف مِنْ (أنّه).

وتفسيره بالجملة الإنشائية التي معناها الدعاء، إذ هي في حقيقة تركيبها جملـة خبريـة: غضبَ اللهُ عليها. ثم أصدر الأزهري حكمه على ذلك -كعادته في أحكام كثيرة- فقـال: وهـو الصحيح[1]، مِنْ غير أن يعلّل ذلك، او يوضّحه، أو يبرهن على صحته ويستدلّ عليه.

- في نواسخ الابتداء (الأحرف الثمانية): الفصل بين (أنْ) والجملة الفعلية التي فعلهـا لـيس بجامد ولا فيه دعاء.

يُفصل بين (أنْ) والجملة الفعلية بعدها بـ(قد) أو بالتنفيس (السين أو سوف) أو بالنفي (لا أو لن أو لم)، أو بـ(لو)، وهذه الفواصل هي مواضع وجوب الفصل بين (أنْ) والجملة الفعليـة التي فعلها متصرّف[2].

وقد أتى ابن هشام على الفصل بين (أنْ) والجملة الفعلية بـ(لو) بآية كريمة قوله تعـالى: (أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُم): (الأعراف: 100)[3] ففصل بين (أنْ) والجملة الفعلية (نشاء) بـ(لو).

---

(1) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص331.

(2) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص332-333. وقد أتى ابن هشام بآيات قرآنية على هذه الفواصل. والسيوطي: همع الهوامع، ج2، ص184، والمبرد: المقتضب، ج3، ص6 و 7.

(3) انظر: ابن هشام، السابق، ص333.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجاراه الشيخ الأزهري فأتى بآية أخرى قولــه تعــالى: (وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم مَّآءً غَدَقًا) (الجن: 16) [1]، ففصل بين (أنْ) والجملة الفعلية (استقاموا) بـــ(لو).

وعقّب الأزهري على ذلك بقوله: وهو كثير[2].

- **في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر: نواسخ الابتداء: (ظن وأخواتها): في إلحاق رأى الحُلْمية برأى العِلْمية في التعدّي لاثنين:**

في شرح الأزهري لما قاله ابن هشام بأن العرب ألحقوا رأى الحلمية برأى العلميــة فــي التعدّي لاثنين[3]، فأدخلتها على المبتدأ والخبر ونصبتهما مفعولين، وهو قول ابــن مالــك فــي الأصل[4]، أخذه عنه ابن هشام، وأتى ابن هشام بشطر بيت من الــشعر[5] علــى ذلــك؛ علّــل الأزهري ذلك بوجه الشبه بين (رأى) الحلمية و(رأى) العلمية بقولــه: بجــامع إدراك الحــسّ الباطن، أي: عكس الحس الظاهر الذي يدرك بالبصر الذي فعله (رأى) من رؤية العين، و(رأى) البصَريّة تأخذ مفعولاً واحداً فقط، وأتى الأزهري بقولــه تعــالى: (إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا) (يوسف: 36) دليلاً على ذلك أي: (رأى) الحلمية: بمنزلة (رأى) العلمية، وهو في الأصل شاهد ابن مالك أيضاً[6].

---

(1) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص331. ورسمُها في المصحف (وألّوْا) بإدغام النون في اللام: وهي عند الأزهري بفك الإدغام.

(2) انظر: السابق نفسه.

(3) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص45.

(4) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص14-15.

(5) هو قوله: (أراهم رفقتي حتى إذا ما) وعجزه: (تجافى الليل وانخزل انخزالا من الوافر)، وهو لعمرو بن أحمر الباهليّ.

(6) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص15.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبعد أن أتى الأزهري بالآية بيّن موضع الشاهد فيها: (أرى) عملتْ في ضميرين متّصلين لمسمّى واحد، أحدهما فاعل، وهو الضمير المستتر (أنا) وثانيهما مفعول أول، وهو الضمير المتصل (الياء)، وجملة (أعصر خمراً) المفعول الثاني، أي: في محل نصب مفعول به[1]. فالأزهري يعلّل، ويأتي بالآية دليلاً على ذلك، **ويبيّن موضع الشاهد منها ويعربه.**

قال ابن مالك في الآية: "فأعمل مضارع رأى الحلمية في ضميرين متّصلين بمسمّى واحد، وذلك مما يختصّ به (عَلِم) ذات المعفولين وما جرى مجراها"[2]. أي (علم) الذي يتعدّى إلى مفعولين، وليس (علم) بمعنى (عرف) الذي يتعدّى إلى مفعول واحد[3].

- **في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر: (أفعال القلوب): في حذف مفعولي أفعال القلوب.**

يجوز حذف مفعولي أفعال القلوب اختصاراً لدليل من سياق الكلام عليهما بإجماع النحاة على ذلك، نحو -شاهد ابن هشام- قوله تعالى: (أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) (القصص: 74)، فحذف مفعولي (تزعمون) اختصاراً لدليل من سياق الآية نفسها، والتقدير: تزعمونهم شركائي[4].

---

(1) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، 365-366، والسيوطي: همع الهوامع، ج2، ص241.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص15.

(3) انظر: سيبويه: كتاب سيبويه، ج1، ص40.

(4) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص63-64.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعزّز ابن هشام الآية بشاهد من الشعر أيضاً[1].

وأمّا حذف مفعولي أفعال القلوب اقتصاراً لغير دليل من سياق الكلام عليهما ففيه خلافٌ بين النحاة، فمنهم من منع منعاً مطلقاً، ومنهم من أجاز ذلك مطلقاً، ومنهم من أجاز ومنع، فوقف بين بين[2].

فأما المانعون منعاً مطلقاً فسيبويه[3]، والأخفش، والجرمي[4]، وابن خروف[5] وشيخه ابن طاهر[6]، والشلوبين[7]، واختار هذا الرأي ابن مالك[8].

قال سيبويه[9]: "وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر" أي يجب ذكرهما معاً، وربما يقصد سيبويه منع حذفهما لغير دليل.

---

(1) هو قول الكميت بن زيد الأسدي في مدح آل البيت (من الطويل):

بأي كتاب أمْ بأيّة سُنّةٍ ترى حُبّهم عاراً عليّ وتحْسبُ؟

وموضع الشاهد فيه (تحسبُ) وقد حذف مفعوليه، والتقدير: وتحسبُ حبَّهم عاراً علي، بديل سياق الكلام.

(2) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص64.

(3) انظر: سيبويه: كتاب سيبويه، ج1، ص39-40.

(4) مرت ترجمة الأخفش والجرمي ص من التوطئة لهذا الفصل.

(5) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، نسبة إلى حضرموت، أبو الحسن أندلسي عالم بالعربية، من أهل إشبيلية وتوفي فيها سنة (609هـ)، وهو غير ابن خروف الشاعر القرطبي سميّه ومعاصره، من كتبه (شرح كتاب سيبويه) و(شرح الجمل للزجاجي) (انظر ترجمته: الأعلام للزركلي، ج4، ص151، وابن خلكان 343/1 وفوات الوفيات 79/2).

(6) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الاشبيلي ابو بكر المعروف بالخِدَبّ: نحوي مشهور حافظ بارع، اشتهر بتدريس كتاب سيبويه، وله على الكتاب طرر مدوّنة مشهورة، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه، وذكر السيوطي أنه وقف على حواشيه بمكة المشرفة. كان يرحل اليه في العربية، موصوفاً فيها بالحذق، صاحب اختيارات وآراء، وكان يقرئ بفاس، مات بعد سنة 580هـ.(انظر بغية الوعاة 29/1).

(7) مرت ترجمته ص35 تحت عنوان (السماع عند الأزهري).

(8) انظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج2، ص553. وابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص64، والأزهري: التصريح، ج1، ص377.

(9) سيبويه: كتاب سيبويه، ج1، ص39.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأما المجوّزون مطلقاً فأكثر النحاة، أي أجازوه في أفعال العلم، وأفعال الظنّ، على الإطلاق[1].

وأما من وقفوا بين بين، فأجازوا الحذف في أفعال الظن، ومنعوه في أفعال العلم، فهو الأعلم الشنتمري[2].

وقد أورد الشيخ الأزهري احتجاج المانعين حذف مفعولي أفعال القلوب منعاً مطلقاً، فقال: "وحجّتهم في ذلك أنّ العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم، فتلقاها بما يتلقى به القسم"[3]. واستشهد لهم بقوله تعالى: (وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ) (فصلت: 48)، وبشطر بيت من الشعر[4].

---

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص64، والأزهري: التصريح، ج1، ص377. وانظر شواهد المجيزين من الآيات القرآنية.

(2) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص64، والأزهري: التصريح، ج1، ص378. والشنتمري هو يوسف بن سليمان عيسى الشنتمري الأندلسي أبو الحجاج المعروف بالأعلم لشق في شفته العليا. عالم باللغة والأدب، وُلد في شنتمرية الغرب (Senta Maria De Algarve)، ورحل إلى قرطبة، وكفّ بصره في آخر حياته، مات في إشبيلية سنة (476هـ). من مؤلفاته (تحصيل عين الذهب) في شرح شواهد سيبويه، و(النكت على كتاب سيبويه)، وله (شرح كتاب الحماسة) أيضاً. (انظر: ترجمته: الأعلام للزركلي 233/8، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي 60/20 وإنباه الرواة للقفطي 59/4 وطبقات النحاة واللغويين 548، وبغية الوعاة للسيوطي 356/2، وشذرات الذهب 403/3 ودائرة المعارف الإسلامية، 321/2).

(3) الأزهري: التصريح، ج1، ص377.

(4) هو قول لبيد بن ربيعة: ولقد علمت لتأتينّ منيتي إنّ المنايا لا تطشُ سهامها
وهو من الكامل، وانظر تخريجه: حنا حداد: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (2543)، ص154 ومصادره ص610-611.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعقب الأزهري بقوله: "والجواب لا يحذف، فكذلك ما هو بمنزلته. وردّ بأنّ تضمّنها معنى القسم ليس بلازم"[1]. أي وما كان بمنزلة الجواب لا يحذف أيضاً، ورُدَّ هذا الرأي بقول المجيزين –الذين يجيزون حذف المفعولين– إن هذه الأفعال ليس بلازم أن تضمّن معنى القسم.

- **في باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة: في تعليق الفعل عن الجملة بأسرها باللام:**

الأفعال التي تنصب مفاعيل ثلاثة هي: أعلم وأرى اللذان أصلهما –قبل دخول الهمزة عليهما– علم ورأى المتعدّيان لاثنين، ونبّأ وأنبأ، وخبّر وأخبر، وحدّث، نحو قوله تعالى: (كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ) (البقرة: 167) [2]، فالضمير المتّصل (هم) المفعول الأول، و(أعمالهم) المفعول الثاني، و(حسرات) المفعول الثالث.

واستشهد ابن هشام على جواز التعليق تعليق الفعل (ينبّئ) عن عمله في المفعولين الثاني والثالث لفظاً، بقوله تعالى: (يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ) (سبأ: 7) [3]، فأعربه الأزهريّ في شرحه، وبيّن موضع الشاهد منه[4]، وبعد ذلك عقّب عليه بقوله: ولا يصحّ أن تكون جملة (إنّ) وما بعدها جواب الشرط (إذا مزّقتم) بل جوابه محذوف –عنده– تقديره: (تُجدّدون)، يدل عليه قوله –سبحانه– (جديد)[5].

ولم يكتف الأزهري بذلك، بل راح يعلّله بقوله: لأنّ الحرف الناسخ (إنّ) لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء، واستشهد على اقترانه بالفاء في جواب الشرط بقوله تعالى: (وَمَا

---

(1) الأزهري: التصريح، ج1، ص378.

(2) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص72.

(3) انظر: السابق، ص74.

(4) هذا من أسلوبه في شرحه.

(5) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص390.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ) (البقرة: 215) [1]، فـ(ما) شرطية، و(تفعلوا) فعل الشرط مجزوم، وجوابه (إنّ) وما بعدها مقرونة بالفاء.

وعلى ذلك فالفعل (ينبّئكم) في الآية –الواردة عند ابن هشام– نصبَ المفعول الأول ضمير المخاطبين المتّصل (كم)، وعُلّق عن العمل في المفعولين الثاني والثالث لفظاً وعمل محلاً، قال المرادي[2] (وفاته 749هـ): "فعلّق يُنبّئ، وهو بمعنى يُعلم"[3]. وقد عبّر الأزهري عن ذلك بقوله: "وجملة (إنكم لفي خلق جديد) في محل نصب، سدّت مسد المفعول الثاني والثالث، والفعل –أي ينبئكم– معلّق عن الجملة بأسرها باللام، ولذلك كسرت إنّ"[4]. أي اللام في قوله (لفي) ولذلك كُسرتْ همزة (إنّ)، وعلى ذلك فالجملة الشرطية وجوابها –المحذوف اختصاراً لدلالة سياق الكلام عليه– جملة معترضة بين المفعول الأول وما سدّ مسدّ مفعولي (ينبّئ) وهو جملة (إنّ) بكسر الهمزة، التي هي في محل نصب المفعولين، وليست جملة (إنّ) جواباً لجملة الشرط المعترضة، بدليل عدم اقتران جملة (إنّ) بالفاء كما بيّنه الأزهري. فالأزهري يستشهد بالآية مستدلاً بها لتعليل قاعدة نحوية في مسألة أخرى.

---

(1) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص390 (السابق نفسه).

(2) هو أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي نسبة إلى قبيلة مراد، بدر الدين المعروف بابن أم قاسم، وهي جدته الشيخة زهراء أم أبيه، رحلت من المغرب إلى مصر حيث ولد المرادي، فنسب إلى جدته. أخذ عن أبي حيان الأندلسي وغيره، وبرع في النحو والتفسير والفقه والقراءات، ومن مؤلفاته: إعراب القرآن، وتفسير القرآن، والجنى الداني في حروف المعاني، وشرح ألفية ابن مالك. توفي سنة (749هـ). (انظر ترجمته: الأعلام للزركلي، ج2، ص211، وبغية الوعاة للسيوطي 517/1، وشذرات الذهب للعماد الحنبلي 160/6).

(3) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية: الأزهر – القاهرة، الطبعة الثانية، دون تاريخ، ج1، ص395–396.

(4) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص390.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- في باب المفعول له: المفعول لأجله النكرة يأتي منصوباً بكثرة، ومجروراً بقلة.

المفعول لأجله: مصدر قلبي متّحد بالمعلّل به وقتاً وفاعلاً، يذكر علّة لبيان وقوع الفعل أو الحدث[1] من أجله، والأكثر أن يأتي نكرة منصوبة وهو الأصل فيه، وقد تُجرّ النكرة على قلة[2].

ومثاله –عند ابن هشام– قوله: جئت رغبة فيك، وتوضيح ذلك كالآتي: المفعول لأجله (رغبة)، هو مصدر الفعل (رغب)، وهو قلبي أي من أفعال النفس لا من أفعال الجوارح والحواس، وقد اتّحد وقتا المجيء والرغبة، واتّحد فاعلهما أيضاً، وقد ذُكر المصدر (رغبة) عِلّة لبيان وقوع فعل المجيء (جئت)، أي: وقع المجيء من أجل الرغبة فيك، وقد جاء المفعول له نكرة منصوبة على الأصل.

ويجوز جرّه، فنقول: جئت لِرغبةٍ فيك. وجرّه قليل.

وعلى العكس من ذلك، فقد يأتي –خلافاً للأصل– معرّفاً بـ(أل) فنصبه –عندئذ– قليل، والأكثر جرّه بحرف من حروف التعليل الأربعة: اللام أو الباء أو من أو في[3].

واستشهد الأزهري بآية كريمة على المفعول النكرة الذي يأتي منصوباً بكثرة، ومجروراً بقلة، فشاهد الكثير قوله تعالى: (وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا) (الأعراف: 56)، فالأكثر فيه أن يجيء منصوباً[4]. ولا يكتفي الأزهري بذلك، وإنّما يعلل أيضاً لمجيئه مجروراً على قلة وهو المجرّد من (أل): لأنه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة[5].

---

(1) ذكرتُ الحدث احترازاً للصفة، نحو: هو قاصدك رغبةً في معروفك. فاسم الفاعل (قاصد) فيه حدث القصد، فهو يلتقي مع الفعل بالحدث.

(2) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص198.

(3) انظر: السابق، ص198–199، والأزهري: التصريح، ج1، ص511–512.

(4) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص514.

(5) انظر: السابق نفسه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولَمْ يأتِ الأزهري بشاهد على القلّة؛ لأنّ ابن هشام كان قد أتى بشاهدين من الشعر على ذلك، وقد بين الأزهري موضع الشاهد فيهما وأعربهما[1].

- **في باب المفعول فيه: الظرف الزماني والمكاني: المتصرّف وغير المتصرّف**

الظرف عند ابن هشام نوعان من حيث التصرّف وعدمه:

الأول: متصرّف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، فيقوم –حينئذ– بالوظائف النحوية المختلفة، فيأتي مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ... الخ.

الثاني: غير متصرّف، وهو قسمان: أحدهما: ما لا يفارق الظرفية أصلاً، كـ(قطُّ وعَوْضُ). وثانيهما –وهو المقصود هنا في هذه المسألة–: ما لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول الجار عليه، ودخول الجار عليه حالة شبيهة بالظرفية، فكأنّها لم تخرج عن الظرفية؛ لأن الظرف والجار والمجرور أخوان[2].

ولابن مالك تقسيم آخر للظرف، هو باختصار: متصرّف، وغير متصرّف، ومتوسط التصرّف، والمتصرّف –عنده– كثير التصرّف، ونادر التصرّف[3].

أتى الأزهري بشاهدين من القرآن الكريم على اسمي الزمان (قبل وبعد) واسمي المكان (لدن وعند)، ويحكم عليهن بعدم التصرف على الرغم من دخول حرف الجر (من) عليهن، وذلك

---

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص200–201، والأزهري: التصريح، ج1، ص513. والشاهدان هما من الرجز وبلا نسبة، قوله

لا أقعدُ الجبن عن الهيجاء ولوْ توالتْ زُمرُ الأعداء

وموضع الشاهد فيه: (الجبن)، جاء منصوباً على قلة، والأكثر جرّه، لأنه مقرون بـ(أل). وقوله الآخر:

مَنْ أمّكم لرغبةٍ فيكم جُبِرْ ومنْ تكونوا ناصريه ينتصرْ

وموضع الشاهد فيه: (لرغبة)، جاء مجروراً على قلة، والأكثر نصبه؛ لأنه مجرّد من (أل).

(2) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص209–210.

(3) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص156.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نحو قوله تعالى: (لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ) (الروم: 4)، وقوله تعالى: (ءَاتَيْنَـٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا) (الكهف: 65) [1].

واختصّت (مِنْ) بذلك دون غيرها من حروف الجرّ؛ لكونها أمّ الباب، فإن جُرّ شيء من الظروف بغير (مِنْ) كان متصرّفاً[2]، وأتى الأزهري على ذلك بقوله تعالى: (عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ) (المعارج: 37) [3] فجُرّ اليمين والشمال بـ(عن). و(مِنْ) الداخلة على (قبل وبعد) وأخواتها زائدة عند ابن مالك[4]؛ ولكونها أمّ الباب كثرتْ زيادتها فلم يعتدّ بها[5].

وقد اختار ابن مالك مذهب الخليل وسيبويه، فقال بزيادتها بين النعت والمنعوت في بيت الفرزدق[6].

---

(1) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص526-527.

(2) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص129 و 130.

(3) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص527. وابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص 130.

(4) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص130.

(5) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص527.

(6) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص342.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر: (نواسخ الابتداء) كان وأخواتها: في تصرفها وعدمه:

تنقسم كان وأخواتها من حيث التصرّف وعدمه ثلاثة أقسام:

- أفعال لا تتصرّف مطلقاً، وهي (ليس) باتفاق النحاة، و(دام) عند الفرّاء وكثير من المتأخّرين.
- أفعال تتصرّف تصرّفاً ناقصاً، وهي (زال) وأخواتها، لا يستعمل منها أمر، ولا مصدر. و(دام) عند الأقدمين، فقد أثبتوا لها مضارعاً وهو (يدوم)، وهو كذلك عند قليل من المتأخّرين.
- أفعال تتصرّف تصرفاً تاماً، وهي سائر الأفعال[1].

والقسمان الأخيران وهو ما يتصرف تصرفاً تاماً أو ناقصاً من هذه الأفعال يعمل عمل الأفعال الماضية[2]، فيرفع المبتدأ ويسمى اسمها، وينصب الخبر ويسمى خبرها، فيأتي منها المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول.

وقد أتى ابن هشام بشواهد قرآنية وشعرية على كل منها، ومن ذلك استشهاده على فعل الأمر من (كان) بقوله تعالى: ﴿كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ (الإسراء: 50)[3].

---

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص215 والأزهري: التصريح، ج1، ص239.

(2) انظر: المصدران السابقان.

(3) انظر: ابن هشام: السابق، ص215-217.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد أن أعرب الأزهري شاهد ابن هشام جاراه في ذلك فأتي بآيةٍ على غـراره، فقـال: ومثله قوله تعالى: (كُونُواْ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ) (آل عمران: 79). ثم عقّب عليه بقوله: ولو مثّل به -أي ابن هشام- لكان حسناً[1].

وإليك مثالاً آخر على شواهد الأزهري من القرآن الكريم، وهو من الأمثلة القليلة جداً في كتابه، فقد جمع فيه بين الاستشهاد اللغوي والنحوي[2]:

فقد استشهد ابن هشام بشاهد شعري على اسم الفاعل من (كـان)[3]، فأتمّـه الأزهـري وأعربه مبيّناً موضع الشاهد فيه، ثم أتى على شرح بعض كلماته في اللغة، ومنها: (تُلفه) بمعنى: تجِده، ثم بيّن وظيفة هذه الكلمة نحوياً، فقال: متعدٍ لاثنين، محتجاً لمعناهـا اللغـوي ووظيفتهـا النحوية في سياق الجملة بقوله تعالى في التنزيل: (أَلْفَوْاْ ءَابَاءَهُمْ ضَآلِّينَ) (الصافات: 69) أي: (ألفَوْا) بمعنى: وجدوا، وقد أخذت مفعولين: (آباءهم) مفعوله الأول، و(ضـالّين) مفعولـه الثاني لا حال[4]، خلافاً للعيني[5].

---

(1) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص240.

(2) وانظر أيضاً: التصريح، ج1، ص276 كمثال آخر على ذلك في جمعه بين الاستشهاد اللغوي والنحوي.

(3) هو قوله: وما كلّ من يبدي البشاشة كائناً أخاك، وتتمته: اذا لم تلفِه لك منجدا، وهو مـن الطويـل، وهـو مجهول القائل.

(4) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص240.

(5) انظر: العيني: المقاصد النحوية، ج2، ص18.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- في باب المفعول معه: في امتناع العطف ووجوب النصب على المعيّة.

يستشهد الأزهري بآيةٍ كريمة على عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة الجارّ، وذلك في استدلاله على امتناع العطف ووجوب النصب على المعيّة بعد الواو في نحو – مثال ابن هشام – مالَكَ وزيداً، ونحو: ماتَ وطلوعَ الشمس[1]، ويعلّل الأزهريّ ذلك بقوله: لأنّه لا يجوز العطف – في مثل هذه الأمثلة – على الضمير المجرور، وهو الكاف في (لك) إلاّ بعد إعادة الجارّ، فاستدلّ على إعادته بقوله تعالى: (وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) [غافر/80] ، فأعاد – بعد العطف بالواو – حرف الجر (على) [2].

وكان ابنُ هشامٍ قد أجملَ سبب امتناع العطف في المثال الأول: مالكَ وزيداً، فردّه إلى الصناعة النحويّة، أي العطفُ فيه ضعف من حيث التركيب وقد بيّنه الأزهري قبل قليل، وردَّ ابنُ هشام سببَ امتناع العطف في المثال الثاني: ماتَ وطلوعَ الشمس، إلى المعنى[3]، فبيّنه الأزهري بقوله: "لأنَّ العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت"[4].

في التوابع:

في باب البدل: في التابع والمتبوع: المنعوتُ يصيرُ بدلاً إذا أُخِّرَ عن تابعه النعت.

قد يؤَخّر المتبوع فيصيرَ تابعاً، نحو مثال ابن هشام: ما مررتُ بمثلِك أحدٍ، بالجرّ[5]، والأصل فيه: ما مررتُ بأحدٍ مثلِك، فـ (مثلك) في الأصل تابعٌ: نعتٌ لـ (أحد)، فلمّا قُدِّمَ على

---

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج2 ص213.

(2) انظر: الأزهري: التصريح، ج1 ص533.

(3) انظر: ابن هشام: السابق نفسه.

(4) انظر: الأزهري: السابق، ص534.

(5) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص237.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنعوت أُعربَ بحسب العامل مجروراً بالباء، وأعرب (أحد) – الذي كان منعوتاً – بدلاً بعد تأخيره، بدلاً من (مثلك): الذي كان نعتاً، فصار مجروراً بالباء.

وبعد أن شرح الأزهريّ مثالَ ابن هشام استشهد عليه بقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم/1و2] [1]، كمثالٍ توضيحيّ.

وهذا يعني – عند الأزهري – أن أصل الكلام: إلى صراط اللهِ العزيزِ الحميدِ، فـ (العزيز الحميد) في الأصل تابعٌ للفظ الجلالة نعتٌ له ثمّ قُدِّمَ عليه، فأُعرب (العزيز) بحسب العامل مضافاً إليه، و(الحميد) نعتاً له، وأُعرب لفظ الجلالة (الله) – الذي كان منعوتاً – بدلاً من (الحميد): الذي صار نعتاً مجروراً لـ (العزيز) المجرور بالإضافة.

وبدل الشيء ممّا هو طبقُ معناه، نحو قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة/6و7]، هو بدلُ كلّ منْ كلّ، ولا يُقال ذلك في حقّ الله سبحانه وتعالى.

قال ابن هشام: "وسمّاه الناظم – ابن مالك – البدلَ المُطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم/1و2]، فيمن قرأ بالجرّ، وإنّما يُطلق (كلّ) على

---

[1] انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص550 قراءة الجر كما في رسم المصحف هي قراءة حفص عن عاصم. وقرأ (الله) برفع الهاء وصلاً وابتداء نافع وابن عامر وأبو جعفر. وقرأها الباقون – ومنهم حفص – بالخفض، انظر: القراءات العشر المتواترة فكرة ونشر علوي بن محمد بلفليقه، إعداد الشيخ محمد كريّم راجح شيخ القرّاء في الديار الشامية والشيخ محمد خاروف الجامع للقراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرّة والطيبة، الطبعة الثانية مصحّحة عام 1414هـ -1994، ص255، سورة إبراهيم (عليه السلام).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا"[1] ، أي ممتنع أنْ يُقال: بدل كلّ من كلّ، في حقّ الله الأحد الصمد، فهو كما قال ابن مالك بدلٌ مطابقٌ بتعبير ابن هشام.

وعبارةُ ابنِ مالك على وجه الدقّة هي: "فالعبارةُ الجيّدة أنْ يقال: بدل موافق من موافق"[2]، وتفسير ذلك عنده: "المراد بها أنْ يكون مسمّى البدل والمبدل منه واحداً"[3].

- **في باب المستثنى:** تضمّن (إلاّ) معنى (غير) مقابل تضمّن (غير) معنى (إلاّ).

قد تخرج (غير) عن الصفة، وتتضمّن معنى (إلاّ) فيُستثنى بها اسمٌ مجرورٌ بإضافته إليه، كما قال ابن هشام في نحو: قاموا غيرَ زيدٍ[4]، وعندئذٍ تعرب (غير) بما يستحقّه المستثنى بإلاّ – وحقّه النصب – في ذلك الكلام، فيجب نصبُها؛ إذ التقدير: قاموا إلاّ زيداً.

وفي مقابل ذلك – عند الأزهريّ – تخرج (إلاّ) عن الاستثناء وتتضمّن معنى (غير)، فيوصفُ بها جمعٌ منكّرٌ قبلها، واستشهد الأزهريّ بآيةٍ على تضمّن (إلاّ) معنى (غير) كدليل على ذلك، هو قوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا) [الأنبياء/22][5]، أي: غيرُ الله – سبحانه وتعالى –، فلمّا حُملت (إلاّ) على معنى (غير) انتقل إعراب (غير) إلى الاسم الذي بعد (إلاّ)، كما انتقل إعراب الاسم الذي بعد (إلاّ) إلى (غير) في الاستثناء، فيُعرب الاسم الذي بعد

---

(1) ابن هشام: اوضح المسالك، ج3 ص357.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل، ج3 ص192.

(3) نفسه.

(4) ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص243.

(5) انظر: الأزهري: التصريح، ج1 ص556.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(إلاّ) بما يستحقّه، وتُعرب (غير) أيضاً بما يستحقُّه المستثنى بـ (إلاّ)، وحقُّه – هنا الرفع – ولذلك كان التقدير: غيرُ اللهِ، بالرفع مضافاً إلى لفظ الجلالة[1].

– **في باب حروف الجرّ**: معانيها، (منْ) لبيان الجِنْس، وتأتي زائدة[2].

مِنْ معاني (مِنْ) بيانُ الجنس – كما هو عند ابن هشام[3] – وعند جماعة من النحاة المتقدمين[4] والمتأخّرين، كما يقول الأزهريّ، وعلامتُها صحّة وقوع موصول موضعها إذا بيّنت معرفةً، وأتى الأزهريّ بشاهدٍ على ذلك هو قوله تعالى: (فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ) [الحج/3]، أي الذي هو الأوثان[5].

فإنْ بيّنتْ نكرةً فهي ومجرورُها في موضع جملة، نحو قوله تعالى: (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ) [الكهف/31]، وهي الآية التي استشهد بها ابنُ هشام[6].

وشرح الأزهريّ ذلك بقوله: (مِنْ ذهبٍ) بيانٌ لـ (أساور) أي: هي ذهب، و(مِنْ) الأولى

---

(1) انظر: المصدران السابقان. وابو البركات الأنباري (وفاته 577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (د.ن)، 1982م، ج1 مسألة (35)، ص272.

(2) ومن معانيها أيضاً ابتداء الغاية المكانية. انظر استدلال الأزهري عليها بآية قرآنية: التصريح، 1/ 638.

(3) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص21.

(4) من المتقدمين، انظر: أبو البركات الأنباري: أسرار العربية، ص234.

(5) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص21.

(6) انظر: ابن هشام: السابق نفسه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للابتداء عند جمهور النحاة، أو زائدة على رأي الأخفش[1]، ويبدو أنه الرأي الذي مـال إليه الأزهريّ، فاستشهد مستدلاً على زيادتها هنا- كما هي عند الأخفش - بقوله تعالى: (وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ) [الإنسان/21] [2].

وكثيراً ما تُزادُ (مِنْ) في الاستفهام والنفي، وزيادتُها لمعانٍ بلاغية، ففي الاستفهام نقـول: هلْ جاءك منْ أحد؟ تريد: هلْ جاءَك أحد؟ وفي النفي تقول: ما رأيت منْ أحدٍ، تريد: ما رأيـتُ أحداً، كما قال الأخفش.

وأثبتَ الأخفش زيادة (منْ) في غيرِ النفي والاستفهام، فأتى بقوله تعالى: (وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ) [البقرة/271] دليلاً على زيادتها في التركيب[3].

وقال أيضاً: "وتقول: زيدٌ منْ أفضلِها، تريد: هو أفضلُها، وتقول العرب: قدْ كان مِنْ حديثٍ فخلِّ عنّي حتّى أذهب، يريدون: قد كانَ حديثٌ"[4] فـ (مِنْ) زائدة.

---

(1) انظر: الأخفش الأوسط: الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري (وفاتـه215هـ): معاني القرآن، حققه د. فائز فارس، المطبعة العصرية - الكويت، ط2، 1401هـ -1981م : ج1، ص 98-99.

(2) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص21.

(3) انظر: الأخفش: معاني القرآن، ج1، ص98-99 (باب زيادة منْ).

(4) نفسه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **في باب حروف الجر:** معانيها، من معاني الباء: التبعيض.

من معاني الباء التبعيض، وهي التي توافق (مِنْ) التبعضيّة عند ابن مالك[1]، وكما هي عند ابن هشام في قوله تعالى: (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ) [الإنسان/6]، أي: منها[2].

ومعنى التبعيض للباء أثبتَه الأصمعيّ والفارسيّ والقتيبيّ[3] وابنُ مالك، قيل: والكوفيّون، نصَّ على ذلك الأزهريّ[4]، ولكنّه لم يذكرْ مصادره في ذلك. والذي نصّ عليه هو ابنُ هشامٍ وابنُ مالك قبله، فأخذه عنهما الأزهريّ دون أنْ يشير إليهما.

---

(1) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص19-20.

(2) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص34.

(3) انظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية: بيروت- لبنان، ط3، 1401هـ- 1981م، ص193و430.

(4) انظر: الأزهري: التصريح، ج1 ص647، وابن هشام: مغني اللبيب، ص114.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال ابن مالك: "ذكرَ ذلك أبو علي الفارسيّ في التذكرة. وروى – أي الفارسيّ – مثل ذلك عن الأصمعيّ"[1] وكان قد أورد ابنُ مالك شاهداً من الشعر على موافقة الباء (مِنْ) التبعيضيّة، وأتبعَ ما رواه الأصمعيُّ شاهداً آخر[2].

وقال ابنُ هشام: "أثبتَ ذلك الأصمعيُّ والفارسيّ والقتيبيّ وابن مالك، قيل: والكوفيّون[3]

قال الأزهريّ: وجعلوا منه نحو – قوله تعالى– (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ) [الإنسان/6]، أي على معنى التبعيض، والآية هي شاهد ابن هشام كما ذكرنا آنفاً.

وبعد ذلك استشهد الأزهريّ بقوله تعالى:(وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ) [المائدة/6]، وهي الآية التي اتّخذها الشافعي[4] على معنى التبعيض فبنى عليها حُكمَه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة، كما يقول الأزهري[5].

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، ج3 ص22.

(2) البيتان هما: قوله: فلثمتُ فاها آخذاً بِقُرونها شُرْبَ النزيفِ ببرْد ماء الحشرج

وهو لعمر بن أبي ربيعة، وقيلَ: لجميل بثينة، والبيت من الكامل. وموضع الشاهد فيه: (بقرونها) على معنى التبعيض. وفي ظنّي الباء هنا بمعنى الإلصاق، وهو أصل معناها كما هو عند سيبويه في كتابه =217/4، وانظر تخريج مصادره: حنا حدّاد: معجم شواهد النحو الشعريّة، شاهد رقم (453) ص47 ومصادره ص317.

والبيت الثاني قوله: شربْنَ بماء البحر ثم ترفّعتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نئيجُ

والبيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهُذليّ، وموضع الشاهد فيه: (بماء) أي: منه على معنى التبعيض. وانظر مصادره: حنا حدّاد: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (442) ص47 ومصادره ص315–316.

(3) ابن هشام: مغني اللبيب، ص114.

(4) انظر: الشافعي: محمد بن إدريس أبو عبد الله: الكتاب الأم، سلسلة مصنّفات الإمام المطلبي، تحقيق د. أحمد بدرالدين حسّون، دار قتيبة: بيروت– لبنان، ط1، 1416هـ– 1996م، ج1، ص111 (باب مسح الرأس).

(5) انظر: الأزهري: التصريح، ج1 ص647.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

قال ابنُ هشام: "هي في آية الوضوء للاستعانة، وإنَّ في الكلام حذفاً وقلباً، فـإنَّ (مـسحَ) يتعدّى إلى المُزال عنه بنفسه، وإلى المُزيل بالباء، فالأصل "امسحوا رؤوسكم بالماء"[1] فتعـدى الفعل إلى الرؤوس بنفسه، وتعدّى إلى الماء بالباء وفي الآية – على رأي ابن هـشام – حـذف (الماء) فعدّى الفعل بالباء الى الرؤوس، فقلبَ.

– **في باب حروف الجرّ**: معانيها، من معاني الباء: الاستعلاء.

من معاني الباء أيضاً الاستعلاء، وهي التي يحسن في موضعِها (على) نحو – شاهد ابـن هشام – قوله تعالى: (مَنْ إِن تَـأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ) [آل عمران/75]، أيْ: على قنطار[2].

وذكر الأزهريُّ مصدرَ ابنِ هشام في ذلك، وهو الأخفش الذي قال بذلك، دونَ أنْ يـنصَّ على قوله[3].

قال الأخفش: "كما كانت الباءُ في معنى (على) في قوله: مررْتُ بِهِ، ومررْت عليه. وفي كتاب الله عز وجل: (مَّنْ إِن تَـأْمَنْهُ بِدِينَارٍ) [آل عمران/75]، يقول: على دينار"[4].

ويستدلُّ الأزهريُّ لقول الأخفش ولابن هشامٍ الذي تابعه في ذلك– بقولـه تعـالى: (هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ)[5] [يوسف/64]، ويقصدُ الأزهريّ مـنْ هذه الآية أن الفعل (أَمِنَ) يتعدّى بحرف الجرّ الباء كما يتعدّى بحرف الجرّ (على)، وتأتي البـاء بمعنى (على) في هذا الموضع كما في شاهدي ابن هشام والأخفش من القرآن الكريم.

---

(1) ابن هشام: مغني اللبيب، ص114.

(2) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج3 ص35.

(3) انظر: التصريح، ج1، ص648.

(4) الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، ج1، ص46.

(5) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص648.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وجارى الأزهريّ ابنَ هشام فأتى بآيةٍ على استعمال الباء بمعنى (على) في قوله تعالى: (وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُون) [المطففين/30]، أي: مرّوا عليهم، ويستدلُّ على معناها، فيقول: بدليل – قوله تعالى-: (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ) [الصافات/137][1]، فأتى بآيةٍ أخرى ليستدلَّ بها على ما ذهب إليه، فالباء بمعنى (على)، والفعل (مرَّ) يتعدّى بالباء كما يتعدّى بـ(على)، بدليل استعماله في الآيتين.

وهذه الآيات التي استشهد الأزهريّ واستدلّ بها هي منْ شواهد ابن مالك في الموضع نفسه على موافقة الباء لـ (على) [2]، ويبدو أن الأزهريّ أخذها عنه، ولكن دون أنْ يشير إليه.

- **في باب حروف الجر:** معانيها، منْ معاني (في): الظرفيّة مجازيّة.

منْ معاني (في) أن تكون ظرفيّة مجازيّة كما هي عند ابن هشام[3] وقسّمها الأزهريّ ثلاثَ حالاتٍ في شرحه كما يلي:

1-كون الظرف والمظروف معنيين، نحو قوله تعالى: (وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ) [البقرة/179] فالظرف (القِصاص) معنى، والمظروف (حياةٌ) معنىً أيضاً.

2-كونُ الظرف معنىً والمظروف ذاتاً، ومثّل عليه بقوله: أصحابُ الجنّةِ في رحمةِ الله. فالظرف (رحمة الله) معنىً، والمظروف (أصحاب الجنّة) ذات.

---

(1) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص648.

(2) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص21- 22.

(3) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص35.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-كون الظرف ذاتاً والمظروف معنىً، نحو قوله تعالى: (لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) [الأحزاب/21] [1]. وهي الآية التي أتى بها ابنُ هشامٍ على معنى الظرفيّة مجازيّة[2].

4- كون الظرف ذاتاً والمظروف معنىً، نحو قوله تعالى: (لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) [الأحزاب/21] [3]. وهي الآية التي أتى بها ابنُ هشامٍ على معنى الظرفيّة مجازيّة[4].

وقصد الأزهريّ بذلك أنّ الظرف (رسول الله) ذات، والمظروف (أُسوةٌ) معنىً.

وذكر الأزهريّ أنه وجد في بعض نُسخ (أوضح المسالك) لابن هشام، قوله تعالى: (لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ) [يوسف/7]، وتتمّتُها (وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَـٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ). ولمْ يُعقِّب عليها الأزهريّ بشيءٍ[5]. وهذه الآية الكريمة هي من الحالة الثالثة، فالظرف (يوسف) ذات والمظروف (آيـاتٌ) معنىً، وآيات جمع آية، وهي العبرة والعظة.

---

(1) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص649.

(2) أنظر: ابن هشام: أوضح المسالك،ج3 ص35. والمعنى الآخر لـ(في): الظرفية حقيقية، وقسّمها ابن هشام إلى حالتين هما: مكانية، نحو قوله تعالى: (فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ) [الروم/2]، وزمانية، نحو قوله تعالى: (فِي بِضْعِ سِنِينَ) [الروم/4].

(3) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص649.

(4) أنظر: ابن هشام: أوضح المسالك،ج3 ص35. والمعنى الآخر لـ(في): الظرفية حقيقية، وقسّمها ابن هشام إلى حالتين هما: مكانية، وزمانية.

(5) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص649.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- **في باب حروف الجرّ**: معانيها، من معاني (على): الاستعلاء.

منْ معاني (على) الاستعلاء، وهو أصل معانيها، نحو – شاهد ابن هشام – قوله تعالى: (وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) [المؤمنون/22] [1]، وعند الأزهريّ الاستعلاء على مجرورها، وهو الغالب[2].

وأتى الأزهريّ بآيةٍ يجاري بها ابنَ هشام، فقال: أو على ما يقرب منه، نحو قوله تعالى: (أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى) [طه/10] [3].

وهو ما أخذه الأزهريُّ عن ابن هشامٍ في (المغني) دون أنْ ينصّ على ذلك، أو يشير إليه[4].

---

(1) انظر: ابن هشام: اوضح المسالك، ج3، ص37. ومعانيها الأخرى عند ابن هشام: الظرفيّة بمعنى (في)، والمجاوزة بمعنى (عنْ)، والمصاحبة بمعنى (مع).

(2) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص650.

(3) انظر: السابق نفسه.

(4) أنظر: ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص150. وقد ذكر ابن هشام تسعةَ معانٍ لـ (على) معظم شواهدها من القرآن الكريم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- في باب الإضافة: الإضافة على معنى (في) الظرفيّة:

تكون الإضافة على معنى اللام بأكثريّة، وعلى معنى (مِنْ) بكثرة، وعلى معنى (في) بقِلّة[1].

وشرح الأزهريّ عبارة ابن هشام في الإضافة التي بمعنى (في)، فقال: وضابطُ الإضافة التي تكون بمعنى (في) أنْ يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف سواءٌ أكان زماناً أو مكاناً، فالزمان نحو قوله تعالى: (مَكْرُ ٱلَّيْلِ) [سبأ/33] [2] وهي الآية التي أتى بها ابن هشام[3].

وجاراه الأزهريّ في ذلك وأتى بقوله تعالى: (تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) [البقرة/226]، على معنى (في) الظرفيّة الزمانيّة. فالليلُ – الآية السابقة – ظرفُ زمانٍ للمكر[4]، وكذلك: أربعةُ أشهرٍ ظرفُ زمانٍ للتربُّص.

وكان ابنُ هشامٍ قد أتى على معنى (في) الظرفيّة المكانيّة بقوله تعالى: (يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ) [يوسف/41] [5]، فالسجن ظرفٌ للصاحبين، وقدّر الأزهريّ الإضافة في الآيتين – عند ابن هشام – على ظرف الزمان وظرف المكان، فقال: "والتقدير: مكرٌ في الليل، ويا صاحبان في السجن"[6].

---

(1) ابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص76 وانظر المبرد: المقتضب،ج4، ص143.

(2) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص675.

(3) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص78.

(4) انظر: الأزهري: السابق نفسه.

(5) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج3.

(6) الأزهري: التصريح، ج1، ص675.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- في باب الإضافة: في جواز إضافة الصفة إلى موصوفها.

أورد الأزهري احتجاجَ الكوفيين بآياتٍ قرآنية على جواز إضافة الصفة إلى موصوفها إذا اختلف اللفظان من غير تأويل.

وذلك نحو – أمثلة ابن هشام – قولهم: جَرْدُ قطيفةٍ، وسَحْقُ عمامة[1]. وتأويله – عند ابن هشام–: أنْ يُقدّر موصوفٌ أيضاً، ويقدّر إضافةُ الصفة إلى جنسِها، ويجرّ جنسُها بـــ (مِـنْ)، وتقدير ابن هشام: شيءٌ جَرْدٌ مِنْ جنسِ القطيفة، وشيءٌ سَحْقٌ من جنس العِمامة[2].

قال الأزهريّ: "وذهب الكوفيّون إلى جواز الإضافة في جميع ذلك[3]، إذا اختلفَ اللفظـــان من غير تأويل، محتجين بنحو قوله تعالى: (حَقُّ ٱلْيَـقِينِ) [الواقعـــة/95]، و(وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ) [يوسف/109]، و(بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ) [القصص/44]، وغير ذلك[4]. ولم يعقّب الأزهـــري علـــى الآيات بشيء.

- في باب الإضافة: في جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

يجوز أن يُحذفَ ما عُلِم من مضافٍ ومضافٍ إليهِ. فإنْ كان المحذوف المضاف، فالغالب أنْ يخلفه في إعرابه المضاف إليه، والغالب أن يدل عليه دليل[5].

---

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص99.

(2) انظر: السابق نفسه، والأزهري: التصريح، ج1، ص690.

(3) انظر مذهب الكوفيين في ذلك: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص436، مسألة (61).

(4) الأزهري: التصريح، ج1، ص691.

(5) انظر: عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد: الريـــاض– المملكـــة العربيـــة السعودية، ط1، 1404هـــ– 1984م، ج1، ص364.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأتى ابنُ هشامٍ بشاهدين على ذلك: نحو قوله تعالى: (وَجَآءَ رَبُّكَ) [الفجر/22]، أي: أمرُ ربِّك، فالمحذوف فاعل، ونحو قوله تعالى: (وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ) [يوسف/82]، أي: أهلَ القريـــة[1]، فالمحذوف مفعول به. ومعلومٌ أنَّ هذا من المجاز في القرآن، وهو وجه من وجوه البلاغة، وهو يقوم على الحذف من حيث التركيب.

وجارى الأزهريُّ ابنَ هشامٍ فاستشهد بآياتٍ قرآنيّة على جواز حذف المـــضاف وإقامـــة المضاف إليه مقامه في الإعراب في أبوابٍ نحويّة عدّة، منها: حذفُ نائب عن الفاعل كما فـــي قوله تعالى: (وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا) [الفرقان/25]، أي: نزولُ الملائكة، ونصَّ الأزهـــريّ على أنه قاله ابن جني[2] ولم يذكر كتابه. قال الأزهريّ (وفيه نظر). ولم يذكر شيئاً[3].

ومنها: حذفُ مبتدأ- نصَّ الأزهريّ- كما في قوله تعـــالى: (وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ) [البقرة/177]، أي: برُّ مَنْ آمن بالله، ونصَّ الأزهريّ على أنّه قاله الشاطبيّ، ولم يذكر كتابـــه. قال الأزهريّ: (وفيه نظر). ولم يذكر شيئاً[4]. وفي رأيي: الصواب أنْ يقول حذفُ خبرِ لكنّ، أو

---

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص149- 150.

(2) انظر: ابن جني أبو الفتح عثمان (وفاته 392هـــ): الخصائص، ج2، ص362، والمحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة: بيـــروت- لبنـــان، ط1، ســـنة 1419هـــ- 1998م، ج2، ص164.

(3) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص727.

(4) انظر: الأزهري: التصريح، ج1، ص727.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حذفُ ما أصله خبر. ومنها: حذفُ مفعولٍ به كما في قوله تعالى: (وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ) [البقرة/93]،أي: حبّ العجل[1].

ومنها: حذفُ مجرور بالحرف كما في قوله تعالى: (كَٱلَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ) [الأحزاب/19]، أي: كدوران الذي يُغشى عليه من الموت[2]. يقصد – كما وردَ في الآية – تدورُ أعينُهم كدورانِ الذي يُغشى عليه....

وأتى الأزهريّ في حذف المضاف على أبوابٍ نحويةٍ أخرى – بشاهدِ شعرٍ للأعشى[3]، وبشاهد شعرٍ لم ينسبْه لقائله[4]، وهو للنابغة الذبياني، وبأمثلةٍ نثريةٍ مصنوعة، وبمثَلٍ عربيّ[5]. ومن المُلاحظ – هنا– أنَّه قدّمَ الشواهدَ القرآنية على غيرها[6].

---

(1) السابق نفسه.

(2) انظر: السابق، ص728.

(3) هو قوله: ألم تغتمضْ عيناكَ ليلةَ أرمدا، وعجزه: وعادك ما عاد السليم المسهدا.
والشاهد فيه: حذف مفعول مطلق، وتقديره: اغتماضَ ليلةِ أرمد. والبيت من الطويل وانظر تخريجه: حنّا حدّاد: معجم شواهد النحو الشعرية، ص60 شاهد رقم (673) ومصادره ص347.

(4) هو قوله... ... ... ولا يحولُ عطاءُ اليوم دونَ غدِ.
وصدره: يوماً بأطيبَ منه سيبَ نافلةٍ، وهو من البسيط.
والشاهد فيه: حذف إضافة أي حذف مضاف إليه، وتقديره: دونَ عطاء غدِ
انظر تخريجه: عبد السلام محمد هارون: معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 2002م، الشاهد (دون غد)، ص148.

(5) هو قول العرب: (تفرّقوا أيادي سبأ) أي: تفرّقوا تفرّقاً لا اجتماع معه.
والشاهد فيه: حذفُ الحال، وتقديره: مثلَ أيادي سبأ. وهو في مجمع الأمثال برواية (تفرّقوا أيْدي سبا).
انظر: مجمَع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (وفاته 518هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1 الباب التاسع فيما أولّه ذال، ص275 المثل رقم (1454) ذهبوا أيدي سبا.

(6) انظر: الأزهري: التصريح، ج1 ص727– 728.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

شواهد القراءات القرآنية عند الأزهري

- القراءات القرآنية بين القرّاء والنحاة
- موقف الأزهري من القراءات القرآنية
- دراسة شواهد القراءات القرآنية عند الأزهري
  - في المقدمات النحوية
  - في الأبواب النحوية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القراءات القرآنية بين القرّاء والنحاة:

يقول الزركشي في القراءات القرآنيّة: "هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كِتبة الحروف أو كيفيّتها، من تخفيفٍ وتثقيلٍ وغيرهما"[1].

وقد ذكرنا سابقاً في حديثنا عن القرآن الكريم المصدر الأوّل في السماع[2] أنَّ هذا الاختلافَ في القراءةِ جاءَ تيسيراً للعربِ لتقرأ كلُّ قبيلةٍ بما يناسبُ لهجتَها في الأداء والنطق؛ لأنَّ بين لغاتِ العرب اختلافاً، وقد يجدُ العربيُّ مشقّةً وتكلُّفاً في تحوّلِهِ عن لغتِه إلى لغةٍ أخرى[3]، وهم إنّما يتكلّمون على سجيّتِهم وسليقتِهم التي طُبعوا عليها فلا يتكلّفون غيرها.

ونؤكّدُ مرّةً أُخرى أنَّ هذا التيسيرَ في القراءة بتعدُّدِ وجوهِها كانَ وحياً من الله تعالى إلى نبيّه صلّى الله عليه وسلّم، وقد مرّ بنا ذلك[4].

ولذلك كانت "القراءة القرآنية هي الوجوه المختلفة التي سمح النبي– صلى الله عليه وسلم– بقراءة نصّ المصحف بها قصداً للتيسير، والتي جاءت وفقاً للهجةٍ من اللهجات العربيّة"[5].

والقراءات القرآنيّة كلُّها حُجَّةٌ في العربيّة، يجوز الاحتجاجُ بها مهما كان نوعُها أوْ مرتبتُها؛ لأنّها تمثّلُ لغاتِ العربِ بلهجاتِهم المتباينةِ أصدقَ تمثيل، وفي ذلك يقول السيوطي: "أمّا القرآنُ فكلُّ ما وردَ أنّه قُرِئَ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذّاً، وقد أطبقَ الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربيّة إذا لم تُخالفْ قياساً معروفاً،

---

(1) الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله (وفاته 794هـ): البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية– القاهرة، ط1، 1376هـ– 1957م، 1/ 318.

(2) انظر: ص... من هذا البحث.

(3) انظر: الزركشي: البرهان، 1/ 213 ، وابن الجزري(وفاته 833هـ): النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، دار الفكر، (لا.ط) (لا.ت)، 1/ 21.

(4) انظر: ص... من هذا البحث.

(5) أحمد مختارعمر: البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب– القاهرة، ط4، 1402هـ– 1982م، ص21.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإنْ لم يَجُز القياس عليه، كما يُحتجُّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاسُ عليه"[1]. فالاحتجاج بالقراءات حتى الشاذّة منها جائز في العربيّة. وأنواع القراءات هي: المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشاذّ، والموضوع، والمُدْرَج[2] على وجه التفسير.

والذي يُقرأُ به تعبّداً في القرآن وفي الصلاة هو المتواتر والمشهور، وما عداهما فلا يُقرأ به، إمّا لعدم صحّة سنده أو لعدم موافقتِه الرسم أو لخروجه عنهما حتّى لو كان عربياً صحيحاً فصيحاً.

والقراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبعة لا يجوز ردُّها، ولا إنكارُها، قال سيبويه: "القراءةُ لا تُخالَف، لأنَّ القراءةَ السُّنَّةُ"[3].

وشروط القراءة الصحيحة عند علماء القراءات ثلاثة، هي:

1. أن توافقَ العربيّة، ولو بوجهٍ من وجوه النحو.
2. أن تُوافقَ رسمَ أحد المصاحف العثمانيّة، ولو احتمالاً.
3. أن يصحّ سندُها إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.

---

(1) انظر: السيوطي: الاقتراح، ص24.

(2) الموضوع كقراءات الخزاعي، والمدرج ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقّاص– رضي الله عنه–: (وله أخ أو أخت منْ أُمّ)، انظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق سعيد المندوب، دار الفكر– لبنان، ط1، 1416هـ– 1996م، 1/ 208.

(3) سيبويه: كتاب سيبويه، ج1، ص148.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال ابن الجزري يذكر شروطها : "كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه، ووافقت أحدَ المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندُها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحلّ إنكارها"[1].

وعقّب أيضاً بقوله: "هذا هو الصحيح عند أئمّة التحقيق من السلف والخلف"[2]. وقد نقله عنه السيوطي في كتابه (الإتقان) وعزاه إليه[3].

ويجب أن تتوافر الشروط الثلاثة معاً حتى تكون القراءةُ صحيحة. فإذا اختلّ شرطٌ من تلك الشروط كانت القراءة ضعيفةً أو شاذّةً أو باطلة[4].

والشذوذ في اللغة هو الخروج عن المطّرِد الشائع المُجْمع عليه في لغة العرب، أي الخروج عن اللغة الفُصحى المشتركة، وهذا لا بُدَّ فيه من الثبوت بالسماع عن العربيّ سليم السليقة على شرط الرواية من العَدْل والضبط، ولو كانت لغتُه أقلّ فصاحة. وإذا صحّ ذلك عن بعض العرب يُؤخذُ به عند كثيرٍ من العلماء، ويحتجُّ به على لغته أو على مثلِهِ في بابه، ولكنْ لا يُقاسُ عليه.

والشذوذُ في القراءة قد يكونُ على إحدى لُغات العرب، وقد يكون خارجاً عن رسم المصحف وهو عربيٌّ صحيح، وفي كلا الحالتين يُحتجُّ به في العربيّة. والمُعَوَّلُ في صِحّة القِراءة بِهِ- لا صحّةِ لغتِهِ- على صحّة السندِ إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مع موافقة الرسم أو احتماله. ولكن لا يجوزُ الغَضُّ من القراءة، ولا الغَمْزُ في القُرّاء، مهما كانت القراءة،

---

(1) ابن الجرزي: النشر في القراءات العشر، 1/ 9.

(2) ابن الجرزي: السابق نفسه.

(3) انظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، طبعة جديدة محققة مخرجة الأحاديث مع الحكم للعلامة الشيخ شعيب الأرنؤوط- اعتنى به وعلق عليه مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون: دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، ط1، 1429هـ- 2008م، ص163.

(4) انظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، 1/ 9، والسيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ص163.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ما دامت صحيحةَ الروايةِ مسندةً إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، حتى لو خالفتِ الرسمَ، فقد تكون ثابتةً عنه صلّى الله عليه وسلّم فكان يقرأُ بها أو أقرأها بعضَ العرب، ثم صارتْ القراءةُ بها منسوخةً بالعَرْضةِ الأخيرة للقرآن، لأنَّ رسم المُصحَف جاءَ وَفْقَ العَرْضةِ الأخيرة[1]، ومن ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدريّ عن أبي بكرة أنَّ النبيّ -صلى الله عليه وسلّم- قرأ: (متّكئين على رفارف خضرٍ وعباقريّ حسان)[2].

واختلف النحاةُ والقرّاء، فتشدّد القرّاءُ في صحّة السند؛ لأنَّ المعوّل عندهم في صحّة القراءة على النقل والرواية، وتشدّد النحاةُ في موافقة القراءة للعربيّة؛ لأنَّ المعوّل عندهم على الأشيع والأقيس في العربيّة، والتقعيد كان عليها؛ ولذلك اجترأ النحاةُ على تخطئة القرّاء في بعض قِراءاتِهم وردِّها وإنكارِها إذا خالفت قواعدَهم وأقيستهم النحويّة[3].

وقد أتى بالقول الفصل في ذلك ابنُ الجزري، فقال: "وأئمّةُ القرّاء لا تعمل في شيءٍ من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربيّة، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل والرواية، وإذا ثبت عنهم- ذلك- لم يردَّها قياس عربيّة، ولا فُشُوّ لغة؛ لأنّ القِراءة سُنّةٌ متّبعة يلزم قَبولُها والمصيرُ إليها"[4].

ولذلك كان من المستهجن أنْ يطعنَ النحاةُ في بعض القراءاتِ وينكروها على الرغم من صحّةِ ورودِها موافقةً لِلُغاتِ العرب في لهجاتها المتباينة، حتّى وإنْ خالفت الرسمَ تبقى عربيّةً صحيحةً ما دام صدورُها عن عربيٍّ يُحتجُّ بلغتِه ولو على لغةِ قومِهِ دون سائر العرب، كقراءة

---

(1) انظر: محمد عبد العظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر- بيروت، ط1، 1996م، ج1، ص179 و182 و188 و276.

(2) انظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق سعيد المندوب، دار الفكر- لبنان، ط1، 1416هـ- 1996م، 1/ 208.

(3) انظر: محمود أحمد نحلة: أصول النحو العربي، ص40- 41.

(4) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، 1/ 10-11.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ابن مسعود[1]: (عتّى حين)[2] في قوله تعالى: (حَتَّىٰ حِينٍ) (يوسف/ 35)؛ لأنَّ هذا مِمّا سُمِح به من باب التيسير، فقد ثبتَ ورودُها عنه رضي الله عنه، وهي لغتُه ولغةُ قومه، وقد شذّت عن رسم المصحف، كما شذّت عن اللغة الشائعة.

أو على الرغم من صحّةِ نقلها وروايتها بسندها الصحيح عن القُرّاء العدول المعتبرين عن الصحابةِ رضوان الله عليهم أجمعين عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وهي بعيدةٌ في العربيّة عن قواعد النحاةِ وأقيستهم، كما هو الحال في طعن بعض النحاةِ على عاصم، وحمزة، وابن عامر في بعض القراءات. قال السيوطي: "كان قومٌ من النحاةِ المتقدّمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءاتٍ بعيدةً في العربيّة وينسبونهم إلى اللحن، وهم- أي النحاة- مخطئون في ذلك فإنَّ قراءاتهم- أي القرّاء- ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعنَ فيها، وثبوت ذلك دليلٌ على جوازه في العربيّة، وقد ردَّ المتأخّرون منهم ابنُ مالك على من عذّب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جوازَ ما وردتْ به قراءاتُهم في العربيّة، وإنْ منعه الأكثرون مستدِلاً به، من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة بقراءة حمزة: (تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ) (النساء/ 1)" [3] ، بجرّ (الأرحام) دون إعادة حرف الجرّ. وهي من المسائل التي اختلف فيها البصريّون والكوفيّون[4].

---

(1) الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود الهذلي من السابقين إلى الإسلام وهو أول من جهر بالقرآن بمكة، وكان خادم رسول الله الأمين وصاحبه في حله وترحاله وغزواته، كانت وفاته سنة 32هـ في خلافة عثمان بعد قدومه من الكوفة إلى المدينة.(انظر: الأعلام للزركلي، ج4 ص137).

(2) انظر تخريج القراءة: معجم القراءات القرآنية، ج3 ص169 .

(3) السيوطي: الاقتراح، ص25.

(4) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 463 المسألة (65): هل يجوز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض مع المعطوف؟

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد وقع كثيرٌ من النحاة في التناقض بين تصريحاتهم بأنَّ القراءة سُنَّةٌ متّبعة، وأنَّ مردود القراءة إلى الرواية، وأنَّ القرّاءَ غيرُ مُطالبين بحمل القراءة على ما يجوز في كلام العرب، من جهة، وتطبيقاتهم التي تُخالف ذلك من جهةٍ أخرى حين "أخذوا ينقدون القراءت ويقيسونها بمقاييسهم، ولا يتحرّجون عن تخطئتها أو تلحينها إذا عجزوا عن أنْ يجدوا لها وجهاً في العربيّة تخرّجُ عليه"[1].

قال أحمد مختار عمر ينقدُ علماءَ اللغةِ-البصريين والكوفيين على حدّ سواء- ويعيبُ عليهم ذلك: "ولم أجدْ أحداً من علماء اللغة كان مذهبه دائماً الانتصار للقراءة، والاحتجاج بها، والاعتماد عليها في الاستشهاد. حتى ابن جنّي- الذي اشتهر بتقديسه للقراءات والاحتجاج لها حتى ألّف كتابه (المحتسب)- ..... لم يتورّع عن تخطئة بعض القراءات في كتابه ..... وهو ما عجز عن تخريجه أو التماس وجه له في العربية يصحّ به. وقد أدّى هذا التناقضُ ..... إلى التلبيس على كثيرٍ من الباحثين وإيقاعهم في الحيرة والاضطراب"[2].

ورأيُ أحمد مختار عمر يصدقُ على النحاةِ الأوائل لا النحاة المتأخّرين، فقد ذكرنا قبل قليل أنّ ابن مالك (وفاته 672هـ) انتصرَ لبعض القراءات وأنصفَ القرّاء، واستدلّ بقراءاتهم، فأجازَ ما منعه النحاة في قواعدهم، وذلك بشهادة السيوطي له.

ومن النحاة المتأخرين الذين انتصروا للقراءات وتصدّوا للنحاة الذين طعنوا فيها ابنُ يعيش (وفاته 643هـ) الذي لمْ يَرْضَ قولَ كثير من النحاة، ولا قولَ المبرّد الذي ردَّ قراءةَ حمزة:- (واتّقُوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)- بجرّ (الأرحام) فلم يقبلْها المبرّد، وقبلَها ابنُ يعيش، ولم

---

(1) أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص22.

(2) أحمد مختار عمر: السابق نفسه. وانظر نقده لكل من عبد الفتاح شلبي، وإبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي: ص23- 28.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يُخطِّئْها، بل انتصرَ لها، ولم يعدمْ لها تخريجاً أو توجيهاً؛ لأنَّه كما يقول: "قدْ رواها إمامٌ ثقةٌ، ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة .... وإذا صحّت الرواية لم يكن سبيل إلى ردِّها"[1].

ومن هؤلاء النحاة الذين انتصروا للقراءات أيضاً أبو حيّان الأندلسي (وفاته 745هـ) في نقده لنحاة البصرة ومنْ تبعهم كالزمخشري وغيره الذين طعنوا في نقل القرّاء، وضعّفوا قراءاتهم، وأساءُوا الظنّ بهم[2].

وممّن انتصروا للقراءات القرآنيّة أيضاً واحتجّوا بها السيوطي وقد مرّ بنا ذلك[3]، وابنُ هشام في مؤلّفاته عامّة، ولا سيّما في كتابه (المغني) فقد أكثر فيه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته.

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب: بيروت، (لا.ط)، (لا.ت)، 3/ 78.

(2) انظر: أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، دار الفكر، ط2، 1983م، 3/ 158- 159.

(3) انظر: السيوطي: الاقتراح، ص25.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

موقف الأزهري من القراءات القرآنية:

القراءة عند الأزهري سنّةٌ متّبعة لا يجوز ردّها ولا إنكارُها، وهو يعترف بالقراءة حتى لو كانت شاذّة فقد كان يحتجّ بها؛ لأنّه قُرِيء بها ولو على وجه من الشذوذ؛ ولأنّها تمثّل لغة من لغات العرب، ولذلك فقد استشهد ببعض القراءات الشاذّة في مسائل نحويّة وقضايا لغويّة عدّة[1]، وجارى ابنَ هشام فأتى ببعض القراءات الشاذّة على غراره[2].

لذا فقد استشهد الأزهري بالقراءات القرآنية كما استشهد بالقراءة المشهورة في المسائل النحوية والصرفية واللغوية عامة[3]. ولم يضعّف سوى قراءة قرآنية واحدة فيما وقفت عليه في المستوي النحويّ، ضعّفها بقول ابن جنّي في القراءة حين أوردها ابن هشام[4]، وهي قوله تعالى: (فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم) (الأحقاف/25) بضم التاء من (تُرى) ورفع (مساكنُ)[5]، قال الأزهري: "وقال ابن جنّي[6]: إنّها ضعيفة في العربية"[7]. وحتى قوله هذا- في ابن جنّي- يبدو أنّه أخذه عن ابن مالك في المسألة نفسها في (شرح التسهيل) ولكن دون أن يشير إليه[8].

وأوّل من قال بضعفه في العربية هو الفراء حين وصف ذلك بالقبح- فيما وقفت عليه-، قال: "وقرأ الحسنُ: "فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم" (الأحقاف/25) وفيه قبح في العربية؛ لأنّ

---

(1) انظر: الأزهري: التصريح، 1/ 230و269و270و614 و719على سبيل المثال.

(2) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 1/ 152، و الأزهري: التصريح، 1/ 173 على سبيل المثال.

(3) انظر: الأزهري: التصريح، 1/ 28و31و117.

(4) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 103/2.

(5) انظر تخريج القراءة: معجم القراءات القرآنية، ج6 ص173، ونصّ المصحف: (لا يُرى إلاّ مساكِنُهُم).

(6) ابن جنّي أبو الفتح عثمان (وفاته 392هـ): المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة: بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م، 2/ 314.

(7) الأزهري: التصريح 1/ 410.

(8) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل 47/2.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العرب إذا جُعِل فِعْل المؤنّث قبل (إلا) ذَكَّروه، فقالوا: لم يقم إلا جاريتُكَ، وما قام إلا جاريتُك، ولا يكادون يقولون: ما قامتْ إلا جاريتك"[1].

ورجّح الأزهريّ بعض القراءات على بعض، و كان في ترجيحه بين القراءات يرجّح القراءة باللغة الشائعة على غيرها؛ لموافقتها للقياس المطّرد في اللغة، وفي مقابل ذلك، في توجيهه لإحدى القراءات يذكر قراءة المصحف، ويشير إلى أنّ التوفيق بين القراءتين أليق[2].

ونلمح دفاع الأزهريّ عن القراءة والقراء، حين أورد ابن هشام قراءة حمزة: (وما أنتم بمُصرِخيّ إنّي) [إبراهيم/ 22]، بكسر الياء في الوصل، ولذلك عقّبه بإنّي، وهي لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم[3].

وأضاف الأزهري إلى حمزة القارئين: الأعمش ويحيى بن وثّاب. ونقد الأزهريّ قول المعرّي في النيل من قراءة حمزة في رسالته (الغفران) [4]، فنقضه بقول الشاطبي، قال الأزهري: "وهذه اللغة حكاها الفراء[5]، وقطرب، فأجازها أبو عمرو بن العلاء، قاله الشاطبي. وبذلك سقط ما قاله المعرّي في رسالته: أجمع أصحاب العربيّة على كراهة قراءة حمزة: (وما أنتم بمُصرخيّ)، بالكسر". إذن علماء العربيّة لم يجمعوا كما ادّعى المعرّي.

---

(1) الفراء: معاني القرآن، 294/3.

(2) انظر: الأزهري: التصريح 1/ 292 و706.

(3) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج 3، ص175، والأزهري: التصريح، ج1، ص740.

(4) انظر: أبو العلاء المعرّي: رسالة الغفران، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط7.لا.تا. ص447.

(5) انظر: الفراء: معاني القرآن، 2/ 75.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي احتجاجه ببعض القراءات عن غيره، فقد احتجّ ببعض القراءات عن ابن هشام في (المغني)، وعن الفراء في لغات العرب، وعن الأخفش، وغيرهم[1].

وفي توجيه القراءات نحويّا، فقد كان يبيّن موضع الشاهد منها ببيان إعرابها[2]، كما كان يبيّن القراءات التي أتى بها ابن هشام، فيوضّح القراءة، ويذكر قُرّاءها، ويوجّهها توجيهاً نحويّاً بإعرابها، وبيان موضع الشاهد منها، أو يشرح ما قاله ابن هشام في القراءة، والأمثلة على ذلك كثيرة[3]. وهذا يدخل في أسلوبه العام في شرحه.

وفي توجيهه بعض القراءات كان يوجّه القراءة بتوجيه ابن هشام في (المغني)[4]، وفي الغالب كان ينصّ عليه. كما وجّه بعض القراءات عن بعض النحاة- عدا ابن هشام - فوجّه بعضها على سبيل المثال عن البطَلْيوسي[5] وابن بابشاذ[6]، وذكر آراء بعض العلماء في توجيه

---

(1) انظر: الأزهري: التصريح 1/ 28و 143و 318 و 328 و543.

(2) انظر: الأزهري: التصريح 1/ 304 و305 و324 و326.

(3) انظر: الأزهري: التصريح 1/ 117 و121- 122 و160 و321 و324 و326 و331 و410 و429 و451.

(4) انظر: الأزهري: التصريح 1/ 585 و687 و706 و712 و731.

(5) البطليوسي هو: عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد: من العلماء باللغة والأدب. ولد ونشأ في بطليوس (Badajoz) في الأندلس. وانتقل إلى بلنسية فسكنها، وتوفي بها سنة 521هـ. من كتبه: "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن قتيبة" و"المسائل والأجوبة " و"المثلث" في اللغة و"الحلل في شرح أبيات الجمل". (انظر ترجمته: الزركلي: الأعلام، ج4 ص123)

(6) ابن بابشاذ: طاهر بن أحمد بن باب شاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم ابو الحسن المصري الجوهري. ومعنى (باب شاذ): الفرح والسرور. إمام عصره في علم النحو. كان تاجراً في الجوهر، تعلّم في العراق، وولي إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر. سقط من سطح الجامع جامع عمرو بن العاص فمات لساعته سنة 469هـ وقيل سنة 454هـ. من كتبه: (المقدّمة) في النحو، و(شرح الجمل للزجّاجي)، و(شرح الأصول لابن السراج)، و(المحتسب في النحو). {انظر ترجمته: الأعلام للزركلي 3/ 220 وبغية الوعاة للسيوطي 2/ 62 رقم (1323)}.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القراءة، كما ذكر ردّ بعض العلماء على بعض في توجيهها، كردّ ابن مالك على ابـــن جنّـــي[1] على سبيل المثال.

ويتحلّى الأزهريّ بورعه وتقواه في وقوفه عند حدّ علمه، ويتجلّى ذلك في تقديره النحوي لنصّ بعض القراءات، فكان يذيّل تقديره النحوي بقوله: "والله أعلم"[2]، هذا فيما وقفت عليه فـــي كتابه على المستوى النحوي.

ولكي نتعرّف موقف الأزهري من القراءات القرآنية بوضوح أكثر، سنتناول بعض شواهده من القراءات القرآنية بالوصف والدراسة.

---

(1) انظر: التصريح 1/ 447 و689 و712.

(2) انظر: التصريح 1/ 599 و600.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- في المقدمات النحوية: في المعرب والمبني من الأفعال: فعل الأمر والفعل المضارع المجزوم بلام الطلب: الجزم باللام الطلبيّة.

جوازم الفعل المضارع الواحد[1] أربعة، هي: (لا) الطلبيّة[2]، واللام الطلبيّة[3] (لـ)، و(لمْ) و(لمّا)، وهما: حَرْفا نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ للمُضيّ، ويختصّان[4] بالدخول على الفعل المضارع، وبجواز دخول همزة الاستفهام على كلٍّ منهما[5].

والطلبُ باللام الطلبيّة إمّا أن يكون أمراً، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق/7]؛ لأنّه من الأعلى، أو دعاءً، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف/77]؛ لأنّه من الأدنى، أو التماساً، نحو: لِتَقُمْ؛ وهو من المساوي أو المُكافيء[6]. وتسمّى لامُ الطلب بلام الأمر عند بعض النحاة[7]، والأصحُّ- في رأيي- أن تسمّى لام الطلب؛ لأنّ الطلبَ أشمل، والأمرُ معنىً واحدٌ من معاني الطلب، وكُلُّها تُؤَدّى باللام.

---

(1) هذا هو النوع الأول، والنوع الثاني: الجازم لفعلين، انظر: ابن هشام: أوضح المسالك 4/ 185.

(2) الطلب- هنا- إمّا أن يكون نهياً، أو دعاءً، أو التماساً، انظر أمثلة ذلك: ابن هشام: أوضح المسالك،4/179- 180، والأزهري: التصريح، 2/ 393.

(3) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 4/ 182.

(4) انظر: الأزهري: التصريح، 2/ 395- 396، وانظر: حاشية المحقّق محمد محي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك لابن هشام، 4/ 182، وقد أخذه عن الأزهري في (التصريح) بحرفيّته، دون أن يشير إليه.

(5) انظر: الأزهري: السابق نفسه.

(6) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 4/ 182، والأزهري: التصريح، 2/ 395.

(7) انظر: ابن السرّاج: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط3، 1988م، 2/ 157.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والفعل في العربيّة ضربان: معرب ومبنيّ. فالمعربُ هو المضارع على أن لا يتّصل بـه نون النسوة، أو نون التوكيد المباشرة. والمبنيُّ نوعان: الماضي، والأمر[1].

وفعل الأمر– عند الأزهريّ على الأصحّ – مبنيٌّ عند جمهور البصريين، وبناؤُه على ما يجزم به مضارعه[2]. وهو مذهبُ ابن مالك، ومذهبُ ابنِ هشامٍ أيضاً– هنا– في أوضح المسالك[3].

ثم أورد الأزهريّ مذهبَ الأخفش[4] والكوفيين فيه، وهو: فعلُ الأمرِ معربٌ مجزومٌ بلام الأمر، وأنّها حذفت حذفاً مستمرّاً في نحو: قُمْ واقعُدْ، والأصل: لِـتَقُمْ ولِتَقْعُـدْ، فحـذفت الـلام للتخفيف، وتبعها حرفُ المضارعة[5]. أي تبعَها حرفُ المضارعة في الحذف، وربّمـا قـصدوا بالحذفِ المستمرّ فيه؛ لكثرة الاستعمال نتيجةَ تكرار الفعل، أي: فعل الأمر أصله مضارع، قـال الأنباريّ في استدلال الكوفيين: "على أنّ الأصل في قمْ لِتقمْ وفي اذهبْ لِتذهبْ إلا أنّه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفاً"[6]. ومذهبُ الأخفش والكوفيين هذا أخذه الأزهريّ عن ابن هشامٍ في (المغني) بحرفيّته[7].

---

(1) انظر: ابن هشام: اوضح المسالك، ج1، ص35– 36. و(نون النسوة) يسمّيها (نون الإناث).

(2) انظر: الأزهري: التصريح، 1/ 50.

(3) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 1/ 36.

(4) انظر: الأخفش: معاني القرآن، 2/ 345.

(5) انظر: الأزهري: التصريح، 1/ 51.

(6) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيـروت، ط1، 1995، ص 280. وانظر: ابن جنّي: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب–بيروت، 2/ 300 .

(7) انظر نصّ ابن هشام: مغني اللبيب، ص229.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم أورد الأزهريّ رأيَ ابنِ هشامٍ في كتابه (المُغني) الذي يخالفُ فيه البصريين، ويوافقُ الأخفشَ والكوفيين في فعل الأمر، وبذلك يكونُ ابنُ هشامٍ قد خالفَ نفسَه، فقد كان على مذهب البصريين في كتابه (أوضح المسالك)، وصار على مذهب الأخفش والكوفيين في كتابه (المغني) في فعل الأمر، فقال في (المغني): "وبقولهم أقول، لأنّ الأمر معنى، فحقّه أن يؤدّى بالحرف؛ ولأنّه أخو النهي، ولم يدلّ عليه إلاّ بالحرف"[1]، وأورد ابنُ هشامٍ أدلّته على ذلك، وقد أوردها الأزهريّ عنه في شرحه، وقد نصّ عليه الأزهريّ بين قوليه: (قال الموضّح في المُغني) إلى قوله: (انتهى كلامُه في المُغني) [2]. ولم يعقّب عليه الأزهريّ بشيء.

ويعدُّ هذا من تطوّر الآراء النحوية عند ابن هشام، وأشار إلى هذه المسألة حسن الشاعر: "اختار ابنُ هشامٍ مذهبَ البصريين في أنَّ فعل الأمر مبنيّ، وذلك في شرح القطر، وشرح اللمحة، وشرح الشذور، وأوضح المسالك، ولكنّه خالف ذلك في مغني اللبيب، واختار أنّه معرب، وهو مذهبُ الكوفيين"[3]. ومذهبُ الأخفش أيضاً على ما ورد عند ابن هشام، وعند الأزهريّ قبل قليل.

وهذه المسألة من المسائل الخلافيّة التي تناولها أبو البركات الأنباريّ بين البصريين والكوفيين في كتابه (الإنصاف) [4].

---

(1) ابن هشام: مغني اللبيب، ص230. وعبارة الأزهريّ في (التصريح): "وقد دلّ عليه بالحرف". وربما يكون الأزهري قد أخذ من نسخة أخرى من (مغني اللبيب).

(2) انظر: الأزهري: التصريح، 1/ 51.

(3) حسن موسى الشاعر: تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاريّ، دار البشير: عمان- الأردن، ط1، 1415هـ- 1994م، ص12.

(4) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2 ص524 وما بعدها، مسألة (72): فعل الأمر معرب أو مبني؟

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والأصل في الأمر للمُخاطب(افعلْ)، فإن أُمر الغائبُ أُتيَ باللام مع المضارع، فيقال: لِيذهبْ زيدٌ، والكلام موجّهٌ للمخاطب كي يأمرَ زيداً. "وإنّما يؤمر به الغائب ولا يكون ذلك للشاهد، وربّما يُقلب للشاهد كقول رسول الله: (لتأخذوا مصافّكم)، ولا يكادون يقولون: لتذهبْ أنت، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج/29)"[1].

وقال ابن السرّاج: "فإذا لم يكن الأمرُ للحاضر فلا بدّ من إدخال اللام، تقول: ليقمْ زيدٌ...؛ لأنّ زيداً غائبٌ فلا يكون الأمر له إلا بإدخال اللام"[2].

هذا هو الأصل، وفي رأيي انسحب دخول اللام بعد ذلك على المضارع بالتاء للمخاطب، وأنا أجدُ أنّ في دخول اللام عليه تلطّفاً في الأمر(لتفعلْ) أحبّ إلى النفس، وأخفّ وقعاً عليها، ففيه تودّدٌ والتماسٌ أكثرُ منه أمراً، ولذلك كانتْ الآية الكريمة (فلتفرحوا) غايةً في البلاغة؛ لا يتناسبُ معه الأمر المباشر على سبيل الإلزام، وإن كان من الأعلى سبحانه وتعالى؛ لأنّه موضع فرحٍ وسرور، وكانت غايةً في الروعة أنْ يخاطبَ بها رسولُ الله المؤمنين (فلتفرحوا)، بتودّدٍ

---

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، 1995، ص267. والحديث بلفظ:(عَلَى مَصَافِّكُمْ كَمَا أَنْتُمْ) في الجامع الصحيح سنن الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي– بيروت، 368/5 رقم الحديث 3159 . وبلفظ:(كَمَا أَنْتُمْ عَلَى مَصَافِّكُمْ) في مسند أحمد: الإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، مؤسسة قرطبة – القاهرة، 243/5 رقم الحديث 21093 .

(2) ابن السرّاج: الأصول في النحو، 2/ 174.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

وتلطّف يتناسب ومقام الفرح؛ ولا يتناسب ذلك بفعل الأمر المباشر؛ لأنّ الأمر-غالباً- ثقيلٌ على النفس.

والذي يعنينا من تلك الأدلّة التي قدّمها ابنُ هشامٍ وأوردها الأزهريّ هو الواقعُ اللغويُّ في لغة العرب: النطقُ والاستعمالُ للام الطلبيّة مع المضارع للمواجهِ المخاطبِ لتؤدّي معنى الأمر، قال ابنُ هشام: "ولأنّهم قد نطقوا بذلك الأصل، كقوله:

لِتَقُمْ أنتَ يا ابنَ خيرِ قُريشٍ ... ...

وكقراءة جماعة: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) [1] [يونس/ 58]؛ وفي الحديث الشريف: (لتأخذوا مصافّكم)[2]. فأتى بشاهدٍ من الشعر، وقراءة، وحديثٍ.

وقد أتمّ الأزهريّ الشطر الثاني من بيت الشعر:

... ... كيْ لِتُقَضّي حوائجَ المُسلمينا[3].

وأوردَ نصّه في شرحه: كقراءة (بعضهم) بدلاً من (جماعة)، وبيّن وجه القراءة: بالتاء الفوقيّة[4]. وهذا من أسلوب الأزهريّ في شرحه.

---

(1) نصّ المصحف: (فليفرحوا) بالياء. وبالتاء قراءة ابن عامر، وعثمان بن عفّان، وأُبيّ، وأنس، وزيد رضي الله عنهم أجمعين، وهي قراءة النبيّ صلى الله عليه وسلم. انظر تخريج القراءة: معجم القراءات القرآنية، 80/3. وانظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري، 2/ 524 – 525.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب، ص230. وانظر تخريج الحديث: الصفحة السابقة في الهامش.

(3) انظر تخريج الشاهد: حنّا حدّاد: معجم شواهد النحو الشعريّة، ص174 شاهد رقم (2952) ومصادره ص665. وهو من الخفيف، برواية: (فَلْتُقَضَّ). والشاهد بلا نسبة، وفي الإنصاف 2/ 525 برواية: (فَتُقَضّى) بالبناء للمجهول، ورفع (حوائجُ)، وهو الأصحّ في نظري؛ لأنه بذلك يستقيم وزناً ونحواً.

(4) انظر: الأزهري: التصريح، 1/ 51.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي نهاية الأدلّة يقول ابنُ هشام: "فإذا ادّعى أنّ أصله (لِتَقُمْ) كان الدّال على الإنشاء اللام لا الفعل"[1]، أي: الدّال على معنى الأمر لامُ الطلب لا الفعلُ نفسه.

فالأزهريّ يستشهد بالقراءة القرآنية في شرحه كما وردتْ عند ابنِ هشامٍ في (المغني)، وقد أخذ الأزهريّ نصّه كاملاً، ونصّ عليه، وعزاه إليه بأمانة، وأوردَ شواهده كما هي على الترتيب نفسه، فقدّم الشاهدَ الشعريَّ على القراءةِ القرآنيّة فالحديث الشريف. ولمْ يعقّب الأزهريّ على ذلك بشيء، مكتفياً بما أورده عن ابن هشامٍ في (المغني).

وهذا من أسلوبه في شرحه أحياناً، فهو يحاول أن يشرح ابنَ هشامٍ في (أوضح المسالك) بابن هشامٍ في (المغني) غالباً، أو من مؤلّفاته الأخرى، إذا كان له الرأيُ نفسُه.

وإذا كان ابنُ هشامٍ يخالفُ نفسَه- كما في هذه المسألة- أوْ له رأيان فيها، أتى الأزهريّ برأيه الآخر المُخالفِ في مؤلفاته الأخرى، وغالباً ما يكون ذلك في (المغني) يخالف رأيَه في (أوضح المسالك).

ومن الملاحظ- هنا- أنَّ الأزهريّ لم يذكر قارئ القراءة التي استشهد بها عن ابن هشام، ولم يصفْها بشيء سوى ببيان القراءة بالتاء الفوقيّة، ولا عقّب عليها.

---

(1) ابن هشام: المغني، ص230، والأزهري: التصريح، 1/ 51. وانظر: ابن جنّي: الخصائص، 2/ 300.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **في الأبواب النحوية: في باب الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر: النافيات المعملات عمل (ليس):** حذف مرفوع (لات) هو الغالب، وحذف منصوبها قليلٌ في كلام العرب، وقد يجرّ بها.

الحروف المشبّهات بـ(ليس) هي: ما و لا و لاتَ و إنْ. ولا يعملن عمل (ليس) إلاّ بشروط ذكرها ابن هشام[1].

قال سيبويه: "وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا بها لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصّة، لا تكون لات إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين"[2].

وقال ابن هشام في (المغني): "وعلى كل قول لا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع"[3]. و(لات) أصلها (لا) زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معناه، وخُصّت بنفي الأحيان- جمع حين- فمعمولاها اسما زمان، وعملها واجبٌ؛ لأنّه إجماعٌ من العرب، ومذهب جمهور النحاة أنّها تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم وتنصب الخبر.

والغالب حذف مرفوعها، نحو قوله تعالى: (ولات حينَ مناص) [ص/ 3]، بنصب (حينَ) على أنّه خبرُها، واسمها محذوف (الحينُ)، وهي بمعنى ليس، ومناص بمعنى فِرار، وهذه قراءة المصحف. والتقدير: ليس الحينُ حينَ فِرار[4].

---

(1) انظر شروط عملهنّ: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص245- 256.

(2) سيبويه: كتاب سيبويه، 12/1، وانظر: ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي: الأصول في النحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط3، 1988، 95/1.

(3) ابن هشام: مغني اللبيب، ص254.

(4) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1 ص257، والأزهري: التصريح، ج1، ص268.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثمّ أتى ابن هشام بقراءة بعضهم: (ولات حينُ مناص) [ص/ 3]، برفع (الحين)، وهو من القليل في لغة العرب[1]. قال سيبويه: "وزعموا أن بعضهم قرأ: (ولات حينُ مناص) وهي قليلة، ....في الرفع"[2].

فبيّن الأزهري القراءة والقارئ، فقال: "ومن القليل قراءة عيسى بن عمر في الشواذّ[3].... برفع (الحين)، على أنّه اسمها، وخبرها محذوف، أي: ليس حينُ فرارٍ حيناً لهم[4].

ثمّ جارى الأزهريُّ ابنَ هشامٍ فأتى بقراءة أخرى، فقال: "وقُرِئ: (ولات حينِ مناص) [ص/3]، بخفض (حين). وتابع الأزهريّ قوله: "فزعم الفرّاء أنّ (لات) تستعمل حرفاً جارّاً لاسم الزمان خاصّة، كما أنّ (منذ) و(مذ) كذلك"[5]. ونصُّ الأزهريّ هذا هو نصُّ ابن هشامٍ بحرفيّته في (المغني)، أخذه الأزهريُّ عنه ولكن دون أن يشير إليه[6].

ومن الملاحظ أنّ الأزهريّ لم يطعن في القراءة، ولا غضّ منها، ولا انتقص من قارئها، مكتفياً بوصفها بالشذوذ. وشذوذها- في رأيي- كان لقلّة استعمالها عند العرب في حالتي الرفع والجرّ، ولخروجها عن القراءة المتواترة والمشهورة في قراءة المصحف التي جاءت منصوبة على اللغة الشائعة عند العرب. فجاءت القراءة الشاذّة على لغة عربيّة فصيحة، وجاءت قراءة المصحف على اللغة الفصحى.

---

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1 ص 257.

(2) سيبويه: كتابه، 1/ 57-58.

(3) انظر تخريج القراءة: معجم القراءات القرآنية، 5/ 255، وابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص129.

(4) هذا من أسلوبه في بيان القراءة أو توجيهها، وهو أسلوبه العام في شرحه. وانظر:الأخفش: معاني القرآن، 2/ 453، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1/ 132.

(5) الأزهريّ: التصريح، 1/ 269، وانظر: الفرّاء: معاني القرآن، 2/ 397- 398، وعنده الخفض بـ(لات)، والنصب بها.

(6) انظر النص بحرفيّته: مغني اللبيب، ص255.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- YarmoukUniversity

وحاول ابن مالك تفسير شذوذه النحويّ في الكافية، فقال: "و لا بدّ من تقدير المحذوف معرفة؛ لأن المراد نفي كون الحين الحاضر حينًا ... وليس المراد نفي جنس حين المناص. ولذلك كان رفع الحين الموجود شاذًّا؛ لأنّه محوج إلى تكلّف مقدّر يستقيم به المعنى"[1].

وقد نبّه ابن مالك في نظمه على شذوذ رفع الحين –الثابت– اسمًا وجعل المحذوف خبرًا بقوله[2]:

وقد يرى المحذوف بعد خبرا والثابت اسمًا حيث مرفوعًا جرى

ثم ذكر الأزهريّ الخلاصة فيها[3] فقال: "فتحصّل في (حين) ثلاث قراءات: الرفع، والنصب، والخفض". ثم ذكر وجوه الإعراب في كل منها، فقال: "وفي الرفع ثلاثة أقوال: إمّا على الابتداء، أو على الاسمية لـ(لات) إن كانت عاملة عمل ليس، أو على الخبريّة لها إن كانت عاملة عمل (إن). وفي النصب ثلاثة أقوال أيضاً: إمّا على الاسمية لـ(لات) إن كانت عاملة عمل (إنّ)، أو على الخبريّة لها إن كانت عاملة عمل (ليس)، أو أنّه مفعول لفعل محذوف تقديره: لا أرى حين مناص[4]. وفي الخفض وجه واحد".

---

(1) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 1/ 442.

(2) انظر: ابن مالك: السابق نفسه.

(3) هذا من أسلوبه أيضاً في نهاية بعض مسائله النحوية، إذ يلخّص الآراء فيها.

(4) عند المرادي: نقل هذا عن الأخفش، انظر: المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص488، وكذلك عند ابن هشام: مغني اللبيب، ص254.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأنهى الأزهريّ خلاصته فيها بقوله: "وعلى كل حال لا تعمل- لات- إلاّ في أسماء الزمان[1]، كما يؤخذ من قول الناظم- ابن مالك في ألفيّته-:

وما لِلاتَ في سوى حينٍ عملْ[2] ....."

وهذا هو رأي الفرّاء فيها كما تقدّم في قول الأزهريّ، وقد ذكر رأيَ الفرّاء في ذلك ابنُ هشام في (المغني)، وأردفه ابنُ هشام برأي الفارسي وجماعة منهم الزمخشريّ على أنها تعمل في الحين وما رادفه[3]، وهو رأي سيبويه قبلهم جميعاً، وقد تقدّم قوله آنفاً.

---

(1) جاء في شرح الأشموني: لا تعمل- لات- إلا في أسماء الأحيان نحو حين وساعة وأوان. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1/ 131.

(2) تتمته: وحذفُ ذي الرفع فشا والعكس قلْ. الناظم ابن مالك: ألفيّته في النحو والصرف، ص18، فصل (في ما ولا ولات وإن) المشبّهات بليس.

(3) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ص255.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في باب المستثنى: جواز نصبه وإبداله من المستثنى منه، والإبدال أرجح، في الاستثناء التام المنفي المتصل.

الاستثناء أسلوب لغوي من أساليب العربية، ومفهومه النحوي[1] هو: إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها، أي: إخراج المستثنى بأداة الاستثناء من حكم المستثنى منه، بشرط الفائدة[2]، وفائدته إخراج الثاني من الأول[3]، إذ لا فائدة من قولنا: رأيت إلا زيداً، أو: جاءني ناس إلا زيداً، أو: جاء قوم إلا رجلاً؛ فلا يقال ذلك؛ لعدم الفائدة[4].

وهو يقوم على حكم، ومستثنى منه، وأداة استثناء، ومستثنى، على هذا الترتيب، هذا هو الأصل في أسلوب الاستثناء، فإن تقدم المستثنى وتأخّر المستثنى منه[5] فذاك ضرورة أو عدول عن الأصل. وعلى كلّ حال لا يأتي المستثنى إلا بعد أداة الاستثناء. نحو: حضر الأصدقاء إلا زيداً.

فالحكم (الحضور) يُفهم من سياق الجملة من علاقة الإسناد إسناد الفعل إلى المستثنى منه (الأصدقاء)، أو بإسناد المبتدأ إلى المستثنى منه، أو العكس بإسناد المستثنى منه إلى الخبر، نحو: العُمّال مخلصون في عملهم إلا زيداً.

---

(1) جاء في تعريف الاستثناء: عطف الثاني على الأول بالإخراج منه. انظر: محمد عبد الرؤوف المناوي: التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر – دمشق، دار الفكر – بيروت، ط1، 1410هـ، ص224. وانظر: المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص551 و 513.

(2) انظر الأزهريّ: التصريح، 537/1.

(3) المرادي: الجنى الداني، ص511-512.

(4) انظر ابن مالك: شرح التسهيل، 192/2 و 193. والمرادي: السابق نفسه، والأزهري: السابق نفسه.

(5) في هذه الحالة يجب نصب المستثنى مطلقاً. انظر: المرادي: الجنى الداني، ص515، وابن هشام: أوضح المسالك، 233/2.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والجملة إمّا مثبتة أو منفيّة، ويسمّي النحاة الكلام المثبت بالموجب، والإثبات بالإيجاب، ويسمون المنفيّ بغير الموجَب، والنفي بغير الإيجاب[1]. والمستثنى منه إن كان مذكوراً سُمي الاستثناء تاماً، وإن كان متروكاً[2]، أي: غير مذكور، سُمي مفرَّغاً. وسيأتي الكلام عليهما بعد قليل.

وأدوات الاستثناء التي يستثنى بها ثمان هي: إلا، وحاشا بلغاتها[3]، وليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وغير، وسوى بلغاتها[4]. وأشهرها (إلا) وهي حرف استثناء، ولا خلاف بين النحاة في حرفيّتها[5].

والمستثنى إمّا متّصل بالمستثنى منه، أي: بعضه، أو من جنسه، والأولى عند ابن مالك أنه بعضه على قول المُرادي[6]. وإمّا منقطع عنه، أي: غير متصل. وللمستثنى أحكامه في الإعراب بحسب سياقات الاستثناء كما سيأتي بعد قليل.

أقسام الاستثناء وحكم المستثنى في الإعراب:

يقسم الاستثناء وفق سياقات الجملة فيه، من حيث النفي والإثبات، ومن حيث ذكر المستثنى منه وعدمه، ومن حيث اتصال المستثنى بالمستثنى منه وانقطاعه عنه، وللمستثنى حكمه في كل سياق – إلى الأقسام الآتية:

أولاً: الاستثناء التام: وهو ما ذكر فيه المستثنى منه، ويتفرع إلى أربعة أقسام هي:

---

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 222/2.

(2) انظر: المرادي: الجنى الداني، ص511.

(3) وحاشَ وحشا. انظر: ابن هشام، السابق، 219/2.

(4) وسِوىً وسُوىً وسَواء وسِواء. انظر: ابن هشام، السابق، 221/2.

(5) انظر المرادي: الجنى الداني، ص510، وابن هشام: السابق، 219/2.

(6) انظر ابن مالك: شرح التسهيل، 192/2، والمرادي: الجنى الداني، ص512.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- التام المثبت المتصل، وحكم المستثنى فيه وجوب النصب، وعليه قوله تعالى: (فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ) (البقرة: 249)[1]، ونحو: قام القوم إلا زيداً[2].

2- التام المثبت المنقطع، وحكم المستثنى فيه وجوب النصب أيضاً، وعليه قوله تعالى: (فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ) (الكهف: 50)، فالمستثنى (إبليس) منقطع عن المستثنى منه (الملائكة)؛ إذ هو ليس من جنسهم، بدليل قوله تعالى بعد ذلك: (كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ) (الكهف: 50)، فوجب نصبه، وهو مستثنى من الساجدين أيضاً، بدليل قوله تعالى بعد ذلك: (فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ) (الكهف: 50)، فوجب نصبه أيضاً؛ لأن الكلام تامّ مثبت، وزيادة على ذلك هو منقطع.

ويكفي أن نقول في هذين القسمين: التام المثبت، ويستوي في ذلك المتّصل والمنقطع، فكلاهما حكمه وجوب نصب المستثنى، وعليه جرى قول النحاة، وقد ذكرت الاتصال والانقطاع زيادة في التوضيح وفق سياقات الجملة.

3- التام المنفي المتّصل، نحو قوله تعالى: (مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) (النساء: 66) وحكم المستثنى فيه جواز نصبه، وجواز إبداله من المستثنى منه، وإبداله أرجح عند النحاة[3]، كما جاء في الآية، فـ(قليل) مرفوع على البدل من الضمير المتصل واو الجماعة الفاعل من قوله (فعلوه)[4].

---

(1) في الآية قراءة أخرى، هي برفع (قليل)، ولها تأويل سيأتي الكلام عليه. وانظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 2/222-224.

(2) انظر: المرادي: الجنى الداني، ص514.

(3) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص515، وابن هشام: أوضح المسالك، 2/226، والأزهري 1/543.

(4) انظر: الأخفش: معاني القرآن، 1/241.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وجواز نصبه كما في قراءة أخرى للآية: (ما فعلوه إلا قليلاً منهم)[1] (النساء: 66)[2]، وسيأتي الكلام عليه. والنفي –هنا– على عمومه، سواء فيه النفي الصريح كما في الآية السابقة، أو شبه النفي[3]، وهو النهي، نحو قوله تعالى: (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ) (هود: 81) بالنصب، وقُرئت (امرأتُك) بالرفع[4] أيضاً على ما ذكرنا، والاستفهام الإنكاري، نحو قوله تعالى: (وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ) (الحجر: 56)[5].

4- التام المنفي المنقطع، نحو قوله تعالى: (مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ) (النساء: 157)، فهذا فيه لغتان: حجازية وتميمية، فالحجازيون ينصبون، وجاءت الآية بالنصب على لغتهم، فهو واجب النصب على لغتهم، والتميميّون ينصبون ويُبدلون، فهو جائز النصب والإبدال على لغتهم، وعلى لغتهم قرئت الآية السابقة: (ما لهم به من علمٍ إلا اتّباعُ الظنّ) بالرفع[6]، وقيل: النصب عندهم أرجح. وعلى ذلك جاز في العربية الوجهان: النصب والإبدال، والنصب أرجح عند النحاة، بشرط أن يصحّ إغناؤه عن المستثنى منه، كما في الآية السابقة[7].

---

(1) هي قراءة ابن عامر، وعيسى بن عمر، وإسحاق، وأُبيّ، وأنس. وانظر تخريج القراءة: معجم القراءات القرآنية، 143/2، وانظر: الإتحاف، ص192، والنشر، 250/2.

(2) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 226/2، وعنده: "والنصب عربيّ جيد". والأزهري: 543/1.

(3) يسميه ابن مالك: النفي المؤوّل. انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 192/2.

(4) هي قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وابن محيصن، واليزيدي، والحسن وابن جمّاز، وانظر تخريج القراءة: معجم القراءات القرآنية، 128/3. وانظر: الاتحاف، ص259، والنشر 290/2.

(5) انظر: ابن هشام، 226/2، والأزهري: التصريح، 543/1.

(6) جائز على لغة بني تميم على الإتباع بدلٌ من موضع (من علم). انظر سيبويه: كتابه، 322/2–323، والمبرّد: المقتضب، 413/4، وابن مالك: شرح التسهيل، 207/2، وابن هشام: أوضح المسالك، 229/2.

(7) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص515.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

فإن لم يصحّ إغناؤه عن المستثنى منه تعيّن نصبه عند الجميع، وهو كل استثناء منقطع، لا يجوز تفريغ ما قبل (إلا) للاسم الواقع بعدها[1]. فالاستثناء المنقطع حكم المستثنى فيه النصب وجوباً، سواء فيه المثبت والمنفي.

ثانياً: الاستثناء غير التام: وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه، وليس منه إلا قسم واحد هو: غير التامّ المنفّي؛ ولأنه غير تامّ، فلا صلة بين المستثنى والمستثنى منه؛ لأنه متروك، فلا اتصال فيه ولا انقطاع، فلا يقال: متّصل، ولا منقطع. ويسمى الاستثناء المفرّغ، نحو قوله تعالى: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) (آل عمران: 144) ونحو: ما قام إلا زيدٌ. وسُمّي مفرّغاً؛ لأنه تفرّغ العامل فيه: الفعل –غالباً– أو ما قبل (إلا) للمستثنى، فاشتغل به[2]. قال المرادي: (ولا أثر لـ(إلا) في ذلك. ولا يكون التفريغ إلا بعد نفي أو شبهه)[3]. أي: (إلا) غير عاملة، فلم تعدْ أداة استثناء، وإنّما صارت أداة حصر. قال ابن هشام: "فلا عمل لـ(إلا)، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها ... وشرطه: كون الكلام غير إيجاب"[4]. وقال الأزهريّ: "ولا يتأتّى التفريغ في الإيجاب؛ لأنه يؤدي إلى الاستبعاد، لا نقول: رأيت إلا زيداً؛ لأنه يلزم منك أنك رأيت جميع الناس إلا زيداً، وذلك محالٌ عادة"[5]. وقد تقدّم القول عليه في شرط الفائدة.

---

(1) السابق نفسه. وللاستثناء أحكامٌ أخرى، واقتصرنا فيه على أبرزها.

(2) انظر: المرادي: الجنى الداني، ص514، والأزهري: التصريح، 539/1.

(3) المرادي: الجنى الداني، ص514.

(4) ابن هشام: أوضح المسالك، 222/2.

(5) الأزهريّ: التصريح، 540/1.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويستوي فيه النفي وشبه النفي، وأتينا بالآية السابقة على النفي، وشبه النفي -وقد تقدّم القول عليه- هو النهي، نحو قوله تعالى: (وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ) (النساء: 171)، **والاستفهام الإنكاري، نحو قوله تعالى: (فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ) (الأحقاف: 35).**

وفي شرح الأزهريّ على (أوضح المسالك)، يوجّه الأزهريّ الآيات التي أوردها ابن هشام، ومنها قراءة قرآنية.

يقول ابن هشام: "وإن كان الكلام غير موجَب: فإن كان الاستثناء متّصلاً فالأرجح اتباع المستثنى للمستثنى منه: بدل بعض عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين، نحو: (مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) (النساء: 66)، و(وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ)[1] (هود: 81)، (وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ) (الحجر: 56)[2].

وقول ابن هشام هذا يقع في القسم الثالث من أقسام الاستثناء التام، وهو التامّ المنفي المتّصل كما بيّنا سابقاً. ومرّ بنا حكم المستثنى فيه، وهو جواز النصب والإبدال، والإبدال أرجح، كما هو عند ابن هشام، وهذه شواهده من القرآن الكريم.

فوجّه الأزهريّ شواهد ابن هشام من القرآن الكريم، بعد أن شرح قوله السابق، فبيّن عطف النسق عند الكوفيين بقول أبي حيّان[3]؛ لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في باب

---

(1) هذه قراءة قرآنية بالرفع. ونصّ المصحف بالنصب وتم تخريج القراءة سابقاً.

(2) ابن هشام: أوضح المسالك، 226/2.

(3) انظر: أبو حيّان الأندلسي: ارتشاف الضرب، 294/2-295.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستثناء خاصة، وزاد ذلك توضيحاً بقول ابن هشام[1] في (المغني)، وهي -إلا- عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها[2].

قال الأزهريّ في توجيه الآية الأولى: "مثال النفي، نحو: (مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) (النساء: 66) بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر[3]، فـ(قليل) بدل من الواو في (فعلوه)، بدل بعض من كل عند البصريين، وهو في نية تكرير العامل، والتقدير: ما فعلوه إلا قليلٌ منهم، وعطف نسق عند الكوفيين"[4].

فبيّن الأزهريّ وجه القراءة بالرفع[5]، واستثنى ابن عامر؛ لأنه يقرؤها بالنصب، ثم بيّن إعراب المستثنى على كِلا المذهبين في النحو: البصري والكوفي.

وقال الأزهريّ في توجيه الآية الثانية، وهي قراءة: "وشبه النفي النهي والاستفهام، مثال النهي: (ولا يلتفتْ منكم أحد إلا امرأتُك) (هود: 81) بالرفع[6] في قراءة أبي عمرو وابن كثير، فـ(امرأتك) بدل من (أحد)، بدل بعض من كل، ولم يصرّح معه بضمير؛ لأن قوة تعلّق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالباً"[7]. فبيّن وجه القراءة بالرفع، وبيّن بعض

---

(1) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ص82.

(2) انظر: الأزهريّ: التصريح، 542/1.

(3) قراءة ابن عامر بالنصب، وقد مرّ ذكرها سابقاً.

(4) الأزهريّ: التصريح، 543/1. هكذا النصّ المحقّق، ويقتضي سياق الكلام أن يكون تقديره: (ما فعلوه إلا فعله قليلٌ منهم).

(5) نصّ المصحف بالرفع، وهي قراءة الستة، وهم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو بن العلاء البصري، وعاصم الكوفيّ، وحمزة الكوفيّ، والكسائي الكوفيّ.

(6) مرّت القراءة سابقاً. ونصّ الآية في المصحف بالنصب وهي قراءة العشرة غير أبي عمرو وابن كثير. انظر: القرآن الكريم في هامشه القراءات العشر المتواترة، سورة هود، الآية 81، ص230.

(7) الأزهريّ: التصريح، 543/1.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قرّائها، وبيّن موضع الشاهد من القراءة بإعرابه، وعلّل عدم وجود ضمير مع البدل يعود منه على المبدل منه؛ بقوّة تعلّق المستثنى بالمستثنى منه، فأغنى ذلك عنه.

وقال الأزهريّ في توجيه الآية الثالثة: "ومثال الاستفهام: (وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ) (الحجر: 56) بالرفع[1] في قراءة الجميع، فـ(الضالون) بدل من الضمير المستتر في (يقنط)، بدل بعض من كل، ولم يؤت معه بضمير لما قلنا"[2]. أي للعلة التي قالها قبل قليل وهي قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه أغنت عن الضمير. وقد بيّن وجه القراءة بالرفع، وهي قراءة القرّاء جميعاً، وبيّن موضع الشاهد بإعرابه، معلّلاً لعدم وجود الضمير كما سبق. وهذا كله يدخل في أسلوبه في شرحه.

ثم أشار ابن هشام إلى قراءات قرآنية لبعض الآيات السابقة، ولم يذكرها، فأتى بها الأزهريّ على وجهها من القراءة، ولم يذكر قُرّاءها، ولم يبيّن موضع الشاهد منها بإعرابها، كما كان يفعل عادة. ثم أتبعَ ذلك بقراءة قرآنية أتى بها عن ابن هشام في (المغني)، وقد نصّ عليه، وبيّن تأويلها عنه في (المغني) أيضاً.

وإليك نصّ ابن هشام أولاً ثم نصّ الأزهريّ ثانياً:

قال ابن هشام بعد أن رجّح إتباع المستثنى للمستثنى منه –في المسألة نفسها– في الاستثناء التام المنفي المتصل بعد أن أورد الآيات السابقة بالرفع على الإتباع: "والنصب عربيّ جيد، وقد قُرئ به في السبع في (قليل) و(امرأتك)"[3]. فوصف ابن هشام النصب في القراءة في الموضعين

---

(1) هي قراءة المصحف.

(2) الأزهريّ: التصريح، 543/1.

(3) ابن هشام: أوضح المسالك، 226/2.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المذكورين بالجودة، وعبارته (عربيّ جيد) تذكّرنا بسيبويه الذي كان يصف بعض لغة العرب بهذه العبارة نفسها[1]. كما يشير ابن هشام إلى أن القراءة به من القراءات السبع.

وقال الأزهريّ شارحاً: "والنصب عربيّ جيد وقد قرئ به في السبع في (قليل) من قوله تعالى: (ما فعلوه إلا قليلاً منهم)[2] (النساء: 66)، وفي (امرأتك) من قوله تعالى: (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتَك)[3] (هود: 81)، ولا يتأتّى الإتباع في الموجَب. فأما قراءة بعضهم[4]: (فشربوا منه إلا قليلٌ منهم) (البقرة: 249) بالرفع محمولة على أن (شربوا) في معنى: لم يكونوا منه، بدليل (فمن شرب منه فليس منّي) (البقرة: 249) قاله في المغني"[5]. أي: لم يكونوا من الملك طالوت.

ومن الملاحظ أن الأزهريّ لم يذكر قارئ القراءة؛ ربّما لأن همه أن يورد القراءة ويوجهها بالتأويل الذي ذكره عن ابن هشام في (المغني)؛ لأن القراءة –هنا– خرجت عن القاعدة النحوية التي بناها النحاة على الأعم الأغلب في لغة العرب، ونلاحظ أنّه لم يطعن في القراءات، ولا قرّائها، كما نلاحظ أنه كان يورد القراءات القرآنية مع الآيات في الموضع النحوي الواحد كما يفعل ابن هشام.

وهذه نماذج أخرى من شواهد الأزهريّ من القراءات القرآنية، نتناولها بما يفي بالغرض إن شاء الله تعالى.

---

(1) انظر: سيبويه: كتابه، 34/1 و 90 و 119، 17/2 و 127، 426/3، 437/4 و 466 على سبيل المثال لا الحصر.

(2) هي قراءة ابن عامر، وقد مرت سابقاً.

(3) نصّ الآية في المصحف بالنصب، فهذه قراءة المصحف. وقد مرت سابقاً.

(4) (قليلٌ) بالرفع هي قراءة عبد الله بن مسعود، وأُبي، والأعمش. انظر تخريج القراءة: معجم القراءات القرآنية، ج1، ص193. ونصّ الآية في المصحف (قليلاً) بالنصب، وفق القاعدة النحوية.

(5) الأزهريّ: التصريح، 543/1.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- **(إنْ) نافية بمعنى (ما)، واللام بعدها بمعنى (إلا):**

الكوفيّون لا يجيزون تخفيف (إنّ) المكسورة، وعندهم (إنْ) ساكنة النون نافيةٌ بمنزلة (ما)، واللام بعدها بمعنى (إلا) في الاستثناء[1].

قال الأزهريّ نقلاً عن ابن هشام: "قال في (المغني) في بحث اللام: وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى: (إلا)، وأنّ (إنْ) قبلها نافية"[2].

وبعد ذلك أورد الأزهريّ عن الأخفش قراءة قرآنية لابن مسعود ﷺ يؤيّد بها ما ذهب إليه الكوفيّون في ذلك، قال الأزهريّ: "ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود: (قال إن لبثتم لقليلاً) [3] (المؤمنون: 114) حكاها الأخفش في معانيه"[4].

قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (المؤمنون: 114): "أي: ما لبثتم إلا قليلا. وفي حرف ابن مسعود: (إن لبثتم لقليلا)، وقال الشاعر[5]:

هَبلتْك أُمُّك إنْ قتلْتَ لَمُسلِماً وجَبَتْ عليكَ عقوبةُ المُتعمّدِ"[6]

وحرفُ ابن مسعود قراءته، ويقصد في بيت الشعر: ما قتلت إلا مسلماً.

---

(1) هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (90)، ج2، ص640.

(2) الأزهريّ: التصريح، 328/1، وانظر نصّ ابن هشام في: مغني اللبيب، ص234.

(3) هذه القراءة غير موجودة في معجم القراءات القرآنية، انظر: ج4، ص228.

(4) الأزهريّ: التصريح، 328/1.

(5) مختلفٌ في نسبته: فقيل: لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، وقيل: لصفيّة بنت عبد المطلب، ﷺ والبيت من الكامل، وانظر تخريجه: حنّا حدّاد: معجم شواهد النحو الشعرية، ص66 شاهد رقم (796)، ومصادره، ص364.

(6) الأخفش: معاني القران، 418/2-419.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم عزّز الأزهريّ القراءة قراءة ابن مسعود بشاهد من كلام العرب[1] تأييداً لما ذهب إليه الكوفيّون[2]. فقدّم القراءة القرآنية على كلام العرب، ومصدره في القراءة (معاني القرآن) للأخفش، وقد نصّ عليه.

- **من معاني حرف الجر اللام: بمعنى (عند):**

لحرف الجر اللام معانٍ كثيرة، ذكر ابن هشام منها اثني عشر معنى في (أوضح المسالك)[3].

قال ابن هشام في المعنى الثاني عشر: "الاستعلاء، نحو: (ويخرّون للأذقان) (الإسراء: 109) أي: عليها"[4].

وشرحه الأزهريّ بمعنى الاستعلاء حقيقة في الآية، وزاد الأزهريّ عليه الاستعلاء مجازاً، عنه في (المغني)، ونصّ عليه، فقال: "ومجازاً نحو: (وإن أسأتم فلها) (الإسراء: 7) أي: عليها، قاله في المُغني"[5].

ثم زاد الأزهريّ على ذلك، فأتى بمعانٍ أخرى للام عن نحاةٍ آخرين مع أمثلتها وشواهدها، منها آيتان وقراءة قرآنية.

---

(1) هو قول امرأة من العرب: "والذي يحلف به إن جاء لخاطباً، أي: واللهِ ما جاء إلا خاطباً.

(2) انظر: الأزهريّ: التصريح، 328/1.

(3) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 27/3-32.

(4) ابن هشام: السابق، 32/3. وانظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 17/3.

(5) الأزهريّ: التصريح، 645/1، وانظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ص215-216.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال الأزهريّ: "وتأتي للنسب نحو: نزيد عمٌّ هو لعمرو خال. وللتبليغ نحو: "قل لعبـــادي" (إبراهيم: 31) قاله ابن مالك"[1].

وقال أيضاً: "وللتبيين نحو: سقياً لك، قاله سيبويه"[2]. وقال أيضاً: "وللظرفية نحو: (وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ) (الأنبياء: 47) أي: فيه. وبمعنى (عند) كقراءة الجحدريّ[3]: (بل كذّبوا بالحق لِمَا جاءهم) (ق: 5) بكسر اللام وتخفيف الميم[4]، أي: عند مجيئه إياهم، قالـــه أبو الفتح"[5].

وأتى الأزهريّ بعد ذلك بمعانٍ أخرى أيضاً زيادة على ذلك، عن ابن الحاجب، وابن مالك، وابن هشام في (المغني) أيضاً، منها شاهد شعري، وآيتان ومثال مصنوع[6].

- **من معاني حرف الجرّ الباء: التعدية:**

التعدية أحد معاني حرف الجر الباء، وأتى ابن هشام على ذلك بقوله تعـــالى: (ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ) (البقرة: 17) أي: أذهبه[7].

---

(1) الأزهريّ: التصريح، 645/1، وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 16/3.

(2) الأزهريّ: السابق نفسه، وانظر: سيبويه، كتابه، 318/1.

(3) هو عاصم بن أبي الصباح الجحدري، أخذ القراءة عن سليمان بن قتة عن ابن عباس، توفي سنة 128هـ. (انظر: طبقات القراء، 349/1).

(4) هذا من أسلوبه في ضبط الكلمات، ولا تكاد تخلو صفحة من ذلك في كتابه، ونصّ الآية في المصحف بفتح اللام وتشديد الميم (لمّا). وانظر تخريج القراءة: معجم القراءات القرآنية، 232/6.

(5) الأزهريّ: التصريح، 645/1. وانظر: أبو الفتح ابن جني: المحتسب، 331/2.

(6) انظر: الأزهريّ: التصريح، 645/1-646.

(7) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 33/3.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وشرح الأزهريّ ذلك، بعد أن ضبط كلمة التعدية: "بالتاء المثناة فوق، وتسمّى بالنقل، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تُعدّي الفعل القاصر"[1]. أي: الفعل اللازم. وأتى بالآية السابقة التي أوردها ابن هشام، ثم أتى بقراءة قرآنية يؤيد بها ما ذهب إليه ابن هشام، فقال: "وقرئ: (أذهب الله نورهم) [2] (البقرة: 17)، وبهذه الآية رد على المبرد والسهيلي حيث زعما أن بين التعديتين فرقاً، وأنك إذا قلت: ذهبت بزيد، كنت مصاحباً له في الذهاب. قاله في (المغني)" [3].

فالقراءة بهمزة التعدية (أذهبَ) دليل على أن الباء في الآية للتعدية أيضاً، فهي بمنزلتها.

فاستشهد الأزهريّ بالقراءة، ولم يذكر قارئها؛ لأنه أخذها كما هي عن ابن هشام في (المغني)، تأييداً لما ذهب إليه في (أوضح المسالك)، وردّاً على المبرد والسهيلي فيما زعماه.

- **من معاني حروف الجر (على): موافقة الباء:**

ذكر ابن هشام أربعة معان لـ(على) [4]، وأضاف الأزهريّ إليها معاني أخرى، ذكرها، واستدلّ عليها بآيات من القرآن الكريم، وبقراءة قرآنية، وبيت من الرجز[5]، وبيت من الشعر[6]،

---

(1) الأزهريّ: التصريح، 646/1.

(2) انظر تخريج القراءة: معجم القراءات القرآنية، 31/1. وهي قراءة اليماني، انظر: المرادي: الجنى الداني، ص38.

(3) الأزهريّ: التصريح، 646/1. وانظر: مغني اللبيب، ص111. ولم أجد شيئاً من ذلك عند المبرد في المقتضب، ويبدو لي أن ابن هشام أخذه عن المرادي، انظر: الجنى الداني، ص38.

(4) انظر: أوضح المسالك، 37/3.

(5) الرجز بلا نسبة في مصادره، ولم ينسبه الأزهريّ أيضاً، وهو:

إن الكريمَ وأبيك يعتملْ إن لم يجد يوماً على من يتّكلْ

أي: (عليه)، فحذف (عليه)، وزاد (على) قبل الموصول تعويضاً. قاله ابن مالك في شرح التسهيل 31/3. وانظر تخريجه: حنّا حداد: معجم شواهد النحو الشعرية، ص229 شاهد (9593)، ومصادره ص756.

(6) نسبه الأزهريّ لحميد بن ثور، ونسب للأخطل في بعض المصادر، وهو من الطويل:

أبى الله إلا أنّ سَرحةَ مالكٍ على كلّ أفنانِ العضاةِ تروقُ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وكأنه يستدرك ذلك على ابن هشام[1].

قال الأزهريّ في معاني (على): "وتأتي بمعنى اللام، نحو: (وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ) (البقرة: 185) أي: لهدايته إيّاكم. وبمعنى (عند)، نحو: (وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ) (الشعراء: 14) أي: عندي. ومرادفة (من)، نحو: (إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ) (المطففين: 2) أي: منهم. وموافقة الباء، نحو: (حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ) (الأعراف: 105) أي: بألا أقول، وبذلك قرأ أُبيّ[2]"[3]. أي قراءة أُبيّ ﷺ للآية (حقيق بألاّ أقول على الله إلا الحقّ) وفي ذلك دليل على موافقة (على) للباء.

ونلاحظ –هنا– أنه أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم: آياته وقراءاته، وقد قدمه على شاهدي الرجز والشعر. وذكر قارئ القراءة مستدلاً بها.

– من معاني (ربّ) للتكثير كثيراً:

(رُبّ) عند ابن هشام تكون للتكثيراً كثيراً، وللتقليل قليلاً، في (أوضح المسالك)، وفي (المغني) [4].

فزاد (على)؛ لأن راق متعدية بنفسها، تقول: راقني حسن الجارية. وذكر سيبويه أن (على) لا تُزاد، انظر: كتابه، 3/81–82. وانظر تخريج البيت: حنّا حداد: معجم شواهد النحو الشعرية، ص117 شاهد (1960)، ومصادره ص528.

(1) انظر: الأزهريّ: التصريح، 1/651–652.

(2) انظر تخريج القراءة: معجم القراءات القرآنية، 2/385.

(3) الأزهريّ: التصريح، 1/651.

(4) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 3/46، ومغني اللبيب، ص142.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأيّده الأزهريّ في شرحه بقراءة قرآنية، وببيت من الشعر[1]، عن ابن هشام في (المغني)، وقد نصّ عليه مرّتين، فقال: "قاله في المغني"[2].

قال الأزهريّ في شرحه: "و(ربّ) ليست للتقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا للتكثير دائماً خلافاً لابن درستويه[3] وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً. قاله في المغني"[4].

ثم أتى الأزهريّ بقراءة قرآنية -على الأول: للتكثير كثيراً -عن ابن هشام في (المغني) يؤيد بها ما ذهب إليه ابن هشام في (أوضح المسالك).

قال الأزهريّ: "فالأول -للتكثير كثيراً- كقوله تعالى: (ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمينَ)[5] (الحجر: 2)" [6] أي: بتشديد (ربّ).

ومن الملاحظ -هنا- أن الأزهريّ قدّم القراءة على غيرها من الشواهد الأخرى، كما أخذها عن ابن هشام في (المغني) دون ذكرٍ لقارئها، فلم يذكرْه.

---

(1) لم ينسبه لقائله، وهو لامرئ القيس، والبيت من الطويل:

وياربَّ يومٍ قد لهوْتُ ولَيلةٍ بآنسةٍ كأنّها خطُّ تِمثالِ

وهو بلا نسبة في مغني اللبيب، ص142. وانظر تخريجه: حنا حداد: معجم شواهد النحو الشعرية، ص140 شاهد (2229)، ومصادره ص565.

(2) انظر: الأزهريّ: التصريح، 657/1-658.

(3) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه بن المرزبان، فارسي الأصل، عالم في اللغة والنحو، له شرح فصيح ثعلب، توفي سنة 347هـ. (انظر: الأعلام للزركلي، 76/4).

(4) الأزهريّ: التصريح، 657/1. وانظر نصّ ابن هشام: مغني اللبيب، ص142 حرف الراء (ربّ).

(5) نصّ المصحف بتخفيف (ربّ): "رُبَما"، وهي قراءة نافع، وعاصم، وأبي جعفر. وقرأ السبعة الباقون بتشديد (ربّ): (رُبَّما)، انظر: القرآن الكريم في هامشه القراءات العشر المتواترة، سورة الحجر، الآية (2)، ص262. وانظر تخريج القراءة: معجم القراءات القرآنية، 249/3-250.

(6) الأزهري: التصريح، 657/1.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخلاصة وأبرز النتائج

بعد دراستي السماع بعامّةً عند الأزهريّ وشواهده القرآنيّة بخاصّة، في كتابه: (التصريح بمضمون التوضيح) تبيّن لي من النتائج ما يلي:

ليس للأزهريّ في شرحه منهجٌ مستقلٌّ به وحده، وذلك لأنّه يدور في فلك المشروح غالباً. ويغلب على أسلوبه في شرحه إتمام ما عند ابن هشامٍ من شواهد قرآنيّة، ونثريّة، وشعريّة، وهو إلى جانب ذلك يعرب الشاهد، ويبيّن موضع الشاهد منه، ويوجّه نحويّاً ما يحتاج إلى توجيه، أو يقدّره إذا احتاج إلى تقدير، ويبيّن ما غمض من عبارات ابن هشام بشرحها- غالباً- بعبـــارات ابن هشامٍ نفسِه من مؤلّفاته الأخرى، وخاصّةً كتابه (المغني).

يعود الأزهريّ إلى نسخٍ عدّة لكتاب (أوضح المسالك) لابن هشام، وقد نصّ على ذلك في مواضع عدّة من كتابه (التصريح)، ليتحقّق من نصوصه، وهو بهذا يقوم بما يشبه عمل المحقّقين في مقابلة النسخ المخطوطة بالنسخة الأم، ويظهر عمله هذا – كمحقّق – في ضبط كثيـــرٍ مـــن النصوص، والعبارات والشواهد في شرحه.

اهتمّ الأزهريّ بالسماع كثيراً، واحتكم إليه في المسائل النحويّة، وعوّل عليه كثيراً، فقدّمه على غيره من أصول النحو، فهو المرجع الأوّل عنده والأساس في الحكم النحويّ، وهو في ذلك يمحّص الرواية، فلا يقبلها إلاّ بعد التثبّت منها.

وتنوّعت شواهد السماع عند الأزهريّ بين كلام الله عزّ وجلّ، وحديث رسوله صـــلّى الله عليه وسلّم، وشعر العرب ونثرهم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك تعدّدت مصادره في السماع وشواهده، فأخذ عن النحاة السابقين: بصريين وكوفيين، كما أخذ عن النحاة اللاحقين. وكان يذكر الذين أخذ عنهم، أو نقل منهم، وينصّ عليهم، أو على كتبهم، وينسب الآراء النحويّة إلى أصحابها غالباً.

شرح الأزهريّ (أوضح المسالك) بمؤلفات ابن هشام الأُخرى، ولا سيّما (المغني) منها، فقد أكثر الأخذ عنه، وكان ينصّ عليه غالبًا. وربّما أتى له برأيه النحويّ أيضاً من (المغني) يخالف فيه رأيه في (أوضح المسالك)، فقد خالف ابنُ هشام نفسَه في بعض آرائه النحويّة، وكان الأزهريّ ينصّ عليها.

وافق الأزهريّ ابن هشام في آرائه النحويّة في (أوضح المسالك) غالباً، وإذا خالفه أتى برأي ابن هشام المخالف في (المغني) ، فيخالفه مخالفةً غير مباشرة. وانتصر له أيضاً على من خالفه من النحاة في مسائل نحويّة عدّة.

وكان الأزهريّ يردّ بعض آراء ابن هشامٍ، واختياراته النحويّة إلى مصادرها الأولى وأصحابها من النحاة الأوائل فينصّ عليهم غالباً.

أخذ عن ابن هشام في مؤلفاته الأخرى، وعن ابن مالك أيضًا، دون الإشارة إلى أيٍّ منهما في مواضع عدّة.

أيّد الأزهريّ بعض اختيارات ابن مالك النحويّة بشواهد قرآنيّة، ومن ذلك ترجيحه اتصال الضمير على انفصاله، وحجته أنّ الأصل الاتصال، وبتعبير الأزهريّ: "ولكون الوصل أرجح لم يأتِ التنزيل إلا به".

وبعض شواهد الأزهري هي شواهد ابن مالك، فربّما أخذها عنه، والأغلب أنّها كذلك، من غير أن يشير إليه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لم يلتزم الأزهريّ في منهجه في شرحه بتقديم الشواهد القرآنيّة على غيرها من الشواهد الشعريّة والنثريّة، فأحياناً يقدّمها وأحياناً يؤخّرها، وأحياناً يجيء بها وسطاً أو ممزوجةً مع الشواهد الأُخرى.

وفي شواهده القرآنيّة كان الأزهريّ يجاري ابن هشام فيضيف شواهد قرآنيّة جديدة تدعم شواهد ابن هشام.

وكان يأتي بشواهد قرآنيّة مقابل شواهد ابن هشامٍ الشعريّة أو النثريّة لتقويتها، وهي مجاراةٌ له أيضاً من وجه آخر.

أتى الأزهريّ ببعض الشواهد القرآنيّة استدراكاً على ابن هشام في جزئيّات نحويّة لم يتطرّق لها؛ ربّما لأنّ (أوضح المسالك) شرحٌ مختصرٌ على الألفيّة، و(التصريح) شرحٌ مطوّل.

استشهد الأزهريّ بآيات المصحف وقراءاته القرآنيّة على حدّ سواء، واستدلّ بها في القواعد النحويّة، وفي بعض الآراء النحويّة أيضاً. وفي الغالب كان يُتبعها بالتعليل النحويّ مبيّناً موضع الشاهد منها.

وكان الأزهريّ يعزّز الشاهد الشعريّ بالشاهد القرآنيّ أحياناً، و العكس أحياناً يعزّز الشاهد القرآنيّ بالشاهد الشعريّ.

وهو يأتي بالشاهد القرآنيّ أحياناً يستدلّ به على تقديره النحويّ الذي قدّره في آيةٍ، أو بيتِ شعرٍ، أو كلامٍ للعرب.

أتى الأزهريّ ببعض الشواهد القرآنية للتمثيل بها أحياناً على أحكام نحويّة توضيحاً للقاعدة كما يفعل ابن هشام.

ومن مواضع شواهده القرآنية القليلة أنّه كان يجمع فيه بين الاستشهاد اللغوي والنحوي.

وأحياناً يأتي بآراء بعض النحاة، وينصّ عليها غالباً، دون أن يعقّب عليها بشيء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يطلق الأزهري بعض أحكامه النحويّة من غير أن يعلّل لذلك أحياناً، أو يبرهن على صحّته، أو يستدلّ عليه.

والأزهري يحشد آراء النحاة في المسألة الواحدة، الموافق منهم والمخالف إذا استدعت المسألة ذلك.

وأحياناً يستشهد بالشاهد القرآني لتعليل قاعدةٍ نحوية. ويستدلّ بالشاهد القرآنيّ على رأيه النحويّ، أو على اختياره من آراء النحاة.

احتجّ الأزهري بالقراءات القرآنية كما احتجّ بالآيات القرآنية آيات المصحف على حدٍّ سواء، واستشهد حتى ببعض القراءات الشاذّة في مسائل نحويّة ولغويّة عدّة.

وفي الترجيح بين القراءات كان يرجّح القراءة باللغة الشائعة المطّردة على غيرها، وفي احتجاجه ببعض القراءات عن النحاة، كان ينصّ على مصادرها، ويذكر قرّاءها غالباً.

وكان الأزهريّ يبيّن وجه القراءة المحتجّ بها، ويذكر قارئها، وإذا أخذها عن ابن هشام في (المغني) فإنّه يوردها عنه كما هي، فإن لم يذكر ابنُ هشام قارئها، أوردها الأزهري بغير ذكرٍ لقارئها؛ لأنّه لا يشرح (المغني)، وإن وردت في (أوضح المسالك) فإنّه يبيّنها، ويوجّهها بإعرابها، وبيان موضع الشاهد منها، ويذكر قارئها غالباً؛ لأنّه شارحٌ له.

لم يطعن الأزهري في القراءات القرآنيّة ولا قرّائها، وكان يورد القراءاتِ القرآنيّة مع الآيات في الموضع النحويّ الواحد كما يفعل ابن هشام.

وأحياناً كان يعزّز القراءة بشاهد من كلام العرب، أو يؤيّدها بحديثٍ شريف. وأحياناً كان يقدّم القراءة القرآنية على غيرها من الشواهد.

تمّ بحمد الله.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المصـــادر والمراجـــع

- أحمد أمين: **ضحى الإسلام**، مطبعة لجنة التأليف والنشر: القاهرة، ط2، 1357هـ-1938م.

مهدي المخزومي: **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، دار الرائد العربـــي: بيروت – لبنان، ط3، 1406هـ=1986م.

- أحمد بن فارس: **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، حققه وقدم له مـــصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر: بيروت – لبنان، 1963م-1382هـ.
- أحمد مختارعمر: **البحث اللغوي عند العرب**، عالم الكتـــب- القـــاهرة، ط4، 1402هـــ- 1982م.
- أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيـــل – بيـــروت، ط1، 1995.
- أبو البركات الأنباري: رسالتان لابن الأنباري: **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة فـــي أصول النحو**، قدّم لهما وعني بتحقيقهما ســـعيد الأفغـــاني، مطبعـــة الجامعـــة الـــسورية، 1377هـــ-1957م.
- أبو البركات الأنباري: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، بتحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار: الأردن – الزرقاء، الطبعة الثالثة 1405هـــ = 1985م.
- أبو البركات الأنباري (وفاته 577هـــ): **الإنصاف في مـــسائل الخـــلاف بـــين النحـــويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (لا.ن)، 1982م.
- إبراهيم مصطفى: **في أصول النحو**: مجلة مجمع اللغة العربية – القـــاهرة، ســـنة 1955م، العدد 8.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أحمد الشنتاوي وإبراهيم زكي خورشيد وعبد الرحمن يونس: **دائرة المعارف الإسلامية:** أصدر بالألمانية والانجليزية والفرنسية واعتمد في الترجمة العربية على الأصلين الانجليزي والفرنسي، يراجعها من قبل وزارة المعارف د. محمد مهدي علام. لا.تا.
- أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم (إعداد): **معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في** القراءات وأشهر القراء، ط1،(8 أجزاء): 1402هـ- 1982= 1405- 1985.
- الأخفش الأوسط: الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري (وفاته215هـ): **معاني القرآن**، حققه د. فائز فارس، المطبعة العصرية – الكويت، ط2، 1401هـ -1981م.
- اسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني أصلاً والبغدادي مولداً ومسكناً: **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار الفكر، 1402هـ- 1982م.
- الأشموني: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، حقّقه: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهريّة للتراث.
- إليان سركيس: **معجم المطبوعات العربية والمعربة** (وهو شامل لأسماء الكتب المطبوعة في الأقطار الشرقية والغربية مع ذكر مؤلفيها ولمحة عن ترجمتهم وذلك من يوم ظهور الطباعة إلى نهاية السنة الهجرية 1339 الموافقة لسنة 1919م)، جمعه ورتبه يوسف إليان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- ابن إياس حنفي: محمد بن أحمد ابن إياس حنفي: **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، حققها وكتب لها المقدمة والفهارس: محمد مصطفى، (طبعة ثالثة مصورة من الطبعة الثانية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 1404هـ- 1984م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- البخاري: الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن الأحنف بن برد زبه الجعفي البخاري (194-256هـ): **صحيح البخاري**: دار صادر: بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004م، المجلد الثالث.
- البدراوي زهران (محقّق): مقدمته لكتاب: **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية:** تأليف الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري الجرجاوي (متوفي سنة 905هـ)، مع متنين لعبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (متوفي سنة 471هـ)، تحقيق وتعليق وتقديم د. البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى 1983م.
- الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي: **الجامع الصحيح سنن الترمذي:** تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي- بيروت، (لا.ت).
- تمّام حسان: **الأصول – دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**، دار الثقافة: الدار البيضاء، طبعة 1411هـ-1991م.
- التنوخي: القاضي أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعد التنوخي المعري: **تاريخ العلماء من البصريين والكوفيين وغيرهم**، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، إدارة الثقافة والنشر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية، 1981م.
- الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر: **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط5، 1405هـ- 1985م.
- الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر (150-250هـ): **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل: بيروت، ودار الفكر: دمشق، الجزء الثاني.
- ابن الجزري (وفاته 833هـ): **النشر في القراءات العشر**، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، دار الفكر، (لا.ط) (لا.ت).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ابن جنّي: أبو الفتح عثمان ابن جني (وفاته 392هـ): **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة: بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م.

- ابن جني: **الخصائص**، بتحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952م.

- ابن جنّي: **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب- بيروت، (نفس نسخة 1952م).

- حاجي خليفة: المؤرخ مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة: **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، طبع بعناية وكالة المعارف، 1943م- 1362هـ.

- ابن حنبل: الإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني: **مسند أحمد، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها**، مؤسسة قرطبة – القاهرة، (لا.ت).

- أبو حيّان الأندلسي (745هـ): **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد ومراجعة د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: 1418هـ-1998م،

- أبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط**، دار الفكر، ط2، 1983م.

- حسن موسى الشاعر: **تطور الاراء النحوية عند ابن هشام الأنصاريّ**، دار البشير: عمان- الأردن، ط1، 1415هـ- 1994م.

- حنا جميل حداد: **معجم شواهد النحو الشعرية**، دار العلوم: الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1404هـ=1984م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- ابن حجر: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773-852هـ): **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: طبعة مصححة على عدة نسخ وعن النسخة التي حقق أصولها وأجازها الشيخ عبد العزيز عبد الله بن باز، ومعه توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري، دار الفكر: بيروت – لبنان، 1416هـ-1996م.
- خالد الأزهري: **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ=2000م.
- خالد عبد الرحمن العك: **تاريخ توثيق نص القرآن الكريم**، وتفضّل بمراجعته شيخ قراء الشام الشيخ حسين خطاب 1979م، (لا.ن) (لا.ط).
- ابن خالويه: أبو عبد الله حسين بن أحمد: **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، دار الهجرة: القاهرة، 1934م.
- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد: **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق الأستاذ درويش الجويدي، المكتبة العصرية: صيدا – بيروت، طبعة 1424هـ = 2003م.
- ابن خلكان: أبو العبّاس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، حقّقه: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي: **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5،1995.
- خليل بنيان الحسون: **النحويّون والقرآن**، مكتبة الرسالة الحديثة: عمّان- الأردن، ط1، 1423هـ- 2002م.
- الخوانساري: الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني: **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**، تحقيق أسد الله اسماعيليان، عنيت بنشره مكتبة اسماعيليان، نهران- ناصر خسرو- ياساز مجيدي: قم- خيابان رام. لا.تا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الدمياطي: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الشو: **إتحاف فضلاء البشر بالقراء الأربعة عشر** المسمّى منتهى الأماني والمسرّات في علوم القراءات، تحقيق: محمد اسماعيل شعبان، عالم الكتب: بيروت، 1987م.
- الزبيدي: أبو بكر محمد بن الحسن: **طبقات النحاة واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: القاهرة، 1973.
- الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (وفاته 794هـ): **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة، ط1، 1376هـ- 1957م.
- الزركلي: خير الدين الزركلي: **الأعلام**، ط6، دار العلم للملايين: بيروت – لبنان، 1984.
- الزركلي: خير الدين الزركلي: **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، الطبعة الثالثة، بيروت، 1289هـ=1969م.
- السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (وفاته سنة 902هـ): **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، ضبطه وصححه عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية: بيروت- لبنان. لا.تا.
- ابن السرّاج: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي: **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة- بيروت، ط3، 1988م.
- سعيد الأفغاني: **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي: بيروت- دمشق، 1407هـ- 1987م.
- سيبويه: **كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل: بيروت، ط1، 1991م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- السيوطي عبد الرحمن جلال الدين: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مكتبة التراث – القاهرة، الطبعة الثالثة، (لا.ت).
- السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق سعيد المندوب، دار الفكر- لبنان، ط1، 1416هـ- 1996م.
- السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**، طبعة جديدة محققة مخرجة الأحاديث مع الحكم للعلامة الشيخ شعيب الأرنؤوط- اعتنى به وعلق عليه مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون: دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، ط1، 1429هـ- 2008م.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة 911هـ): **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت- لبنان، ط1، 2004م- 1425هـ.
- السيوطي (911هـ): **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية – الكويت، 1397هـ=1977م.
- السيوطي: **الإقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1427هـ-2006م.
- الشافعي: محمد بن إدريس أبو عبد الله: **الكتاب الأم**، سلسلة مصنّفات الإمام المطلبي، تحقيق د. أحمد بدرالدين حسّون، دار قتيبة: بيروت- لبنان، ط1، 1416هـ- 1996م، ج1.
- أبو شامة المقدسي: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (المتوفى سنة 665هـ): **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، قدم له وعلق عليه ووضع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

حواشيه إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2003م-1424هـ.

- شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، دار المعارف – القاهرة، الطبعة الثامنة، 1998م.
- شوقي ضيف: مقدمته لكتاب: **الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط4، 1402هـ=1982م.
- الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (224-310هـ): تفسير الطبري: **جامع البيان عن تأويل القرآن**: حققه وعلّق حواشيه محمود محمد شاكر، وراجعه وخرّج أحاديثه أحمد محمد شاكر سنة 1374هـ، دار المعارف بمصر: القاهرة، الطبعة الثانية.
- عبد الجبار علوان النايلة: **الشاهد والاستشهاد في النحو**، جامعة بغداد – مطبعة الزهراء: بغداد، ط1، 1396هـ-1976م.
- عبد السلام محمد هارون: **معجم شواهد العربية**، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 2002م.
- عبد القادر بن عمر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لسان العرب**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. محمد نبيل طريفي، إشراف د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.
- علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية – كلية التربية، لا. ط 1973م.
- أبو العلاء المعرّي: **رسالة الغفران**، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط7.لا.ت.
- ابن العماد الحنبلي: المؤرخ الفقيه الأديب أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (وفاته 1089هـ): **شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب**، دار المسيرة: بيروت. لا.تا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- عمر رضا كحالة: **معجم المؤلفين، تراجم مصنّفي الكتب العربية**، مكتبة المثنى- بيروت ودار إحياء التراث- بيروت. لا.تا.
- الغزي: الشيخ نجم الدين الغزّي: **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، حققه وضبط نصه د. جبرائيل سليمان جبور، دار الآفاق الجديدة: بيروت. لا.تا.
- الفرّاء: أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق محمد علي النّجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب: بيروت، ط3، 1422هـ- 2002م.
- الفيروزأبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة: دمشق، 1972م.
- القفطي الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب والوثائق القومية – مركز تحقيق التراث- القاهرة، الطبعة الثالثة (مصورة عن الطبعة الأولى 1950م)، 1428هـ-2007م.
- ابن قتيبة: **تأويل مشكل القرآن**، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية: بيروت- لبنان، ط3، 1401هـ- 1981م.
- القلقشندي: أبو العباس أحمد بن علي: **صبحي الأعشى في صناعة الإنشا**، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الفكر: بيروت، 1987.
- ابن مالك: **شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية: بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ- 2001م.
- ابن مالك: جمال الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني: **شرح الكافية الشافية**، حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث: مكة المكرمة، ط1، 1402هـ- 1982م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي: **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان، ط1، 1405هـ-1985م.
- ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي: **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان، ط1، 1405هـ-1985م.
- محمد سمير نجيب اللبدي: **أثر القرآن والقراءات في النحو العربي**، دار الكتب الثقافية: الكويت – حولي، ط1، 1398هـ=1978م.
- محمد بن القاسم الأنباري: **كتاب الأضداد**، عُني بتحقيقه عن نسخة فريدة محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة حكومة الكويت (التراث العربي- سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت)، طبعة ثانية مصورة، 1968م.
- محمد عبد الرؤوف المناوي: **التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر – دمشق، دار الفكر – بيروت، ط1، 1410هـ.
- محمد عبد العظيم الزرقاني: **مناهل العرفان في علوم القرآن**، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر- بيروت، ط1، 1996م.
- محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي: **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان، ط1، 1405هـ-1985م.
- مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 24/ 271.
- محمد الفحّام: **مجلّة مجمع اللغة العربية**- القاهرة، ج22، ص18- 24.
- محمد كريّم راجح شيخ القرّاء في الديار الشامية والشيخ محمد خاروف الجامع للقراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرّة والطيبة: **القراءات العشر المتواترة في هامش**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القرآن الكريم: فكرة ونشر: علوي بن محمد بلفقيه، الطبعة الثانية مصحّحة، عام 1414هـ -1994.

- محمود أحمد نحلة: **أصول النحو العربي**، دار العلوم العربية: بيروت – لبنان، ط1، 1987م.
- المرادي: الحسن بن قاسم المرادي: **الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين** قباوة ومحمد فاضل نديم، دار الكتب العلميّة: بيروت، 1992.
- المرادي: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية: الأزهر – القاهرة، الطبعة الثانية، لا.تا.
- المرزباني: أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى (وفاته 297- 384هـ): **معجم الشعراء**، تحقيق: د. فاروق اسليم، دار صادر- بيروت، ط1، 1425هـ- 2005م.
- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: **لسان العرب**، دار صادر- بيروت.
- النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق المعروف بالورّاق: **الفهرست**، تحقيق رضا – تجدّد، (لا.ت).
- ابن هشام: **أوضح المسالك: إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية: صيدا – بيروت، 1423هـ-2003م.
- ابن هشام: **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق: عباس مصطفى صالحي، دار الكتاب العربي: بيروت، 1986م.
- ياقوت الحموي الرومي: **معجم الأدباء في إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط1، 1993.
- يعيش ابن يعيش: **شرح المفصل**، عالم الكتب: بيروت، (لا.ط)، (لا.ت).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفهـــارس الفنيـــة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس الأعلام

العلـــم	الصفحة
ابراهيم العجلوني	5
إبراهيم بن هرمة	20
ابن الأعرابي	34
ابن الجزري	97-96
ابن الحاجب	126
ابن الزكي	60
ابن السراج	108
ابن الضائع	34-29
ابن الطراوة	53
ابن العماد الحنبلي	10-6-4
ابن المجدي	5
ابن بابشاذ	103
ابن جني	101- 99-94-91-19-18-13
ابن خروف	69
ابن خلدون	26
ابن درستويه	129
ابن طاهر	69
ابن عامر	121-98
ابن عمر(عبدالله)	26
ابن كثير	125
ابن مالك(الناظم)	-53-52-51-35-34-33-11-9-7 -76-69-68-67-62-61-55-54 -86-84-82-83-81-79-77-75 -113- 106-104-101 -99-98 -88 131-126-125- 116-114
ابن مسعود	125-124-98

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن هشام	9-11-20-29-31-33-34-35-37- 38-39-49-50-51-52-53-55- 56-59-61-62-63-64-65-66- 67-68-69-71-72-73-74-75- 76-77-78-79-80-81-82-83- 84-85-86-87-88-89-90-91- 92-93-94-100-101-102-106- 107-109-110-111-112-114- 119-120-122-123-124-125- 126-127- 128 – 129- 130- 132-133
ابن هلال النحوي	6
ابن يعيش	99
أبو الاسود الدؤلي	15
أبو الخطاب (الأخفش الاكبر)	16-42-43
ابو الفتح	126
أبو بكر(رضي الله عنه)	42-45-46
أبو حيان الاندلسي	100
أبو عبد الرحمن السلمي	45
أبو علي الفارسي	83-84-117
أبو عمرو بن العلاء	23-102
أبي	128
ابي البركات الانباري	13-14-18-19-24-27-38-41- 107
أبي بكرة	97
أبي بن كعب	42
أبي عمرو بن العلاء	23-125
أبو منصور الأزهري (الهروي)	3
أحمد بن فارس	22-47
أحمد بن يونس	6

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أحمد بن يونس بن محمد بن الشلبي	6
أحمد مختار عمر	99
الأخفش (سعيد بن مسعدة)	11-33-34-35-69-83-81-84- 82-85-87-88- 103-106-107- 124-125
الاصمعي	83-84
الأعشى	92
الاعمش	102
امرئ القيس	55
الأمين الأقصرائي	5
بدر الدين (ابن الناظم بن مالك)	11
البدراوي زهران	10
بشار بن برد	20
البطليوسي	103
التقي الحصني	5
ثابت بن قيس	42
ثعلب (أحمد بن يحيى)	34
الجاحظ	47
الجحدري	126
الجرمي	33-69
الجوجري	5
حذيفة بن اليمان	45
الحسن	102
حضري	19-23
حليمه السعديه	23
حمزة	98-101-102-105- 99 -102
خالد الأزهري	1-2-3-4-6-7-8-9-10-12-20- 28-29-30-31-32-33-34-35- 36-37-40-41-49-50-52-53-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	-61-60-59-58-57-56-55-54 -70-68-67-66-65-64-63-62 -78-77-76-75-74-73-72-71 -86-85-84-83-82-81-80-79 -94-93-92-91-90-89-88-87 -106-105-104-102-101-96-95 -114-113-112-110 109- 107 -124-123-122-121- 120- 119 - 130- 129-128-127-126-125 133-132-131
خالد بن الوليد	42
خضر المالكي	6
الخليل بن احمد الفراهيدي	77-62-26-18-17-16-14-5
الخوانساري	10
داود المالكي	5
الدوادار	5
الرماني	53
الزركشي	94
الزمخشري	114-100-11
زيد بن ثابت	52-45-44-43-42
الزين الأبناسي	5
الزين المارداني	5
السخاوي	5-4
سعد بن بكر	23
سعيد الافغاني	21
سعيد بن العاص	44
السنهوري	5
السهيلي	127

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

سيبويه	11-16-18-20-28-29-33-34- 35-36-47-61-62-69-75-77- 95-98-111-112-114-123-126
السيد علي	5
السيوطي	6-13-18-27-38-41-47-94-98- 99-100
الشاطبي	32-34-94-91-102
الشافعي	84
الشلوبين	35-69
الشمني	5
الشنتمري	70
الشهاب السجيني	5
طرفةبن العبد	31
عاصم	40-49-50-98
عاصم الجحدري	97
العبادي	5
عبد الرحمن الجامي	6-8
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام	44
عبد القادر البغدادي	23
عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي	16
عبدالله بن الزبير	44
عثمان (رضي الله عنه)	43-44-45
عطية الضرير	6
علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)	25-45
عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)	25-26-42-43-45
عمر رضا كحاله	10
عيسى بن عمر الثقفي	17-112
الفراء	47-65-68-76-102-112-114

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفرزدق	75-77-62-61-16
القادري (ثغري بردي القادري)	5
القتيبي	84-83
القسطلاني	6
الكافيجي	5
الكسائي	65-35-34-14
المبرد	127-99-65-62-61
محمد باسل عيون السود	9
محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)	23- 25-26-27-39- 41- 42-43- 44-45-46 – 89- 94- 95- 96-97- 98- 107-108- 130
المرادي	34-72-116- 119
معاوية بن أبي سفيان	42
المعري	102
المقسي	5
المناوي	5
النابغة الذبياني	92
نصر بن معاوية	23
نور الدين اللقاني	6
ياسين العليمي الحمصي	9
يحيى بن وثاب	102
يعيش المغربي	5
اليمامة	42
يونس بن حبيب	16-30-60-112

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس الأماكن والبلدان

المكان أو البلد	الصفحة
الأمصار	43
بركة الحاج (خارج القاهرة)	4
البصرة	103-17-15
بلاد العرب	43
بوادي الحجاز	23-19
بولاق	9
تهامة	19
الجامع الأزهر	4-3-2
جزيرة العرب	22
الحجاز	114
خان الخليلي	5
عرفة المشرّفة	9
القاهرة	4-3
الكوفة	17
جرجا (في صعيد مصر)	3-2
نجد	23-19-15

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس القبائل والأقوام

الأمم والقبائل	الصفحة
نصر بن معاوية	23
ثقيف	23
جشم بن بكر	23
سعد بن بكر	23
البصريون	18,33,15,34,107,121
الكوفيون	18,34,106,107,120,121,124,126,127
الأعراب	15,25
الأعاجم	21
قريش	22
هوازن	22,23
قيس	22,23
تميم	22,23,118
أسد	22,23
هذيل	22
كنانة	22
الطائيين	22
المحدثون	20,23,28
المولدون	19,23,27,28,90
العرب	19,21,24,25,22,27,28,30,31,33,34,35,38,127
سكان البراري	23
جاهليون	23
مخضرمون	23
اسلاميون	23
العجم	21,22
جاهلي	24
الحجازيون	118
قبائل جزيرة العرب	22

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

Abstract

The book (Al-Tasreeh bimadhmoon al-tawdeeh) it means the declaration by the content of the clarification; wrote by Khaled Al-Azhari (died in 905 Hijra) is an explanation of (Awdhah almasalek ela alfeyyat Ibn Malek) it means the most clarified methods to Alfeyyat (long poem) Ibn Malek; wrote by Ibn Hisham (died in 76 Hijra), has its effect in learning the Arabic grammar in the later ages, and then this book was accepted at the Arabic Language students for its ease and clarity.

Al-Azhari hasn't its independent method, but he was rotated with the explained where it rotates, and his explanation was mixed together with Ibn Hisham's explanation to the Al-alfeyya long poem), and he has his steady method in completing the quotations of Ibn Hisham, and he added to them many quotations from his other books, and added from other grammarians an increasing in clearness, or preference, or inference, or with inconformity with it.

Al-Azhari was explained grammatical rules and opinions in the book (Awdhah Almasalek) and within the books of Ibn Hisham himself, especially in his book (Almughni). Al-Azhari also returned to Ibn Malek, and Masader Ibn Hisham, and gathered in it many opinions of the Arabic grammarians, and he was indicated to the grammatical dispute and its possessors, and in most cases he was defended and agreed with Ibn Hisham, and he largely brought the proof and the justification, and sometimes he made up for him, and was mostly in all brought the text for him.

This dissertation was dealing with the listening and some its Koranic quotations at Al-Azhari: as verses of the Holy Koran and its readings

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

(recitations), and resulted that Al-Azhari was much interested in listening, and brought it forward on other grammar rules in claiming and protestation by it, or in judgment in what matter, or in preferring an opinion to other. And then this dissertation was demonstrated his general opinion from the Koranic readings (recitations), and he wasn't one of whom made contestation of them, and he was quoted by them as he quoted of the Holy Koran's verses alike.

He was demonstrated the reading at Ibn Hisham, and corrects it – as his habit in correcting the texts and quotations – and mentions its reader, and analyzes it, and directs its, together with showing the position of the quotation. The dissertation also was demonstrated the styles of quotations by general inductive surveying.

Al-Azhari wasn't brought his Koranic quotations forward on other poetical and prosaic quotations and maybe brought them forward, and delayed them, or put them among the quotations, and there was no criterion for that.

The researcher

Supervised by: Prof. Dr. Sameer Estaiteya

© Arabic Digital Library - Yarmouk University